

دراسات حول وضع المرأة الاجتماعي والقانوني في المصمور القرينة

الكتاب الأول

المجلة عند قفا اليونان

للدكتور

محمد سعيد زباني

مدرس بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

١٩٥٧

أهداء

---

إلى

المرأة العربية التي تسير نحو التحرر ..

وإلى

الرجال المهتمين بتحرير المرأة ...

## مقدمة السلسلة

حالمًا كنا نجمع المصادر لإعداد رسالتنا عن « أهلية المرأة في القانون الروماني وفي الشريعة الإسلامية » استرعى انتباهنا خلو المكتبة العربية من مؤلفات تتناول بالدراسة وضع المرأة الاجتماعي وأهليتها القانونية سواء من ناحية تاريخية أم من ناحية مقارنة .

وقد أسفنا لذلك كثيرا فإن أمثال هذه المؤلفات لا غنى عنها للشعوب ولا توجد لغة تعد نفسها من بين اللغات المهمة في العالم تخلو من مثل هذه الدراسات .

ويومها عقدنا النية على العمل على استكمال ما تعانيه المكتبة العربية من نقص وسد ما تقاسيه من فراغ مهمما اقتضى ذلك من وقت وكلف من مجهود . فكنا أثناء إعدادنا رسالتنا لا نهمل الاطلاع على ما يقع تحت أيدينا من دراسات عن المرأة عند مختلف الشعوب حتى توافر لدينا عدد لا بأس به من المصادر التي لا غنى عنها لكل باحث في هذا المجال .

وبمجرد أن أتيج لنا الوقت، عملنا على تنفيذ نيتنا واخراج فكرتنا إلى حيز الوجود . كنا فكرنا أول الأمر في أن نبدا بدراسة وضع المرأة المصرية الاجتماعي والقانوني من ناحية تاريخية ، أو بعبارة أخرى بمحاولة وضع تاريخ لمركز المرأة المصرية الاجتماعي والقانوني ، وقد كنا قسمناه بصفة مبدئية إلى أربعة أقسام : —

الأول : يتناول المرأة عند قدماء المصريين .

والثانى : يختص بالمرأة فى مصر تحت حكم البطالسة والرومان .

والثالث : ينصب على المرأة المصرية فى ظل الاسلام .

أما الرابع : فكان فى النية تخصيصه للمرأة فى مصر الحديثة .

إلا أننا رأينا استكمالاً للفائدة أن نبدأ بدراسة المرأة عند شعوب أخرى شعوب اختلط تاريخها بتاريخ الشعب المصرى وهى شعوب اليونان والرومان والعرب حتى نتيح بذلك الفرصة لمقارنة وضع المرأة عند هذه الشعوب بعضها ببعض . وحتى يمكننا عند دراسة وضع المرأة المصرية أن نتعرف تأثير تقاليد هذه الشعوب وقوانينها على تقاليد المصريين وقوانينهم .

ومن ناحية أخرى رأينا أن من الأجدى ألا نقصر دراستنا على الناحية التاريخية أى على دراسة وضع المرأة عند الشعوب القديمة فقط ، بل رأينا أن نتناول بالدراسة وضعها عند الشعوب الحديثة أيضاً حتى يخرج القارىء بصورة واضحة المعالم بيئة الحدود عن وضع المرأة قديماً وحديثاً فيستطيع أن يقارن القديم فيما بينه والحديث فيما بينه وأن يقارن أيضاً القديم والحديث فيما بينه .

ونحن لا نهدف من وراء دراستنا هذه مجرد الفائدة العلمية بل نبتغى فوق ذلك فائدة عملية هى تبصير الرأى العام المصرى والعربى فى سلوكه نحو المرأة ، وعلى الأخص نوعية المرأة المصرية والعربية وذلك بتقديمنا إليها عرضاً بين الوضع الذى ادخرته لبنات جنسها شعوب مختلفة فى عصور متباينة حتى

تستطيع أن تحدد على نوره وفي هداه ما ينبغى أن يكون عليه وضعها في الوقت الحاضر . فهناك نظم تخص الأسرة وتتصل بالمرأة لا يمكن فهمها على حقيقتها إلا بالرجوع قليلا إلى الوراء وإلا بالتقليب بعض الوقت في صفحات التاريخ ، فعندما نتاح لنا فرصة الوقوف على كيفية نشوء النظم والسبل التي سلكتها في تطورها ، والصورة الأخيرة التي انتهت إليها فإنه يكون في وسعنا عندئذ أن نحكم عليها حكما صائبا وأن نقدرها حق قدرها .

وقد نص الدستور الجديد على أن الأسرة أساس المجتمع (١) ومعنى هذا أن المجتمع السليم لا يمكن أن يقوم إلا على أسرة سليمة . والأسرة المصرية والعربية مريضة أنهكتها الملل وهستها الأسقام . فلا بد إن أردنا لمجتمعنا إنقاذا ورقيا أن نبدأ بانقاذ أسرتنا ؛ وأن نعمل على رقيها . وهناك حركة جديدة ترسم في الأفق تهدف إلى إدخال إصلاحات أساسية على الأسرة وتعديلات جوهرية على وضع المرأة فيها . ونحن نطمح أن يجد الساعون إلى الإصلاح سنداً ولو متواضعاً فيما نعزم تقديمه من دراسات ، يعينهم في تحديد اتجاهات الإصلاح ورسم خطوطه .

وقد قضى الدستور الجديد أيضاً بأن تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها في الأسرة (٢) . والدستور بنصه هذا قد تبنى تصويراً

---

( ١ ) مادة ٥

( ٢ ) مادة ١٩

معينا بالنسبة للمرأة . ولعل دراستنا تستطيع أن تلقى بعض الضوء على هذا التصوير بعرضها ما تميزته شعوب أخرى قديمة وحديثة من تصوير بالنسبة للمرأة وما اتخذته من موقف نحوها .

أما فيما يتعلق بصورة إخراج فكرتنا إلى حيز التنفيذ ، فقد فكرنا أول الأمر في نشر هذه الدراسات في إحدى المجلات العلمية في صورة مقالات ، ولكننا عدلنا عن هذه الفكرة إذ أن بغيتنا هي إتاحة الفرصة لهذه الدراسات حتى تصل إلى أكبر عدد من القراء والمجلات العلمية لا يتوافر لها قدر كاف من الذبوع والانتشار .

وقد فكرنا أيضا في ضم هذه الدراسات بين دفتي كتاب واحد ولكننا عدلنا عن هذه الفكرة أيضا ، لسببين :

أولهما أن ذلك كان سيقرب عليه تأخير صدور هذه الدراسات تأخيرا كبيرا مع أن رغبتنا هي الإسراع في إصدارها بغية الإسراع في تحقيق الفائدة منها .

ثانيها أن كتابا كهذا لا بد وأن ثمنه سيكون مرتفعا الأمر الذي سيحول دون تحقيق ما نبيغ له من ذبوع وانتشار

لذلك استقر رأينا على إصدار هذه الدراسات في صورة سلسلة من

الكتيبات خصصنا القسم الأول منها للعصور القديمة والقسم الثانى للعصر الحديث .

فاذا استطاعت هذه الدراسات أن تسد النقص أو بعضه ، وأن تؤدي هذه الخدمة أو جزءا منها ، حق لنا عندئذ أن نهنأ براحة الضمير .

## مقدمة الكتاب الأول

اليونان أمة من الأمم التي كان لها في التاريخ ذكر عظيم . فقد أخرجت للناس حضارة ضخمة امتد ضياؤها إلى كثير من بقاع الأرض : وخلفت للأجيال التالية تراثا قيما كان أثره فيها عميقا وفضله عليها كبيرا ، فقد أنجبت أجيالا من الشعراء والكتاب والفنانين والفلاسفة بلغوا بالأدب والفن والفلسفة شأوا لم تبلغه من قبل وضاعفوا ذخيرة الانسانية من الثقافة والمعرفة وقد قدر لثقافتها أن تسود فتأثر بها الرومان ونهل منها العرب وكانت أساسا من أسس النهضة في أوروبا الحديثة .

وفضلا عن ذلك فقد اختلط تاريخ اليونان بتاريخ المصريين والعرب . فمنذ عهد قديم بدأ اليونان ينزحون إلى مصر ابتغاء الرزق وسعيًا وراء التجارة ، وقد ازداد عددهم على مر الأيام وأصبحت لهم بمصر جالية كبيرة . ثم أن مصر خضعت بعد ذلك لحكمهم حقبة من الزمن عقب غزو الاسكندر الأكبر لها . وقد ترتب على حياة المصريين واليونان معا واختلاطهم بعضهم ببعض في معاملاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية أن تأثر اليونان بالمصريين كما تأثر المصريون باليونان في نظمهم القانونية وعاداتهم وتقاليدهم .

ومن ناحية أخرى فقد انتشر اليونان في آسيا عقب فتوحات الاسكندر وأسسوا بها مدنا كثيرة طبعوها بطابعهم ، فبنوا فيها ثقافتهم ، وطبقوا عليها قوانينهم ، وتناولوا اليها تقاليدهم . وقد احتفظت هذه المدن بطابعها اليوناني طيلة

حكم الرومان . وعندما بزغ الاملام وامتدت فتوحاته إلى هذه المدن فزح اليها كثير من العرب وأقاموا فيها واختلطوا بسكانها الأصليين وكان لابد أن ينشأ عن هذا الاحتكاك بين الجنسين تأثير متبادل في الافكار والعادات والتقاليد .

وإن أمة هذا شأنها في الحضارة وذلك مبلغ ارتباطها بتاريخنا المصري والعربي لقمية أن تخلق في نفوسنا الرغبة إلى معرفة المكان الذي كانت تحتله المرأة فيها والدور الذي كانت تلعبه بها .

فلا عجب إذا كنا قد اخترناها بين الشعوب التي اتوينا دراسة وضع المرأة فيها .

ولكن اليونان لم يكونوا يكونون دولة واحدة . ففي الأزمنة القديمة كانوا عبارة عن قبائل متفرقة مستقل بعضها عن البعض الآخر . ثم اتحدت هذه القبائل وتكونت من كل جماعة منها دويلة صغيرة من نوع دولة المدينة التي لم يكن سلطانها يمتد إلا على إقليم محدود المساحة يضم مدينة هامة تقوم بدور العاصمة وحفنة من القرى المتناثرة حولها . وقد ظلت هذه المدن مستقلة بعضها عن البعض الآخر حتى قيام امبراطورية الاسكندر الاكبر .

وأهم هذه المدن على الاطلاق مدينة أثينا فهي المدينة التي وصلت فيها الحضارة اليونانية إلى أوجها وبلغت فيها الثقافة اليونانية شأوها والتي قدر لحضارتها أن تسود وثقافتها أن تنتشر لافي بلاد اليونان فحسب بل في كثير

من البلاد الآسيوية والافريقية أيضا

وبلى أثينا في الاهمية اسبرطة وهى لم تبلغ مبلغ أثينا في الحضارة والثقافة وإنما كانت تستمد أهميتها على الاخص من نفوذها السياسى وسيطرتها الحربية وعاداتها وتقاليدها التى كانت تغاير عادات وتقاليدها معظم بلاد اليونان .

ومندرس وضع المرأة فى أثينا باعتبارها ممثلة لمعظم بلاد اليونان والسبب فى اختيار أثينا بالذات هو أنه فضلا عما كان لحضارتها وثقافتها من تأثير بعيد المدى سواء فى داخل بلاد اليونان أو خارجها فإن المصادر التى وصلتنا عنها والتى من شأنها أن تمسكتنا من الوقوف على وضع المرأة بها أكثر بكثير من تلك التى وصلتنا عن غيرها من المدن التى لانسكاد نعرف عنها بهذا الخصوص إلا النذر اليسير . ولسكتنا سنشير أيضا إلى وضع المرأة فى مدينسة اسبرطة باعتبارها تمثل اتجاهها خاصا فى بلاد اليونان وسيكون ذلك بقدر ما لدينا من معلومات عنها وهو ليس بالقدر العظيم .

ثم أن دراستنا لن تواجه من التاريخ اليونانى إلا الفترة السابقة على الاسكندر الأكبر ، وتقسم هذه الفترة عادة إلى عصرين :

العصر القديم ويسمى أيضا عصر الملاحم أو العصر الهوميرى نسبة إلى الشاعر اليونانى القديم هو ميروس الذى تعتبر ملحمتاه - الألياذة والأوديسة عمادنا الأساسى فى التعرف على نظم هذه الحقبة من التاريخ اليونانى .

ثم العصر التاريخى أو الكلاسيكى ويشمل على الأخص القرنين الخامس

والرابع قبل الميلاد وهو العصر الذي بلغت فيه الحضارة اليونانية أوجها .

وأخيرا فأننا سنتناول وضع المرأة بالدراسة من الناحيتين الاجتماعية والقانونية ولذلك قسمنا الكتاب إلى باين : خصصنا الباب الأول للوضع الاجتماعي وأفردنا الباب الثاني للوضع القانوني .

وقبل أن ندخل في الموضوع نود أن نوجه عناية القارئ إلى الملاحظات

الآتية :-

(١) بالنسبة لأسماء الاعلام والأماكن اكتفينا في صاب الكتاب بذكر التعريب دون الأصل الأجنبي الذي نقلنا عنه . واسكننا أفردنا لها ثبتا في نهاية الكتاب قابلنا فيه بين التعريب والأصل تبعا للغة التي نقلنا عنها .

(٢) لم نشأ ذكر اسم المؤلف في الهامش عند الإشارة اليه واكتفينا بذكر اسم المؤلف وذلك تسهيلا لعملية الطبع . وقد رتبنا ثبت المراجع تبعا لترتيب أسماء المؤلفين مهربة وأمام كل منها وضعنا اسم المؤلف وكتابه بلغته الأجنبية فيسهل بذلك على القارئ الرجوع إلى ما يريد من مصادر .

الاسكندرية في ٢/٨/١٩٥٦ .

الْبَيْتُ الْأَوَّلُ

# الباب الاول

## وضع المرأة اليونانية الاجتماعى

نستطيع أن نخلص بصورة واضحة عن الوضع الاجتماعى للمرأة اليونانية من دراسة عدد من القواعد الاجتماعية التى كانت سائدة عند اليونان والتى تمس المرأة . وافتقد أنه فى الإمكان رد هذه القواعد إلى الأصول الخمسة الآتية :-

- ١ - اختلاط أو عدم اختلاط الجنسين .
  - ٢ - نظرة المجتمع إلى السلوك الجنسى لسكل من الرجل والمرأة .
  - ٣ - المرأة فى نظر اليونانيين .
  - ٤ - الزواج .
  - ٥ - وضع المرأة فى الأسرة .
- وقد أفردنا لكل من هذه الأصول فصلا مستقلا .

# الفصل الأول

## اختلاط أو عدم اختلاط الجنسين

تدلنا أشعار هوميروس على أن المرأة كانت تتمتع في ذلك الوقت بنصيب كبير من الحرية في الاختلاط بالرجال وفي التجول في المدينة .

— من ذلك مثلا أنه عندما دخل هكتور طروادة عائدا من ساحة المعركة الناشبة على أبوابها كانت النساء يجتمعن حوله يسألنه أخبار أزواجهن وأبنائهن « دخل هكتور المدينة من ابواب أسكية ، فسكانت الزوجات والامهات يجتمعن حوله في مسيره ويسألنه أخبار أزواجهن وأبنائهن . فلم يزد على أن طلب إليهن الصلاة » (١)

— وعندما وصل هكتور إلى منزله لم يجد زوجته أندروماخ هناك ولما سأل عنها عرف أنها غادرت إلى أحد أبراج المدينة لكي تطمئن على قومها في المعركة (٢) .

ومن ذلك أيضا أنه عندما أخبرت الآلهة إيريس متخذة هيئة لاوذيقا أجمل بنات فريام - هيلانة نبأ اعتزام المنازلة من أجلها « أثارت في قلبها حنيننا

---

(١) الألباذه ص ٧٥ .

(٢) المؤلف السابق ص ٧٨ .

عذبا لزوجها السابق ولبلدها وأهلها فتدثرت بكساء أبيض ، وتركت غرقها  
وذهبت طول الطريق تنتحب وكان فريام عند ذلك جالسا مع الشيوخ من  
أصحابه على شرفة من السور :

فلما اقتربت منهم هيلانة قالوا : « لا عجب ان يلاقى الرجال ما يلاقون في  
سبيل امرأة كهذه لها هذا الجمال السماوي » . (١) بل اننا نشاهد  
المرأة تشارك في تأيين زوجها أو ابنها . فعندما جىء بجثة  
هكطور خرجت المدينة بأجمعها لم يتخلف أحد من نساءها أو رجالها ومشى  
أمام الجموع امرأته تتبعها أمه والجمع المحتشد ثم أخذوه إلى بيته وأسجوه على  
فراشه ، وقام المنشدون يندبون والنساء تنتحب . ثم أتت قبل الجميع زوجته  
أندروماخ تقول وتقول « إيه زوجي : لقد هلكت وأنت في ميعة شبابك  
وتركتني للأيم .. » . ثم تكلمت أمه إيقاب تقول « لقد كنت يا بني عزيزا  
على الآلهة الخالدين في حياتك . أثيرا عندهم في مماتك .. » . وأنت آخر  
الجميع هيلانة ( زوجة أخيه فاريس ) فقالت : « لقد مرت سنون عديدة منذ  
قدمت طروادة .. ولم أسمع قط من شفتك كلمة مرة ، بل كنت إذا ما  
سألتني أخت الزوج أو امرأة الأخ أو الحماة بكلمة قاسية كنت ياهكطور  
تزجرهن برقتك ورشيق كلماتك ولهذا أبكيك » (٢)

---

(١) المؤلف السابق ص ٤٥ .

(٢) المؤلف السابق ص ٢٤٥ — ٢٤٦ .

ويستمتع كذلك من الأوديسة أن النساء كن يتمتعن بنصيب كبير من الحرية في التجول والاختلاط بالرجال . فكانت الفتيات يذهبن إلى الغدران والأنهار لغسل الملابس واجتلاب الماء (١) .

ولكننا نجد أن الوضع قد تغير كثيرا في العصر الكلاسيكي . فضربت على المرأة القيود وألزمت القرار في دارها لا تبرحه إلا للضرورة من الأسباب ولم يعرف بعد على وجه اليقين كيف حدث هذا التطور ، ولا الأسباب التي دعت إليه ولا المراحل التي مر بها ، وقد حاول بعض المؤلفين (٢) رد ذلك إلى تأثير اليونانيين في هذا الصدد بتقاليد الشرقيين . إلا أننا نفتقد أن السبب الحقيقي هو تكديس الثروة وانتشار الرق في العصر الكلاسيكي . فقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك هي إعفاء النساء من القيام بكثير من الأعمال التي كن يقمن بها بصفة طبيعية في العصر السابق والتي كان بعضها يقتضيهن الخروج من المنزل والاختلاط بالناس . وعلى مر الزمن اكتسب هذا الوضع الذي نشأ عن أسباب اقتصادية محضة جانبا خلقيا فاعتبرت التقاليد أنه من غير اللائق بيوناني يحترم نفسه أن تخرج إمرأته وتختلط بالناس مهما كان سبب هذا الاختلاط ومبعثه . مما يؤيد ذلك أن مبدأ عدم الاختلاط لم يكن مطبقا

---

(١) انظر جودسل ص ٨٦ .

(٢) جودسل ص ٨٦ .

إلا بالنسبة للعائلات التي تنتمي إلى الطبقة البورجوازية دون تلك التي تنتمي إلى الطبقة الفقيرة (١) .

يضاف إلى ذلك أنه كان من نتيجة تقدم العلوم والمعارف وقصر التعليم على الرجال دون النساء أن ازداد الفارق بين عقلية الرجل وعقلية المرأة . فأصبح الرجل لا يرتاح إلى حديث المرأة وتقاشها وأصبحت المرأة عاجزة عن أن تجعل الرجل يحد في صحبتها جاذبية أو في حديثها إغراء . فأعرض الرجل عن صحبتة المرأة ولم يحاول أن يشركها في حياته الاجتماعية الخارجية إذ أن حرمانها من التعليم جعلها غير كفاء للمساهمة في هذه الحياة (٢) .

قلنا إن التقاليد أصبحت تقضى على المرأة بالتزام عقبر دارها وأصبحت تحول بينها وبين الاختلاط بأفراد الجنس الآخر .

ففي دار أبيها كانت الفتاة تقبع في ركن الحريم لا تغادره حتى زواجها فتنتقل إلى بيت زوجها . ولكن زواجها وإن كان يعطيها سلطة أكبر على ما في الدار ويمنحها مجالا أوسع تدحو فيه نشاطها إلا أنه لم يكن ينحولها حرية الاختلاط بالرجال ولا حرية الخروج من المنزل (٣) .

فلم تكن المرأة تستقبل في دارها إلا النساء أو أقاربها المقربين من

---

(١) انظر لاليه ص ٦٢ .

(٢) وهنا هو ما يراه ليست ، انظر كتابة ص ٢٨ .

(٣) انظر لاليه ص ٤٢ .

من الذكور . فلم يمكن يسمح لها باستقبال ضيوف زوجها أو مجيئهم أو تناول الطعام معهم ولو بحضور زوجها . بل كان مجرد حضور الزوج مسموحاً بأحد أصدقائه سبباً في أن تختفى المرأة من الجزء الخارجى من الدار لتختفى في الغرف المخصصة للنساء (١) .

بل لم تكن المرأة تستطيع أن تتمتع في حرية بالنظر إلى العالم الخارجى ولو من خلال النافذة . فكانت إذا أطلت من النافذة وتصادف أن وقع بصر أحد المارة عليها ارتدت إلى الوراء وابتعدت عن النافذة (٢) .

ولم يمكن المرأة أن تخرج من دارها إلا باذن زوجها ولم يكن ذلك عادة

---

(١) أنظر جودسل ص ٩٤ . وقد لاحظ كورنيليوس نيبوس الفرق بين عادات اليونان والرومان بهذا الصدد إذ يقول « كثير من الأشياء التي نظمها الرومان بلياقة يرى فيها اليونانيون منافاة لحسن الآداب . فأى روماني مثلاً يستشعر العار من استصحابه زوجته إلى مأدبة ؟ والرومانيات يشغلن عادة الحجرات الأولى من المنزل والأكثر تعرضاً للرؤية حيث يستقبلن كثيراً معارفهن وأما عند اليونانيين فالأمر على النقيض . فبنساؤهم لا يشتركن في مأدبة إلا إذا كانت لدى أقاربهن وهن يشغلن دائماً الجزء الأكثر انزواء من المنزل الذي من أجل ذلك سمي جينييسيه والذي كان دخوله محرماً على كل رجل غير قريب » انظر فارماس ص ٢٤ . وعندما أكرم أمينتاس ملك مقدونيا وفادة سفراء ميجاباز أعرب هؤلاء عن رغبتهم في رؤية النساء يشاركن في المآدب فرد عليهم الملك قائلاً « أخلاقنا لا تسمح لنسائنا بالاتصال بالرجال » أنظر فارماس أيضاً ص ٢٤ .

(٢) أنظر جودسل ص ٩٤

إلا لسبب وجيه كزيارة قريبة أو عيادة مريض أو لأداء واجب السزاء .  
وفي الحالات التي كان يسمح فيها للمرأة بالخروج كانت التقاليد تلزمها بوضع  
حجاب ثقيل يخفى معالم وجهها (١) وتقضى بأن يرافقها أحد أقاربها الذكور  
أو أن تكون مصحوبة بأحد الأرقاء (٢) .

وكان بعض الأزواج لا يكتفون بما كانت تفرضه التقاليد على حرية المرأة  
من قيود فكانوا يضعون أختامهم على أبواب دورهم عندما يتفقدون رغبة في  
زيادة الاطمئنان (٣) .

فلم تكن المرأة والحالة هذه بمستطاعة المساهمة في الحياة الاجتماعية فلم يكن  
من حقها ارتياد المسارح أو التردد على المدارس أو غشيان الاجتماعات العامة  
أو المساهمة في الأحداث الجسيمة التي تمر بقومها ، فعندما وصلت أبناء هزيمة  
شيرونيا كان كل ما فعلته نساء اثينا هو أنهن تقدمن الى عتبات دورهن يسألن  
عن مصير أزواجهن وآبائهن وأخواتهن وحتى هذا إعتبر غير لائق بهن  
وبمدينتهن (٤) .

(١) ويحكى ديكاييرش عن تخفى نساء طيبة فيقول « أنهن كن يلبسن جلبابهن  
حول وجوههن بطريقة يبدو معها هذا الأخير وكأنه قد غطى بقناع ، فلم يكن يرى سوى  
العينين » انظر فارماس ص ٢٧ .

(٢) انظر ليشت ص ٢٩ .

(٣) انظر ليسنر ص ٣٦٠ .

(٤) انظر ليشت ص ٢٩ .

إذن فأئينا ومعظم بلاد اليونان كانت ترى أن المكان اللائق بالمرأة هو المنزل تهر فيه لا تغادره وأن المرأة التي تحترم نفسها وتريد أن يحترمها المجتمع ينبغي عليها ألا تختلط بالرجال . (١)

غير أنه إذا كانت أئينا وصاحباتها قد ذهبت هذا المذهب فإن أسبرطة كانت ترى غير ذلك ، فهذه المدينة الأخيرة لم تعرف تلك القيود الثقيلة التي كانت ترهق حرية المرأة في أئينا ولم تعتقد في صلاحية أو فائدة مبدأ عدم الاختلاط بين الجنسين بل على العكس من ذلك رأت مصلحتها في تحقيق هذا الاختلاط .

فأسبرطة كانت مدينة غابت على أهلها الروح العسكرية والميل إلى الحروب ، ولكي تحقق الانتصارات في حروبها المتصلة كانت في حاجة مستمرة إلى جنود أقوياء وأبناء شجعان ، ولما كان الحصول على أمثال هؤلاء يتطلب أمهات ذوات أبدان سليمة ونفوس قوية لذلك لم تحاول أسبرطة أن تفرض القيود على حرية النساء في التجول في أنحاء المدينة ولم تحاول أن تزوين في ركن من أركان الدار فتدبل أجسامهن وتعتل نفوسهن بل على النقيض من ذلك تركت لهن الحرية في الخروج من منازلهن والاختلاط بالرجال

فكانت الفتيات — شأنهن في ذلك شأن الفتيان — يتعلمن الجرى

---

(١) فكان من رأى أوربيد أن « المرأة تكون طيبة إذا قرت في بيتها » فاذا خرجت فإنها لا تساوى شيئا « فارماس س ٢٧ .

والقفز والمصارعة وقذف القرص والرمح كما كن يتعلمن الرقص والغناء ويقمن بأداء ذلك على مرأى ومسمع من الشبان (١).

وكانت المرأة المتزوجة تخرج في حرية من منزلها لقضاء واجباتها الاجتماعية وابتاع ما يلزمها من حوائج .

بل أكثر من ذلك كانت النساء في أسبرطة كثيرًا ما يبدن اهتمامهن بالشئون العامة . من ذلك ما يحكى أنه عندما كانت أسبرطة في حرب مع فيروس قرر شيوخها ترحيل النساء والأطفال إلى كريت لتجنبهم ويلات الحرب وبقاء الرجال للدفاع عن البلد بأي ثمن فتقدمت اليهم أرشيدامى حاملة سيفها واتهمتهم بأنهم أرادوا ترك النساء يعشن بعد خراب أسبرطة .

وفي أثناء المعركة كانت النساء يناولن السلاح للمحاربين وكن يبعثن فيهم النخوة ويحرضنهم على القتال بشجاعة واستبسال وذلك بالتغنى بحملاتهن النصر والإشادة بمن يموت من أجل الوطن (٢).

هذه الحرية التي كانت تتمتع بها المرأة في أسبرطة كانت موضع انتقاد وتعليق ساخر من جانب البقية الباقية من اليونانيين الذين كانوا يعيبون على المرأة الأسبرطية جرأتها وقلة حياءها .

---

(١) انظر فارماس ص ١٦٥ .

(٢) أنظر في ذلك فارماس ١٣٨ ؛ ميشيل ص ٤٢ .

اذن فأسبرطه أبقت على التقاليد القديمة التي كانت تخول المرأة نصيبا كبيرا من الحرية ، ولم تتخذ حذو غيرها من المدن اليونانية التي فرضت القيود على حريتها في الاختلاط بالجنس الآخر ، وأقامت الحواجز دونها والمساهمة في الحياة الاجتماعية .

وإذا كانت أسبرطة قد سلكت هذا المسلك فإنها إنما كانت تهدف من وراءه إلى تحقيق أغراض سياسية وعسكرية . كانت تبغى تأمين استقلالها وتحقيق انتصارات في الخارج فلم تر إلى ذلك سبيلا إلا بإيجاد مجتمع قوى مترابط ولم يكن من الممكن إيجاد مجتمع قوى وأحد شقيه عليل ، ولم يكن من الممكن إيجاد مجتمع مترابط والعلاقات بين عنصريه واهية متراخية

إلا أننا نستطيع أن نضيف إلى ذلك أن أسبرطة ظلت مدينة فقيرة فلم تتكسب فيها الثروات ، ولم تغرقها أفواج الرقيق ، فلم تعرف ما عرفت أثينا من ترف وبذخ كان أثرهما على المرأة وبيلا .

## الفصل الثاني

نظرة المجتمع اليوناني إلى السلوك الجنسي لكل من الرجل والمرأة

المجتمع اليوناني - شأنه في ذلك شأن معظم المجتمعات القديمة - لم يكن يضع معياراً واحداً في معرض السلوك الجنسي لكل من الرجل والمرأة ، بل كان يفرق بينها في هذا الصدد تفرقة واضحة - فبينما نراه لينام متسامحاً بالنسبة لسلوك الرجل الجنسي ، نجد على العكس من ذلك قاسياً متشدداً بالنسبة لسلوك المرأة الجنسي . فالعفة كانت فضيلة مطلوبة من النساء دون الرجال .

فلم يكن الرأي العام في أثينا يتطلب من الفتيان التزام العفة قبل الزواج بل كان يترك لهم المجال فسيحاً لارضاء غرائزهم عن طريق صلات جنسية عابرة مع بغايا ، أو أكثر دواما مع عشيقات .

أما بالنسبة للفتيات فعلى العكس من ذلك ، كان الرأي العام قاسياً لا يرحم ، كان يتطلب من الفتاة طهارة كاملة وعفة فوق مستوى الشبهات ، وكان يدخر للفتاة إن زلت عقاباً صارماً هو الموت الذي كان يوقعه الأب على ابنته والأخ على أخته أو البيع كرقيق .

إلا أنه نظراً لما كانت تعيش فيه الفتاة من عزلة بعيدا عن الشبان ، وللارقابة الدقيقة المتصلة التي كانت تباشرها الأم على بناتها ، ولبكور سن الزواج فمن

المحتمل أن الزلل من جانب الفتيات قبل الزواج كان نادرا وفرصة تطبيق هذه العقوبات كانت ضيقة للغاية .

وحتى بعد الزواج لم يكن الرأي العام يفرض على الرجل الوفاء لزوجته والإخلاص لها بالاختصار عليها في علاقاته الجنسية، بل كان يسمح له بزيارة البغايا ومصاحبة الغواني واتخاذ الخليلات . ولم يكن ذلك يتم في خفية أو في جو من السرية بل كان يتم علانية على مرأى ومسمع من الزوجة التي لم تكن تملك حق الاعتراض أو الشكوى . وها هو أحد كتابهم : ديموستين يقول صراحة «لناعشقات يمتعننا ، وخليلات يصاحبننا ، وزوجات يعطيننا أبناء شرعيين ويدرن بيوتنا بإخلاص» .

على العكس من ذلك كان على المرأة أن تخلص لزوجها إخلاصا كاملا وأن تلزم جانب العفة التامة . ومخالفة الزوجة لهذا الواجب كانت تعرضها لعقوبة قاسية . ففي أثينا كان من حق الزوج إذا فاجأ زوجته مع عشيقها أن يقتلها في الحال <sup>(١)</sup> وفي غير حالة التلبس لم يكن يجوز له قتلها وإن كان يستطيع أن يوقع عليها عقوبات أقل صرامة كالضرب والحبس . فاذا اشتهر أمر الزنايين الناس أبطل الزواج ولحقت الوصمة المرأة وكان يترتب على هذه الوصمة فقدان المرأة حقها في المساهمة في الحفلات الدينية الوطنية وفي تقديم القرابين بل

(١) انظر جودسل ص ٩٩ . ونخبرنا هوميروس أن عقوبة المرأة الزانية في عصره

كانت الرجم . انظر فارماس ص ١٤١ .

وحرمت من دخول المعابد . (١)

وعلى الرغم من ذلك فإنه يبدو أن حالات الحيانة الزوجية من جانب الزوجة لم تكن نادرة ، وأنه كثيرا ما كان يمثل الرقيق المخصصون لخدمة المنزل دور العاشقين بالنسبة للزوجات (٢) . بل أكثر من ذلك وجدت طائفة من النساء في أثينا كان همها أغواء السيدات المتزوجات والمتوسط بينهن وبين عشاقهن ، فسكن يقمن بأخذ المواعيد وترتيب المقابلات في الخفاء . كل ذلك لقضاء أجر معلوم . ولئن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الجهل وعدم الاختلاط لا يكفيان لضمان عفة المرأة ، وأن الذي يعتقد أنه في الإمكان حمل المرأة على التزام جانب العفة بمجرد منعها من الاختلاط بالرجال إنما يتخذ نفسه .

---

(١) وفي بلاد أخرى من اليونان كانت المرأة الزانية تعرض في الميدان العام حيث تواجه بالسباب والبصاق من الجمهور ثم توضع بعد ذلك فوق حمار وبطاف بها في أرجاء المدينة . ويبدو أن الزنا في أسيرطه كان نادرا وكان على المرأة الزانية أن تحمل معطفا ثقيلًا وكانت تحرم من دخول المعابد خشية إفسادها النساء الأخريات . انظر فارماس ص ١٤٢ .

(٢) فلم تكن كل النساء على شاكلة زوجة الملك هيرودس الذي يروى أنه عندما عرض أحد خصوم الملك برائحة فمه السكرية جرى الملك عائداً إلى بيته وهو يستشيط غضبا وبجرد أن رأى زوجته سأها لماذا لم تلفت نظره إلى ذلك من قبل ، فأجابته في بساطة : « كنت أظن أن الرجال جميعا لهم هذه الرائحة » انظر ليشت ص ٣١ .

ومن بين العوامل التي كانت تدفع المرأة الى الخيانة الزوجية هو أن الصلة بينها وبين زوجها كانت في كثير من الأحيان واهية الأساس . فلم تكن تقوم في الأعم الأغلب على انسجام روحى وترابط قلبى ، بل كانت تقوم على مجرد المصلحة المشتركة في الإبقاء على رابطة الزوجية . والمسئول عن ذلك ما كان سائدا عند اليونانيين من أن الزوج لا يرى زوجته إلا لیسالة الزفاف ، مما كان يؤدي في كثير من الأحيان إلى قيام زيجات محسكوم عليها مقدما بالتماسة والشقاء ، ما كانت لتقوم لو أن الفرصة أتاحت للمقبلين على الزواج ليتمكن كل منهما من الوقوف على صفات الآخر وأخلاقه وعاداته ، وليتبين كل منهما ما إذا كان من المصلحة السير في الطريق إلى غايته أو الاكتفاء بما قطع منه عندما يتبين لهما أن من الخطر أو من العبث المضي فيه .

على أن المجتمع اليونانى لم يعدم أصواتا نادى بضرورة تسوية الرجل بالمرأة بالنسبة لواجب الوفاء الزوجى .

فطالب إيزوقراط بوجوب تطبيق قواعد أخلاقية واحدة على الجنسين في الزواج . (١)

ورأى ارسطو أن من الحيلة — لأسباب متعددة — أن يظل الرجل

وفيا لزوجته (١) بل إنه ذهب الى أبعد من هذا فطالب بوجوب حرمان الرجل المتزوج من حقوقه المدنية اذا أنشأ علاقة مع امرأة أخرى او رجل (٢) وكان من رأى بلوط ان من الظلم ان يتطلب الرجل من زوجته وفاء لا يرقاه هو نفسه (٣)

إلا ان هذه الأصوات ظلت منفردة ، فلم تجد لها صدى في المجتمع ، ولم يتجاوب معها الرأى العام المسكون بطبيعة الحال من الرجال ، والذي فضل أن يبقى على امتيازاته ويحتفظ بما استباحه من رخص .

فالمجتمع اليونانى إذن كان يفرض على الفتاة واجب العفة التامة وعلى المرأة المتزوجة واجب الاخلاص الكامل لزوجها . وكان عسيرا فى محاسنته الفتاة إذا زلت والزوجة إذا خانت . بينما على النقيض من ذلك كان يمنح للرجل حرية واسعة فى المجال الجنسى وسواء كان الرجل متزوجا أو غير متزوج .

والحق أن التفرقة بين الرجل والمرأة بالنسبة للسلوك الجنسى ليست شيئا مفعلا إنما المقتعل هو المبالغة فيها . فهناك جملة اعتبارات تستلزم اختلاف تقدير ما يلزم ان يكون عليه السلوك الجنسى لكل من الجنسين .

---

(١) انظر وستر مارك L'origine et le developpement des idées morales ص ٤٣٨ .

(٢) انظر ليشت ص ٦١

(٣) انظر وستر مارك الكتاب المذكور ص ٤٣٨ .

فيلاحظ أولاً أن سن الزواج بالنسبة للفتيات أكثر تبكيرا من مثيله بالنسبة للشبان الذين كثيرا ما تضطربهم ظروف الحياة الى إطالة الفترة الواقعة بين البلوغ والزواج الأمر الذي يجعل من الصعب عليهم التزام جانب العفة بصفة مستمرة .

وبالنسبة للمتزوجين فإنه يلاحظ أن المرأة على خلاف الرجل تمر بفترات دورية وغير دورية تكون فيها غير صالحة للجماع الأمر الذي قد يدعو الزوج إلى البحث عن الإرضاء الجنسي في مكان آخر . ثم أنه يلاحظ أن الرجل على خلاف المرأة ميال بطبيعته إلى التنوع ، الأمر الذي يسوقه في كثير من الأحيان إلى إقامة علاقات جنسية مع غير زوجته .

إلا أن هذه دوافع كان يمكن للرجل أن يتغلب عليها لو أن الزواج كان قد ولد فيه شعورا بالمحبة وإحساسا بالتقدير نحو زوجته ، فالزواج عماده التعارف وأساسه التضحية المتبادلة الأمر الذي لم يكن سهلا التحقيق لدى اليونانيين بسبب عاداتهم في الزواج التي لم تكن تسهل قيام رابطة حب بين الزوجين وبسبب نظرهم الخاصة إلى المرأة التي لم تكن تسهل قيام شعور بالتقدير من جانب الزوج نحو زوجته .

أما زنا الزوجة فإنه بالغ الخطورة إذ هو يوشك أن يدخل في الأسرة فردا ليس منها ، فيعرض بذلك عبادة الأسلاف للخطر ، إذ أن الابن الصالح لأداء الطقوس الدينية الأسلاف هو الابن الذي جاء من صلب الرجل .

— ثم هو يوشك أن يقطع الاتصال بين الأجيال إذ أن رابطة القرابة  
أُساسها رابطة الدم وهذا يفترض أن يجيء الابن نتيجة اتصال الزواج . (١)

---

(١) انظر دو كولانج ص ١٠٦ .

## الفصل الثالث

### المرأة في نظر اليونانيين

لم يكن اليونانيون ينظرون الى المرأة باعتبارها مساوية للرجل من حيث القيمة الإنسانية بل كانوا يعتبرونها كائنا أدنى من الرجل وأقل سموا منه . كانوا يعتقدون أنها أدنى من الرجل من حيث الممتلكات العقلية وأقل سموا من الناحية الأخلاقية . ولم يكن ذلك مقصورا على عامتهم بل كان الرأي السائد لدى شعرائهم وكتابهم وفلاسفتهم . ولم يقتصر ذلك على فترة معينة من تاريخهم بل استمر طيلة قرون عديدة .

ففى الألياذة كان المحارب إذا أراد أن يسب آخر وان يهبر له عن احتقاره كان ينعته بأنه إمراة .

فعندما لم يجرؤ أحد من الإغريق على التقدم لمنازلة هكتور صاح فيهم مانيلا قائلا « لاشك فى أنكم الآن نساء لا رجال ، ياللعار الشائن إذا لم يوجد فينا رجل يقف فى وجه هكتور هذا » (١)

وعندما ركن ذيوميذ الى الهرب تأثره هكتور صارخا « هل أنت الرجل الذى تبوئه الإغريق فى أعيادهم أنلى مكان ويقدمون له كؤوس الخمر مترعة

إنهم لن يكرموا لهذا إلا كرام بعد الآن ، فاهرب يا فتاة ، اهرب يا جبان» (١)  
فالمرأة إذن كانت في نظر اليونانيين مثلاً على الجبن والخور في مجال الحرب ،  
وكان من رأى الشاعر هيزيود أن من يركن الى امرأة إنما يركن الى  
لص (٢) فالمرأة إذن كانت في نظره مثلاً للخداع والخيانة . أما الشاعر سيمونيد  
فكان يعتقد في ضعف المرأة سواء من الناحية الجسمية أم من الناحية العقلية  
وكان من رأيه أن من بين عشرة نساء تسعة لا قيمة لهن . (٣)

وفي معرض المقارنة بين العبد والمرأة والطفل بالنسبة للملكة الحكم على  
الأشياء . ذكر أرسطو ان العبد محروم من هذه الملكة حرماناً تاماً وأن  
المرأة لديها هذه الملكة وإنما ضعيفة وغير فعالة وأن الطفل أيضاً لديه هذه  
الملكة ولكن ناقصة وغير كاملة . (٤)

أما كتاب التمثيليات الكوميديّة فإن كتاباتهم تطفح بالهجمات العنيفة  
والاتهامات القاسية ضد المرأة . من هؤلاء الكتاب نذكر على سبيل المثال  
ميناندر وأرسطوفان .

---

(١) المؤلف السابق ص ٨٦ .

(٢) ذكره ليترو س ٤٣٠

(٣) أورده ليشت ص ٧٥ .

(٤) انظر ليترو س ٤٣٠ .

فمن أقوال ميناندر : « هناك فظائع كثيرة في البر والبحر ولكن  
عظمها المرأة » — « البحر ، النار ، المرأة ثلاث كوارث »

ومن أقوال أرسطوفان : « ليس هناك مخلوق أقل حياء من النساء »  
« ليس هناك حيوان متوحش أكثر تعصيا على القهر من المرأة »<sup>(١)</sup>

وهناك أقوال مأثورة لمؤلفين غير معروفين تنطق كلها باحتقار المرأة  
وازدراءها وبأنها أصل الشر وسبب التعاسة منها : —

من بين كل الحيوانات المرأة أكثرها ضراوة ،

المرأة دائماً عذاب مقيم ،

المرأة حمل ملء بالشروع .

حيث توجد المرأة توجد كل الشرور ،

ليس اسوأ من المرأة ولو كانت الفضلى ،

المرأة نجاسة مذهب .

ولكن المرأة اليونانية لم تهتم كتابا يدافعون عنها بل ويثنون عليها .

فما هو بلوتارك يقول ان « هناك صفات عديدة مرغوبة تجعل المرأة مثيل

---

(١) انظر ليتونو ص ٤٣١ ، ٤٣٢ .

(٢) أوردتها فارماس ص ٩٦ .

العفة والحكمة والعدل والتقوى والارادة والشجاعة والحلم والجمال» (١). ومن رأى المؤلف الكوميدي الكسندر « أن المرأة النبيلة هي ذخيرة المنزل من الفضيلة » ، وتبوجنيس كان يقول « لاشيء أعذب من امرأة شريفة » (٢)

إلا أن هؤلاء الكتاب أنصار المرأة يعتبرون قلة بجانب العدد الوفير الجرم الغفير من الكتاب أعداء المرأة ، وحتى دفاع هؤلاء عن المرأة لم يكن مطلقا بل كان مقرونا بشروط . فهم لم يكونوا يدافعون عن المرأة في ذاتها وإنما عن المرأة إذا تحلت بفضائل معينة .

ويمكننا أن نتساءل عن السبب الذي من أجله تعرضت المرأة لمثل هذا الهجوم ، وهذا الاتهام من جانب الكتاب ومن جانب الرأي العام . هل كانت المرأة اليونانية حقا أهلا لهذا الهجوم وهل كانت فعلا كما يصف الكتاب والمؤلفون ؟

لا شك أن الكتاب قد غالوا في اتهاماتهم وبالغوا في حملاتهم ، ولكن لا شك أيضا في أن لهذه الاتهامات أصلا من الحقيقة وأن لهذه الحملات أساسا من الصحة .

فالواقع أن المرأة اليونانية كانت ترتع في جهالة مظلمة تتوارثها النساء

---

(١) المؤلف السابق ص ٣٦ .

(٢) أوردها أيشت ص ٧٦ .

جيلا بعد جيل . وقد أدى هذا الجهل المتواصل الموروث بالنساء إلى ضيق في الأفق ، وسوء في التقدير ، وضعف في الحكم على الأمور حتى اعتقد عامتهم وفلاسفتهم أن هذه صفات طبيعية في المرأة لاصقة بجنسها ، تولد معها ، ولاست نتائج لما فرض على المرأة من جهل مطبق .

يضاف إلى ذلك أن حبس النساء في المنازل وفرض القيود الشديدة على حرياتهن ومنعهن من التمتع بمباهج الحياة ، وقصر مهمة الزوجة على إنجاب الأطفال وإدارة البيت ، وضمف الصلات بين الزوج وزوجته نتيجة غياب الحب والتقدير المتبادل بينهما ، وانصراف الزوج عن بيته إلى المجتمع الخارج كل ذلك كان له أثره على نفسية المرأة وأخلاقها مما جعلها تنصف بصفات مردولة كسرعة الغضب وسلطة اللسان والرغبة في التسلط والتحكم والميل إلى المعارضة والمشاكسة والإسراف في النفقات أو التقدير الشديد فيها .

فإذا جأر المجتمع اليوناني بالشكوى من المرأة — وهذه ظروف حياتها فما كان عليه أن يلوم إلا نفسه ، فماذا كان ينتظر من كائن أبقاه غارقا في ظلمات الجهل وكبله بالقيود والأغلال ؟

# الفصل الرابع

## الزواج

سنتناول بالدراسة هنا الزواج من الناحية الاجتماعية . فتتكم عن : نظام الزواج ، شكل الزواج ، ضرورة الزواج وغايته ، سن الزواج وإجراءاته .

١ - نظام الزواج : - تعدد الزوجات ووحدة الزوجة .

يقصد بنظام تعدد الزوجات ذلك النظام الذى يكون فيه للزوج الحق فى الجمع بين أكثر من زوجة واحدة فى الوقت الواحد . أما نظام وحدة الزوجة فهو ذلك النظام الذى يقتصر فيه الرجل على زوجة واحدة فى الوقت الواحد .

وقد لوحظ . أن هذا النظام الأخير هو النظام الأكثر شيوعا . فهناك مجتمعات كثيرة لا تعرف سوى مبدأ الزوجة الواحدة . وهذه المجتمعات تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا . فمنها مجتمعات بدائية مازالت فى المراحل الأولى من التطور ، ومنها مجتمعات وصلت إلى تقدم عظيم فى المدنية والحضارة . بل أنه حتى فى المجتمعات التى تبيح تعدد الزوجات تكون الغلبة - من حيث الواقع - لمبدأ وحدة الزوجة ويكون تعدد الزوجات مقصورا على عدد قليل نسبيا من أفرادها .

وقد لوحظ أيضا أن مبدأ تعدد الزوجات ليس نظاما خاصا بالمجتمعات

البداية أى تلك المجتمعات التى لم تتجاوز المراحل الأولى من التطور البشرى . بل أنه يندر قيام هذا النظام فى مجتمع لم يعتمد بعد مرحلة الصيد والقنص أو مرحلة الزراعة البدائية . ذلك أن الرجل فى هذه المرحلة من مراحل التطور لا يستطيع الحصول على طعامه وطعام امرأته وأولاده إلا بشق النفس ، الأمر الذى يحول بينه وبين حياة أكثر من امرأة واحدة .

إنما يظهر نظام تعدد الزوجات وينتشر فى المجتمعات التى جاوزت هذه المرحلة الأولى من التطور ، ودخلت فى مرحلة أكثر تقدما وهى المجتمعات التى تعتمد على الرعى أو على الزراعة المتطورة نوعا<sup>١</sup> .

فإذا أردنا أن نعرف الآن أى هذين النظامين كان متبعاً لدى اليونان تحتمت علينا التفرقة بين عصرين : العصر القديم والعصر التاريخى أو الكلاسيكى .

أولا : بالنسبة للعصر القديم لا توجد لدينا معلومات كافية ودقيقة يمكن القطع منها بوجود أو عدم وجود نظام تعدد الزوجات ، ولذلك كان هذا الأمر محل خلاف لدى الباحثين ، فمنهم من ذهب إلى أن هذا النظام كان مطبقاً فى العصر القديم ، ومنهم من أنكر اتباع اليونان لهذا النظام بصفة مطلقة وعماد القائلين بوجود هذا النظام فى العصر القديم هو حالات متناثرة لتعدد الزوجات . من ذلك مثلاً ما جاء فى الألياذة من أن فريام ملك طروادة كانت

(١) انظر وستر مارك Histoire du mariage - ص ٣١

لديه امرأتان . ويرد على ذلك المنكرون بأن الطرواديين ليسوا إغريقا .  
وحتى مع التسليم بوجود حالات لتمدد الزوجات في العصر القديم فإن ذلك  
لا يعنى أن هذا النظام كان شائعا بين الجمهور بل الغالب أنه كان يعتبر ميزة  
يختص بها الملوك والأمراء . على أنه لم يكن هناك ما يمنع الفرد العساذى من  
أن تكون له أكثر من زوجة إذا أراد ذلك .

ثانيا : أما بالنسبة للعصر الثانى وهو العصر التاريخى فإن من الثابت أن  
النظام الذى كان سائدا فى معظم بلاد اليونان هو نظام وحدة الزوجة وقد  
روى هيرودوت أن أحد ملوك أسبرطة قد تزوج امرأة ثانية لأن زوجته  
الأولى كانت عاقرا ولم يكن يود فراقها . وقد حرص هيرودوت على أن  
يخبرنا بأن ذلك كان مخالفا لتقاليد أسبرطة . (١)

وفى أثينا أيسح للرجل أن يجمع بين امرأتين وذلك فى سنة ٤١١ ق . م  
عقب الهزيمة الساحقة التى منيت بها الحملة التى بعثت بها أثينا للاستيلاء على  
سيديليا ، والى كان من نتيجتها القضاء على معظم شباب أثينا . وكان الهدف من  
 وراء هذه الإباحة تعويض أثينا عما أصابها من نقص شديد فى عدد  
الشبان من جراء الهزيمة ، وحتى لا يبقى معظم الفتيات من غير زواج .  
ولكن هذه الإباحة لم تدم طويلا فقد ألغيت فى سنة ٤٠٣ ق . م (٢)

(١) انظر جيد ص ٨٢ ، ٥٥ و فارماس ص ١٢٧ .

(٢) وستر مارك المؤلف السابق ص ٥٣ .

ومع ذلك فهناك شواهد تدل على أن تعدد الزوجات لم يكن غريباً في العصر التاريخي . فقد تزوج مثلاً دندس الطاغية امرأتين في وقت واحد . كانت إحداها تصحبه في حملاته والأخرى تستقبله عند عودته . وكان الشعب المقدوني يسمح بتعدد الزوجات فقد اتخذ الملك فيليب سبع زوجات معظمهن في وقت واحد . وكان الاسكندر الأكبر ثلاث زوجات . (١)

ونظام وحدة الزوجة وإن كان لا يترتب عليه إلزاماً المساواة بين الرجل والمرأة إلا أنه يعتبر خطوة نحو هذه المساواة . إذ هو لا يتيح للرجل أكثر مما يتيح للمرأة .

## ٢ - شكل الزواج :

لم يتخذ الزواج عند اليونانيين شكلاً واحداً في مختلف مراحل تاريخهم ، بل اختلف شكله تبعاً لمراحل تطور المجتمع اليوناني .

ففي العصر القديم كان الزواج يتم عادة عن طريق الشراء . مقتضى ذلك أن يقوم الراغب في الزواج بتقديم قدر من المال إلى والد الفتاة في سبيل أن يقوم هذا الأخير بتزويجه منها . فالأب يبيع ابنته والراغب في الزواج منها يشتريها بثمن معين يتفق عليه بينهما .

---

(١) انظر فارماس ص ١٢٨ ، ولاندرى هل هذه روايت من الماضي أم عادات اقتبسها بعض اليونانيين من بلاد الشرق التي كان تعدد الزوجات عندها شائعاً كبلاد الفرس مثلاً .

وكان الثمن يتسكون عادة من عدد من الأبقار أو الشيران يختلف كثرة  
وقلة بحسب جمال الفتاة أو قبحها . وفي حالة ما إذا تقدم عدة رجال للزواج  
من فتاة فإنها كانت تعطى لمن يعرض الثمن الأعلى . (١)

على أنه كان من الجائز أن يسكون ثمن المرأة شيئاً آخر غير قدر من  
من المال ، كأن يزوج الرجل ابنته لآخر مقابل خدمات يسكون هذا الأخير  
قد أداها إليه .

وفي الألياذة أن أغا ممنون عندما أراد أن يعتذر لأخيل عما بدر منه من  
إهانة في حقه ولكي يستميله للمقابلة في صفوف الإغريق وعده بأن يزوجه  
بإحدى بناته مع إعفائه من تقديم أى مهر . « . وإذا ما عاد إلى أرض الإغريق  
فسيكون ابناً لى . . . وأزوجه إحدى بناتى لى منهن في قصرى ثلاث . . .  
فليأخذ منهن من يشاء إلى بلاط فيلا من غير هدية خاطب » .<sup>٢</sup>

وفي الأصل كان شخص الفتاة نفسها هو الذى يعد مقابلاً للثمن ولكن  
يبدو أنه حدث تطور بهذا الصدد فلم يعد شخص الفتاة هو الذى يعد مقابلاً  
للثمن وإنما أصبح اكتساب السلطة الزوجية عليها هو الذى يعد مقابلاً له .<sup>٣</sup>

---

(١) انظر داربوا ص ٤٣٩ و فارماس ص ١٣٢ .

(٢) الألياذة ص ١٠٥ .

(٣) أرذمان ص ٢٠٨ ، فارماس ص ١٣٢ .

وكان الحاطب عادة يقوم بتقديم بعض الهدايا إلى خطيبه كما كان الأب يمنح ابنته بعض الأموال بمناسبة زواجها. (١) وفي الألياذه أن أغا تمنون عرض على أخيل أن يزوجه إحدى بناته دون أن يلزمه بتقديم هدية خاطب ( أى مهر ) بل وعد بأن يمنحها هو مهرا عظيما لم يعمره رجل قبله لابنته (٢)

فالزواج كان يتم إذن في العصر القديم عن طريق الشراء وكان المهر -ر شرطا أساسيا فيه لا يتم زواج صحيح بدونه . وتفسير قيام المهر هو أن الفتاة كانت تعتبر بما تمثله من قوة عمل جزءاً من ثروة الأسرة فلم يكن من السهل أن تفقر أسرة لصالح أسرة أخرى بإعطائها ابنتها لها دون أن تقوم هذه الأسرة الأخيرة بتعويض الأولى عما تفقده من قوة اقتصادية من جراء التنازل عن ابنتها .

وقد تطور هذا الوضع فيما بعد نتيجة للتغير الذى طرأ على حياة اليونانيين الاقتصادية وبسبب تقدم المدنية وسمو الأخلاق . فبدأ المهر يفقد أهميته شيئا فشيئا حتى اختفى وعلى النقيض من ذلك بدأت أهمية الدوطة - وهى الأموال التى كان يمنحها الأب لابنته بمناسبة زواجها - تزداد شيئا فشيئا حتى حلت محل المهر فأصبحت هى العنصر الأساسى فى الزواج وأصبحت تتخذ معيارا للتفرقة بين الزواج والحادثة .

(١) داربوا ص ٤٤٢ ٤٤٣ .

(٢) الألياذه ص ١٠٦ .

ويُفسر إردمان ما طرأ من تغيير كما يلي : -

في الأزمنة الأولى عندما كان السكان يحترفون الرعى وعندما كانت قطعان البقر والثيران تمثل الجزء الهام من ثروة الأسرة أو القبيلة لم تكن هموم العيش ومشغوليات الغذاء بدأت بال إذ أن عدد هذه القطعان كان يتزايد باستمرار ، ولذلك فكمثرة النسل لم تكن تشير صعوبة أو إشكالا . ولكن عندما أصبحت الزراعة حرفة اليونان الرئيسية وأصبحت الأرض تمثل أهم عناصر الثروة لديهم بدأت هموم الحصول على الحبز اليومي ومشغوليات تربية الأطفال تطل برأسها ، وقد استتبع ذلك أن الفتاة لم تعد تمثل قيمة اقتصادية صرفة بالنسبة لأسرتها بل أصبحت تمثل في نفس الوقت جانبا إيجابيا وآخر سلبيا . جانبا إيجابيا يظهر في القيمة الاقتصادية لعملها وجانبا سلبيا يبدو فيما تستلزمه تربيتها ويتطلبه تعيشها من نفقات . فبزواج الفتاة كانت عائلتها تفقد ما كانت تمثله من قوة اقتصادية ولكنها في الوقت نفسه كانت تتخلص من عبء الإنفاق عليها بعد الزواج ، إذ أن هذا العبء كان ينتقل بمقتضى الزواج إلى الزوج . فالإلزام الزوج الإنفاق على زوجته جعل من غير المستساغ مطالبة بتقديم تضحية مالية أخرى في صورة ثمن للزوجة . من أجل ذلك بدأ هذا الثمن يفقد من أهميته شيئا فشيئا حتى اختفى أو أصبح مجرد ثمن رمزي . وعلى العكس من ذلك أخذ الآباء يمنحون بناتهم بعض الأموال بمناسبة زواجهن وكانت هذه الأموال متواضعة القيمة في مبدأ الأمر فلم تسكن تشمل

إلا الملابس وأدوات الزينة والحاجيات الشخصية بصفة عامة . إلا أن أهمية هذه الأموال وقيمتها ازدادت على مر الزمن . وكان القصد من ذلك مساعدة الزوجة على المساهمة في تحمل نفقات الحياة الزوجية .<sup>١</sup>

وعلى مر الزمن أصبحت عادة إعطاء البنت بمناسبة زواجها بعض الأموال عادة وطيدة في العائلات الميسورة والفقيرة سواء بسواء . بل أصبحت الدوطة مناسبة للتفاخر بين العائلات بإظهار ثرائها . ويبدو أن الآباء قد تغالوا في ذلك حتى أن مولوداً أصدر تشريعاً حدد بمقتضاه قدر الدوطة . ومن المحتمل أن هذا التشريع لم يكن يتناول إلا ما تجلبه المرأة معها من ملابس ومجوهرات وغيرها من أدوات الزينة وكان القصد منه الحد من الميل إلى الإسراف في « الفخفة » وتقبيد الاندفاع نحو الترف .<sup>٢</sup>

فالزواج في العصر الكلاسيكي كان يتخذ صورة اتفاق يتم بين أب الفتاة أو صاحب السلطة عليها وبين من يريد الزواج منها . ولم يكن يشترط فيه شكل خاص أو صيغة معينة بل كان يتم بعيداً عن الرسمية محمراً من الشكليات، إلا أنه كان من الضروري أن يتضمن عقد الزواج الاتفاق على الدوطة . إذ أن تقرير الدوطة كان يعتبر شرطاً أساسياً لا يتم زواج صحيح بدونه كما أن العادة جرت بأن يتم عقد الزواج في حضور عدد من الشهود . وكان

( ١ ) انظر اردمان ص ٢١٣ وما بعدها .

( ٢ ) راجع في ذلك جودسل ص ٨٩

هذا الإجراء يقصد به تأمين الزواج ضد ما قد ينشأ في المستقبل من منازعات بشأنه ، فكثرة عدد الشهود كان من شأنها أن تعطى الزواج نصيباً من العلانية وتسهل إثباته في حالة المنازعة فيه . (١)

### زواج بنت الميراث :

بجانب هذا النوع من الزواج الذي كان يكون القاعدة العامة ، وجد نوع آخر من الزواج خاص بحالة معينة وضعت له أحكام خاصة ، وهو ما يسمى بزواج بنت الميراث .

وذلك أن القانون نظم بطريقة خاصة زواج الفتاة التي مات أبوها دون أن يترك وراءه ابناً ذكراً فجعل الزواج منها من حق أقرب أقاربها . إن شاء تزوجها وإن شاء تنازل عن حقه فيها فألت إلى من يليه في درجة القرابة . هذا إذا كان رب الأسرة قد خلف وراءه تركة من شأنها أن تغري الأقارب بالزواج من قريبتهن . أما إذا لم يكن قد ترك لها ما يغري بالزواج منها فإن القريب إذا لم يشأ الزواج منها كان يلزم بأن يقرر لها دواة من ماله الخاص لتسهيل زواجها بآخر .

فإذا تزوجها من له الحق في الزواج منها انتقل إليه ميراث أبيها بصفة

---

( ١ ) راجع في هذا اردمان ص ٢٤٢ .

مؤوقته حتى تنجب منه طفلا ذكرا ينسب إلى أبيها فيحمل اسمه ويكتسب الميراث . (١)

وواضح أن السبب الداعى إلى هذا النظام هو الرغبة فى ألا يترتب على وفاة رب أسرة دون وريث ذكر انقضاء الأسرة وفناء عبادتها .

٣ - ضرورة الزواج وغايته :

كان الزواج لدى اليونانيين واجباً تحتّمه الديانة وتفرضه الوطنية . فعبادة الأسلاف كانت تقتضى اتصال الأجيال دون انقطاع لىكى تستطيع الأجيال اللاحقة القيام بالمراسيم الجنائزية وتقديم القرابين لأرواح الاجيال السالفة . تلك المراسيم وهاته القرابين التى كانت تعد لازمة لخلود أرواح الأسلاف وضرورية لسعادتها وهدوئها فى مقرها الأخير فى وراء الحياة . فكان يتحتم على الرجل أن يتخذ زوجة تنجب له أطفالا ذكورا يصبحون قادرين على القيام بما تفرضه عبادة الأسلاف من واجبات وتستطيع الأسرة عن طريقهم أن تحقق ما تصبو إليه من اتصال وخلود .

وقد قال أحد خطبائهم « ليس هناك رجل يعلم أنه لا محالة هالك ويبلغ من قلة الاهتمام بنفسه أن يريد ترك أسرته دون ذرية . إذ أنه عندئذ لن يكون هناك أحد يؤدى له العبادة المستحقة للأموات » (٢)

---

( ١ ) انظر فارماس ص ٣٩ وما بعدها واردمان ص ٢٤٦ .

( ٢ ) أورده دو كولانج ص ٥٠ .

ولذلك جعلت أثينا من مهمة القاضى الأول فيها السهر على حماية الأسر من الانقراض والحول بينها وبين الفناء .

ومن ناحية أخرى كان الزواج واجبا تفرضه الوطنية . فالمدينة كانت في حاجة — للمحافظة على كيانها والدفاع عن وجودها — إلى جنود لا يمكنها الحصول عليهم إلا عن طريق الزواج . لذلك فإنها شجعت الزواج وحثت عليه ومقتت العزوبة وكرهت فيها . فأعفت الفقراء من الضرائب إذا كانوا ذوى عيال ، وحرمت العزاب كثيرا من المزايا والحقوق بل إن من المدن اليونانية ما فرضت تشريعاتها الزواج على المواطنين ، وكان رأى العام فيها ينظر إلى العزاب نظرة ملؤها الاحتقار والتصغير . (١)

وكان من رأى أفلاطون أن « المواطن ينبغي أن يعقد الزواج الذى يكون أكثر فائدة للمدينة لذلك الذى يكون أكثر ملاءمة له » (٢) وكان يقصد بذلك أن يتزوج الرجل امرأة منجبة لا امرأة تلأم مزاجه .

وكان من رأيه أيضا أن « من يتجاوز سن الثلاثين دون أن يكون متزوجا ينبغي أن يعاقب بغرامة أو أن تلحقه الوصمة لأن كل مواطن مخلص يجب أن يترك وراءه عبادا جمداء للأله ومواطنين جمداء للوطن . . . إنها لحرمة أن يرفض الرجل اتخاذ زوجة » (٣)

---

( ١ ) راجع فى ذلك فارماس ص ٨٩ .

( ٢ ) انظر المؤلف السابق ص ١٧ .

( ٣ ) المؤلف السابق ص ٩٤ . ومع ذلك فلم يطبق أفلاطون على نفسه ما نادى بوجوب تطبيقه على غيره فلم يتخذ لنفسه زوجة وظل طويلا أعزبا .

فالعزاج إذن كان يعبر فرضا دينيا وواجبا وطنيا . وكانت غاية إنجاب أبناء ذكور يقومون بتقديم القرابين لأرواح الأسلاف وبالسهر على رعاية قبورهم . ويكونون عدة للوطن ينددون عنه عند الاعتداء عليه . فلم يكن الزواج يهدف إلى إقامة شركة بين الرجل والمرأة في المشاعر والأحاسيس ، وفي الآمال والآلام بقصد تحقيق السعادة المشتركة ، والتعاون على مجابهة مشاكل الحياة : فكان دور المرأة يقتصر على إنجاب هؤلاء الأبناء وبمجرد إنجابهم كانت تعتبر إنها قد أتمت دورها وقامت بمهمتها . بل إن اليونانيين قد هونوا من دور المرأة حتى بالنسبة لعملية الإنسال فاعتقدوا أن الرجل هو الذي يعطي الجنين إكسير الحياة وأن المرأة دورها يقتصر على التغذية والحفظ . (١)

على أن الزواج وإن كان فرضا دينيا وواجبا وطنيا إلا أننا نلاحظ بين الكتاب والفلاسفة اليونانيين اتجاهات نحو الشكوى منه والنزهد فيه . فسيمونيد كان يقول « من يعيش مع امرأة لا يستطيع أن يكون سعيدا نهائيا بأكمله » . وأوريبيد كان يتساءل « لأي ضرورة ولد النوع الإنساني من امرأة ؟ . إنه من الأفضل ، أيتها الآلهة ، أن يحمل النحاس أو الحديد أو الذهب إلى حرم المعابد لشراء أطفال منكم أنتم » . ولنفس الكاتب « للرجل ساعتان طيبتان : -

( ١ ) « ليست الأم هي التي تنجب الطفل ، إنما فقط تغذي البذرة المودعة في بطنها .

وإنما الأب هو الذي ينجب » المؤلف السابق ص ١٨٧ .

إحداهما في غرفة الزفاف، والأخرى عند وفاة زوجته . وكان من رأى سقراط أن « الشبان في سعيهم إلى الزواج يقدون الأسماء التي تلعب أمام سلة الصيد تسرع وتتعجل الدخول فيها بينما من دخلتها تكافح للخروج منها » .  
 وكان تيودكت يرى أن « الشيخوخة والزواج بينهما تشابه . فنحن نجد في سبيل الحصول عليها فإذا ما حصلنا عليها شكونا منها »

ومن السهل ملاحظة أن الشكوى، من الزواج تختلط في كثير من الأحيان بالشكوى من الزوجة بمعنى أننا لو تحرينا الأسباب التي من أجلها يزهد هؤلاء الكتاب في الزواج ويكرهون فيه وجدنا أن معظمها يرجع إلى عدم انسجام الزوج مع زوجته وانعدام شعور المحبة والتقدير بينهما مما كان يجعل الرجل لا يرى في زوجته إلا سببا للمضايقات ومصدرا للمنعصات وعاملا من عوامل التماسه والشقاء . وذلك نتيجة للسببين التاليين

١ — اتساع الهوة بين الزوجين من حيث الثقافة . فالمرأة لضعف نصيبها من الثقافة لم تكن كفؤاً لرجل الذي كان يتلقى ثقافة واسعة ، فلم يكن الرجل ليستريح إلى الحديث معها ولم يكن يجد لذة في الاستماع إليها .

٢ — السبب الثاني هو ما أكتسبته المرأة من سيئ العادات وفساد

الأخلاق كسرعة الغضب والميل إلى التحكم وخرق الرأى وحق التدبير نتيجة جهلها وإزاسها دارها وحرمانها من الاتصال بالمجتمع الخارجى .  
ومن طريف ما يروى مما يدل على أن التزهيد فى الزواج كان مبعثه الشكوى من النساء أنه عندما خوطب مولوج لفرض غرامة على الزاب رفض قائلا « المرأة حمل ثقيل »<sup>١</sup>

من ذلك يبدو واضحا أن اليونانى إذا تزوج فإمما كان يتزوج بقصد إنجاب أطفال شرعيين تنفيذاً لأحكام الدين وتلبية لنداء الوطن .  
فالأزواج كان فى نظره إذن الوسيلة التى يقرها العرف والقانون لإيصاله إلى هذا الهدف . فلم يكن الزواج قائماً بينهم على أساس أنه شركة بين الرجل والمرأة يقصد من وراءها تحقيق السعادة المشتركة بالتعاون على مجابهة مشاكل الحياة ومتاعبها وباقتسام آلامها وأفراحها .

ولكن يبدو أن تطورا قد تناول هذه النظرة البدائية إلى الزواج ودور المرأة فيه . ويبدو ذلك واضحا من كتابات أرسطو الذى كان يرى أن الرجال لا يعيشون مع النساء فقط بقصد إنجاب الأطفال وإنما أيضا للتمتع بالحياة .  
وأن الزواج ليس اتحاداً يقصده إذاعة النوع الإنسانى وإنما هو اتحاد أرواح يهدف إلى إشباع حاجات الوجود المعنوية وإكساب الأزواج مزايا وعسوبة الحنان المتبادل .<sup>٢</sup>

( ١ ) المؤلف المذكورة آنفا ص ٩١ .

( ٢ ) جلوتز ص ٣٤٦ .

وقد ظل الزواج شائعا والإقبال عليه كبيرا طالما بقيت الديانة متمكنة من الأفضة وطالما احتفظت الوطنية بسلطانها على النفوس ولكن عندما تزعزعت العقيدة وتسرب الشك إلى الإيمان بالآلهة وانتشرت المذاهب الفلسفية الداعية إلى البحث عن المتعة ؛ المبشرة بمبدأ اللذة ، وتغلبت النزعة الفردية على النزعة الوطنية ، وسادت الفائدة الخاصة على المصلحة العامة ضعفت الرغبة في الحصول على ذرية وبالتالي قل الإقبال على الزواج وترتب على ذلك نقص شديد في النسل وقد ساد هذا الاتجاه ابتداء من القرن الرابع قبل الميلاد حيث بدأ الزواج يعاني أزمة مستحكمة نتيجة عدم الإقبال عليه وانصراف الرجال إلى مصاحبة الغواني .

ويحدثنا بوليب الذي عاش في القرن الثالث أن بلاد اليونان في عصره كانت تعاني انخفاضا في النسل ، وقلة في السكان ، لدرجة أن المدن أصبحت مقفرة والأراضي بقيت بورا على الرغم من أنه لم تكن هناك حروب متصلة أو أوبئة حاصدة . ويرجع بوليب ذلك إلى أن الرجال بسبب الغرور أو البخل أو الحب لا يريدون الزواج ولا تربية اطفال خارج الزواج .<sup>١</sup>

#### ٤ — سن الزواج :

سن الزواج يختلف بالنسبة للذكور عنه بالنسبة للإناث . فهو بالنسبة للشبان كان أكثر تأخرا — عادة منه بالنسبة للفتيات .

---

١ انظر المرجع السابق ص ٣٥٠ .

فقضى أثينا كان الشبان يتزوجون عادة في سن الثلاثين أما الفتيات فكان  
زواجهن يتم عادة بمجرد بلوغهن أو بعد هذا البلوغ بوقت قصير أى في  
الرابعة أو الخامسة عشرة .

فهـ زويد كان ينصح أخاه بألا يتعجل باتخاذ امرأة وكان من رأيه أن سن  
الخامسة والثلاثين تقريبا من عمر الرجل هى السن المناسبة للزواج بينما تكون  
الفتاة صالحة للزواج فى نظره فى سن الرابعة عشرة .

وكان أرسطو يرى أن افضل سن للزواج بالنسبة للفتاة هو ثمانى عشرة  
سنة وسبع وثلاثون سنة بالنسبة للرجل .

وكان من رأيه أيضا ان الإنهاء الجنسي يحل بالرجل فى سن السبعين  
وبالمرأة فى سن الخمسين إلا أنه كان يفضل ان يمتنع الرجل عند سن الخمسين  
عن كل علاقة تناسلية لكي لا يأتى الطفل ضعيفا معتلا (٢)

وفى أسبرطة كان الزواج يتم عندما يكون الطرفان فى زهرة العمر  
أى بعد تمام نضوجها الجنسي والجسمى . وكان القصد من تأخير سن  
الزواج إلى هذا الوقت هو أن يجيء الأطفال أقوياء أشداء . ولتحقيق نفس  
الغاية كان يعاقب كل من يتزوج بفتاة لم تصل بعد إلى مرحلة النضوج الكامل .

وكذلك كان يعاقب الرجل المسن الذي يتزوج امرأة مسنة لأن أمثال هذه الزيجات لم يكن من شأنها أن تثمر أطفالا اقوياء . (١)

وكان الشاب يستطيع أن يباشر عقد الزواج ابتداء من سن الرشد . وكان ذلك يتم في أثينا ببلوغه الثامنة عشرة . أما الفتاة فلم يكن هناك حد أدنى للسن التي يجوز فيها عقد زواجها وذلك لأن الفتاة ، كما سنرى فيما بعد ، لم تكن طرفا في عقد الزواج فلم تكن هي التي تباشر عقد زواجها بل كان يباشره عنها وليها : أبوها أو صاحب السلطة عليها ولذلك كان من الممكن أن يتم هذا العقد والفتاة ما زالت طفلة صغيرة . فقد زوج والد ديموستين ابنته وهي في سن الخامسة . إلا أنه يلاحظ أن تنفيذ الزواج في أمثال هذه الحالات - أي تسليم الفتاة إلى زوجها - كان لا يتم إلا بعد نضوج الفتاة جنسيا وذلك ببلوغها (٢)

### ٥ - إجراءات الزواج :

إذا اعتزم رجل الزواج ولم يجد من بين قريباته من تصلح لذلك فإنه كان يكلف اصدقاءه ومعارفه لمساعدته في البحث عن زوجة مناسبة أو يلجأ إلى إحدى أولئك النسوة اللاتي كن يتخذن من الوساطة في الزواج حرفة

---

( ١ ) انظر في ذلك اردمان ص ١٦٦ ، وفارماس ص ٩٩ .

( ٢ ) اردمان ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

لهن . وعندما تتجمع لديه المعلومات الأولية عن عدد من الفتيات وعائلاتهن فإنه كان يختار الأكثر ملاءمة له فياجأ إلى أبيهما أو وليهما يفتحه في أمر الزواج من ابنته أو موليته . فإذا أبدى الأخير استعدادا بدىء في مناقشة التفاصيل للاتفاق على مقدار الدوطة التي يقدمها الأب أو الولي وعلى التأمينات التي يقدمها الزوج ضمانا للوفاء بها في حالة انحلال رابطة الزوجية ثم على موعد القيام بمراسيم الزفاف .

وبعد ذلك يعد الأب أو الولي الزواج بإعطائه ابنته له على سبيل الزواج وهذه هي المرحلة القانونية في الزواج . ولكن الأمر لم يكن يقتصر على ذلك بل أن هذه المرحلة كانت تليها إجراءات أخرى . فكان الأب - في يوم قال يهدده - يقوم بإجراء عملية تسليم رمزية تشير إلى تسليم الزوجة إلى زوجها ومضمونها أن يضع الأب يد ابنته بين يدي صهره في حضور شهود ثم يقول له « اسلمك ابنتي من أجل إنجاب أطفال شرعيين »

ويلى ذلك مراسيم الزفاف .

ويلاحظ أنه طبقا لعادات اليونانيين كان الزوج يرى زوجته لأول مرة ليلة الزفاف . فلم تكن التقاليد تسمح للخاطب وخطيبته برؤية كل منهما الآخر قبل ليلة الزفاف . وواضح أن مثل هذا الوضع لم يكن من شأنه أن يسهل في كثير من الأحيان قيام زيجات موفقة . فكثيرا ما كان يحدث

أن يسكون هناك تنافر خلقى وخلقى بين الزوجين يصعب معه قيام رابطة حب متينة بينهما . وكثيرا ما كان يصاب كل من الزوج والزوجة بخيبة أمل كبيرة نتيجة لانهميار ما كان قد رسمه من مثل وعلاقه من آمال على زواجه وعلى الأخص كان ذلك الوضع مؤلما بالنسبة للزوجة التى كان الزواج يوما يترتب عليه يعتبر أهم حادث فى حياتها .

ولذلك نادى أفلاطون بوجوب إتاحة فرصة أكبر للشبان والشابات كي يرى بعضهم البعض حتى يتيسر إقامة علاقات أكثر ودية بين الزوج وزوجته (١) .

بل طالب بأن يرى الفتيان والفتيات قبل الزواج بعضهم البعض عرابا على الأقل بالقدر الذى تسمح به اللياقة (٢) .

وكان من رأى بلوتارك « أن من مصلحة الخاطب وخطبه أن يدرس كل منهما الآخر قبل الزواج » .<sup>٣</sup>

إلا أن عادة الفصل بين الجنسين كانت متأصلة فى النفوس وكانت من القوة بحيث أن هذه النداءات والاقتراحات لم تستطع النيل منها فظلت حبرا على ورق أو محض مثل ونظريات لا أثر لها فى الحياة الواقعية

( ١ ) انظر جودس ص ٩٥ .

( ٢ ) انظر ليشت ص ٣٩ .

( ٣ ) انظر فارماس ص ١٠٨ .

## الفصل الخامس

### وضع المرأة في الأسرة

تتكم أولاً عن وضع المرأة كزوجة ثم عن وضعها كأم وأخيراً عن وضع البنت .

#### ١ — وضع المرأة كزوجة : —

كانت المرأة في العصر القديم تتمتع بحب زوجها وتقديره . فقد جاء في الألياذة على لسان البطل أخيل « كل من اتعف بالطيبة وسلامة القلب يحب امرأته وينزلها من نفسه مكاناً عزيزاً » (١) وفي الأوديسة على لسان زوج بنيلوب « ليس هناك مال في هذه الحياة يعادل في نفاسته الرباط الزوجي الذي يسوده الوئام والحب المتبادل » وكانت أريتيه تشارك زوجها السينوس العظيم والسلطان « عندما تخرج الى المدينة يحيطها الشعب بأجمعه . الرجال يكرمونها كألهة ويرفعون إليها خصوماتهم » (٢)

إلا أن هذا الوضع قد تغير في العصر الكلاسيكي نتيجة للتطور الذي طرأ على وضع المرأة حيث وضعت على حريتها القيود واتسعت الشقة بينها

( ١ ) الألياذة ص ١١١ .

( ٢ ) أوردها جيد ص ٦٩ .

ويين الرجل من حيث الثقافة فبقيت هي تغط في جهل عميق بينما أتتحت للرجل فرص اكتساب ثقافة عريضة وخبرة بالحياة واسعة .

ففى العصر الكلاسيكى لم تكن العلاقة بين الزوج وزوجته مبنية على أساس من المحبة المشتركة والتقدير المتبادل ولم تكن الصلات بينهما وثيقة ولا الروابط متينة بل كانت على العكس من ذلك واهية ضعيفة مفككة .

فالرجل لم يكن يمضى مع زوجته إلا أقل وقت ممكن . لم يكن يحاول أن يتجاذب معها أطراف الحديث أو يشركها فى أموره وأحواله أو يطلعها على مشاعره وأفكاره أو يسألها الرأى والنصيحة . إذ أن الزوج كان يقضى معظم وقته خارج البيت . كان يقضيه فى أداء ما تفرضه عليه المدينة - بصفته مواطناً - من الواجبات ومباشرة ما تخوله له من حقوق بالاشتراك فى مجالس الشعب أو بالمساهمة فى تسيير دفة القضاء ، أو فى القيام بما تتطلبه شؤنه الخاصة من أعمال ، أو فى تغذية نفسه بالعلم وثقيفها بالدراسة والإنصات إلى الفلاسفة والاستماع إلى الخطباء ، أو فى الترويح عن نفسه بالاختلاف إلى المسارح وارتداد الملاعب وحضور المآدب والحفلات . فاذا عاد إلى منزله تناسى ما كان فيه وطوى فى نفسه همومه ومشاغله وآماله وآلامه وأضرب عن أن يحدث زوجته عما رأى وما سمع واستنكف عن أن يطلعها على ما يشغله من هموم وما يدور بخلد من خواطر وما يعتل فى نفسه من أحاسيس

بل امتنع عن أن يرضى في زوجته حب الاستطلاع إذا ما فكرت يوما أن تسأله عن أحواله وشؤنه . ففي إحدى تمثيلات أرسطو يرد زوج على زوجته التي سمحت لنفسها أن تسأله بخصوص مسائل عامة . قائلا : « لا شأن لك بهذا . اصمتي وإلا ضربت . . . . انسجى قماشك »<sup>١</sup>

فلم يكن الزواج إذن يعطى الزوجة حق مشاركة زوجها أفكاره ومشاعره وحق مقاسمته آلامه وآماله لأن هذه المقاسمة وتلك المشاركة لا تتصور إلا بين كائنين قامت بينهما رابطة حب وشعر كل منهما نحو الآخر بالتقدير . ولم يكن ذلك لدى اليونانيين سهل التحقيق . فالزواج عندهم لم يكن مبناه الحب والمرأة لديهم كانت عاجزة عن أن تولد في زوجها شعورا نحوها بالتقدير والاحترام .

كانت مهمة الزوجة مقصورة على إدارة شؤون البيت الداخلية . ويعطينا كزينوفون صورة واضحة للزوجة المثالية في نظره — كل ما يتطلبه في الزوجة هو أن تكون سيدة بيت واعية حريصة مقتصدة نشيطة . تقوم بتعليم الغزل للرفيق المشتري حديثا وبإدارة الخبز وتوزيع العمل والصوف على الغزالات وبالإشراف على صناعة الملابس وتوزيع المؤونة (٢)

( ١ ) أورده ليتزنو ص ٤١٨ .

( ٢ ) المرجع السابق ص ٦٢٤ .

فواجب الزوجة إذن رعاية أمور البيت والقيام على شئونه وكان ذلك يتم بطبيعة الحال تحت إشراف الزوج الذي كانت له الكلمة الأخيرة والقول الفصل . ويلاحظ أن المرف كان يعيب على الزوج أن يتدخل في شئون البيت الداخلية إذ كان يقضى على الزوج بأن يترفع عن التدخل في أمثال هذه الأمور التي لا يحسن بالرجال الانشغال بها (١) .

ومن ناحية أخرى كانت الزوجة تعتبر مثل هذه الأمور من اختصاصها وحدها ولم تكن تقبل أى تدخل من جانب الزوج بشأنها وقد ساعد على مغالاة المرأة في التمسك بسلطانها في هذا الصدد وانصرافها كلية إلى هذه الأمور وتركيز تفكيرها وانتباهها فيها لعدم وجود ما يشغلها خلافها .

مما سبق يتضح أن أهم جانب من جوانب الزواج طبقا لمفهومه الحديث كان مفقودا عند قدماء اليونان ألا وهو تلك الرابطة القوية التي تربط الزوجين برباط من المحبة والحنان تندمج معه مصالحهما وتذوب فيه آلامهما وآمالهما حتى يصبحا وكأنهما شخص واحد . كما يبدو جليا أن دور المرأة في الزواج اليوناني كان أقرب إلى دور الخادم منه إلى دور الشريك أو الزميل .

وقد سبق أن رأينا عندما عرضنا للكلام عن آراء اليونانيين في المرأة أن الشكوى كانت عامة من المرأة المتزوجة وقد حاولنا أن نشرح الأسباب

التي أدت إلى هذه الشكوى فأرجعناها إلى سببين هما جهل المرأة من ناحية وسوء خلقها الذي كان نتيجة حتمية لجهلها وحبسها من ناحية أخرى.

وقد تنبه ميناندر إلى سبب العلة ووضع يده على موطن الداء فأجرى على لسان إحدى شخصياته التمثيلية القول التالي :-

«على الزوج ألا يرتأى إحاطة زوجته برقابة متطرفة وحبسها في أغوار منزله . فيعوننا مشغوفة بمتع الخارج فلا تضنوا على المرأة معرفتها هذه المتع . اتركوها ترى كل شيء وتذهب حيث تشاء . فان حب استطلاعها شيشيع ولن تفكر في فعل السوء . فما يحجب عنا يهيج رغباتنا وهذا بالنسبة للرجال وبالنسبة لها سواء بسواء . فالزوج الذي يبقى زوجته وراء ( الزاليج ) ووراء قفل مغلق ثلاثا يظن أنه يسلك مسلك الرجل العاقل . إن هو في الحقيقة إلا أحمق وحكمته المزعومة إن هي إلا محض جنون » (١)

ولكن هذا الرأي الحكيم لم يجد قلوبا واعية وهذا الصوت الجميل لم يجد آذانا صاغية .

٣ - وضع المرأة كأم .

لما كان الغرض من الزواج هو إنجاب الأطفال لذلك كان من الطبيعي أن تستمد المرأة أهميتها من قدرتها على النسل . وقد رأينا أن الاعتقاد السائد

---

( ١ ) أورده لاليه ص ٧١ .

كان يهون من دور المرأة حق في هذا المجال فكان الاعتقاد سائدا بأن الجنين إنما يستمد حياته ووجوده من الرجل أما المرأة فدورها مقصور على حفظ الجنين وتغذيته .

وكانت المرأة تشعر شعورا واعيا بمهمتها فكانت أمليها في الحياة أن تمن عليها الآلهة بأطفال . وكانت الفبطة تغمرها والسرور يملأ قلبها إذا هي استطاعت يوما أن تحقق الهدف من الزواج فقدمت للآلهة عباداً جديداً وللوطن أبناء جديداً أما إذا كانت المرأة عاقراً أو كانت لاتلد إلا إناثاً ظلت طول حياتها تعسة شقية تتوارى خجلاً وحياء لأنها خيبت الظن فيها وفشلت في أن تثبت فائدتها لزوجها وللمجتمع .

وكانت الأمومة من شأنها أن ترد إلى المرأة بعض اعتبارها . إذ كانت الأم توضع موضع الاحترام والتبجيل وينظر إليها نظرة حب وعرفان بالجميل، وذلك لما كانت تبذله في سبيل تربية أبنائها من جهود ولما كانت تحبهم به من عطف وحنان .

فسقراط يرد على ابنه الذي يشكو طبع أمه الغضوب قائلاً : - « كيف ا هذه الأم العطوف التي تحوطك في مرضك بالعناية لتعيدك إلى القمة والتي لاتدعك تحتاج إلى شيء . التي تفعل أكثر من هذا . التي لاتتوقف عن دعاء الآلهة من أجل سعادة ابنها ولا عن أن تقدم إليها كل الأمانى التي تصوغها من

أجلك . وتزعم أنك لا تستطيع احتمال طبعها ! » (١)

وأرسطو عندما أراد أن يضرب مثلا على المودة الكاملة الخالصة اتخذ الأم نموذجاً فقال « يبدو أن الصداقة مبناهما أن نحب أكثر منها أن نحب . يثبت ذلك اللذة التي تستشعرها الأمهات في إغداق الحب . وقد رؤى منهن الكثيرات اللاتي وقد اضطررن إلى ترك أطفالهن دأومن على حشيمهم لمجرد معرفتهن أنهم أبناءهن دون السعى حتى إلى الحصول على شيء من التبادل في المودة لأن هذا التبادل لم يعد ممكن الحدوث . فهن لا يسألن لأنفسهن شيئا غير رؤية أبنائهن يسلكون الطريق المستقيم ولم يكن يقلل من عاطفتهن أن هؤلاء الأبناء - بسبب جهالهم - لم يكن في استطاعتهم مطلقا رد ما هو مستحق للأم » (٢)

فإذا ما تحقق أمل المرأة في أن تصير أما قامت على رعاية طفلها وتربيته وأحاطته بعطفها وحنانها الأمي فارضته بنفسها أو سلمته لإحدى الممرضات إذا كانت الأسرة متيسرة الحال .

ودور المرأة بالنسبة لتربية طفلها كان يختلف بحسب ما إذا كان الطفل ولدا أو بنتا . فالولد سرعان ما كان يخرج من دائرة اختصاص الأم وذلك بمجرد استغناؤه عن الحاجات الأولى التي يعتمد فيها الطفل على أمه اعتمادا طبيعيا .

---

( ١ ) أورده فارماس ص ١٥٠ .

( ٢ ) المؤلف السابق ص ١٥٠ .

وعندئذ يبدأ دور الأب فيتولى الإشراف على تنشئته وتثقيفه فيبحث به إلى المدرسة ويراقب سيره فيها .

أما البنت فإنها كانت تظل بجوار أمها حتى يوم زواجها وكانت هذه تقوم بتعليمها مبادئ الدين الأوليّة وتغرس في نفسها ما توارثته الأسرة من أصول أخلاقية وأهمها تعويدها على الطاعة والتواضع والحياء وعلى الأخص كانت تعمل على أن تجعل منها ربة بيت صالحة فتعلمها الغزل والنسج والحياكة . (١)

### ٣ — وضع البنت

لم يكن يترتب على الميلاد ولو من زواج شرعى حق الطفل فى أن يصبح عضواً فى عائلة أبيه بصفة آليّة بل كان لا بد لذلك من موافقة رب الأسرة الذى كان له أن يوافق أو لا يوافق كيفما شاء . وكانت الموافقة أو عدم الموافقة تتخذان صورة شكلية فكان الطفل يحمل عقب ولادته مباشرة إلى الأب ويوضع تحت قدميه إذا رفعه بين يديه كان ذلك دليلاً على اعترافه وعلى رغبته فى إلحاقه بأسرته أما إذا تركه ولم يرفعه فكان ذلك يعنى أنه لا يعترف به أو على أى الحالات لا يرغب فى ضمه إلى أسرته .

وكان يترتب على عدم رغبة رب الأسرة فى إلحاق الطفل بأسرته وأده أى قتله . وكان الوأد أكثر ما يكون بالنسبة للبنات وذلك لقسوة

( ١ ) انظر ليترنو ص ٤٢٥ ولاليه ص ٧٦ .

فأئدتهم الاجتماعية بالنسبة لفائدة الأولاد . فمن الناحية الحربية لم تكن للفتاة قيمة أو مقدرة حربية وناهيك عما كان لهذة المقدرة الحربية من أهمية في العصور القديمة . ثم من الناحية الدينية لم تكن البنت تعدل الولد من حيث الفائدة فالولد وحده هو الذي كان قادرا على أداء المراسيم والطقوس اللازمة لعبادة الأسلاف . وأخيرا من الناحية العائلية كان الولد الذكر وحده هو القادر على كفالة ما تحتاج إليه العائلة من اتصال وخالود . لأن الفتاة مصيرها الخروج من عائلتها وترك ديانتها لكي تحل في عائلة أخرى ولـكي تخدم ديانة أخرى .

وقد اختفى قتل الأطفال مع تقدم المدنية وحل محله إجراء آخر عرف بعرض الأطفال ابتغى به الحصول على نفس النتائج التي كانت تحصل من وراء القتل وإنما بطريقة أقل شناعة من القتل . ومقتضاه أن يحمل الطفل غير المرغوب فيه في سلة أو آنية من الفخار ويوضع في ميسدان عام أو على مقربة مدخل أحد المعابد ويترك وحيدا .

وكان الكثير من الأطفال المعروضين يهلك نتيجة العوامل الطبيعية ونتيجة الجوع والحر والبرد ومنهم من كانت تلتهمه الحيوانات الهائمة ومن يلتقط منهم لم يكن أسعد حظا إذ أنهم كانوا يصبحون عبيدا لمن التقطهم وكثيرا ما كانوا يستغلون — على الأخص الفتيات — في الدعارة .

وكان الترك أيضا أكثر ما يحدث بالنسبة للبنات وذلك لتفاسد دفع الدوطة . فترية ولد كانت واجبا وأملا في السعادة وتربية أكثر من ولد كان يحمل على أنه تأمين ضد موت محتمل . أما تربية بنت فكانت تعتبر ترفا مبهما وتضحية دون مقابل . الأمر الذي جعل ميناندر يقول « الولد يربي دائما ولو كان الأب فقيرا أما البنت فإنها تعرض ولو كان الأب غنيا » (١)

وكان عرض الأطفال يتم عادة بسبب الفقر وعدم قدرة رب الأسرة على إعالة عائلة كبيرة العدد . وقد يتم نتيجة لرغبة الأب عدم تقسيم أملاكه وتفتيت ثروته على عدد كبير من الأولاد وقد يتم كذلك بقصد تفادي العار والفضيحة إذا جاء الطفل نتيجة علاقة غير مشروعة . كما أنه كان من الممكن أن يحدث لأي سبب آخر . فإرادة الأب كانت في هذا الصدد هي القانون . فعندما توسلت زوجة أريستيب إلى هذا الأخير أن يبقى على ابنها وأن يقبله في أسرته مؤكدة له أنه منه بصق على الأرض وقال : « هالك أيضا ما هو مني وعلى الرغم من ذلك فلست في حاجة إليه » (٢) .

---

( ١ ) أورده فارماس ص ١٥٦ .

( ٢ ) المؤلف السابق ص ١٥٧ . وكان للأب الحق في بيع ابنه أو ابنته لكي يحقق من وراء ذلك كسبا ماديا ولكن ذلك كان يحدث غالبا عند عدم قدرة الأب على الاستمرار في الانفاق على أطفاله وإعالتهم . وقد حرم سولون على الأب بيع ابنه إلا في حالة ما إذا زنت برضاها . جودسل ص ٨٥ :

وإذا ما قبل رب الأسرة إلحاق البنت التي ولدت له بأسمرتة ورغب في تربيته فإن حياتها لم تسكن تسير على نفس النمط الذي كانت تسير عليه حياة الولد فالبنت كانت تقبع في الغرف الداخلية من الدار بجوار أمها التي كانت تقوم بنشقيفها ثقافة أولية محدودة المدى هي كل ما كان في وسع الأم أن تقدمه لابنتها . ولكنها كانت على الأخص تعلمها كيف تكون ربة بيت ناجحة . أما الولد فكان حرا طليقا يقضى معظم وقته خارج الدار مختلطاً بالناس مترددا على المدرسة يكتسب خبرة ويتزود بالثقافة فيتسع أفقه وتسمو مداركه .

وقد كان من رأى أفلاطون إتاحة الفرصة للفتاة لتتلقى نفس الثقافة التي يتلقاها الفتى حتى يمكنها فيما بعد أن تؤدي للوطن نفس الخدمات التي يؤديها الفتى . وكان من رأيه أيضا أن تكون المدارس مشتركة للجنسين معتقدا أنه بهذه الوسيلة يقل إحساس الفتيان والفتيات - نتيجة رؤيتهم بعضهم البعض منذ الطفولة - بالتعارض وعدم الاكتراث الذي كثيرا ما يسبب الانشقاق بين الجنسين خصوصا في فترة الزواج .

هكذا كان شأن الفتاة في معظم بلاد اليونان . إلا أن منها ما جرى على غير ذلك من التقاليد . ففي أسبرطة كانت الفتيات يتعلمن الجري والقفز والمصارعة وقذف القرص والرمح شأنهن في ذلك شأن الشبان . وكن يتعلمن بصفة خاصة الرقص والغناء الذي كن يقمن بأدائه تحت أنظار الشبان بل

كن يقمن بالمصارعة وهن شبه عاريات ولم يكن ذلك من شأنه أن يخذش  
حياءهن . بل كان الفتيان والفتيات يختلط بهن بعضهم ببعض وكان القصد من  
ذلك أن تتم الألفة بينهم فيختفى ما بين الجنسين من تمارض. (١)

---

( ١ ) انظر في كل ذلك فارماس ص ١٦٥ ، ١٧٢ ، ١٧٣ .

obeykandi.com

الباب الثاني

obeykandi.com

## الباب الثاني

### الوضع القانوني للمرأة اليونانية

رأينا فيما سبق الوضع الاجتماعي الذي كان يدخره المجتمع اليوناني للمرأة  
فأينما كيف كان اليونانيون يرون في المرأة كائناً أقل سموً من الرجل سواء  
من حيث الممتلكات العقلية أم من حيث الصفات الأخلاقية . ورأينا التفرقة  
الصارخة التي كان يقيمها المجتمع بين الرجل والمرأة فأينما كيف اعترف للأول  
بالحقوق وامتيازات ضن بها على الأخير . كما استطعنا أن نلاحظ عمق الهوة التي  
فصلت بين الرجل والمرأة فأوجدت نوعاً من الملل في كيان المجتمع نتيجة عدم  
التعادل بين عنصريه .

لم يكن بد وهذه حال المرأة وتلك ظروف حياتها وهذا هو الاعتقاد  
السائد فيها أن ينعكس كل ذلك على وضعها القانوني . فلما كانت المرأة أقل  
سموً من الرجل وأقل اكتمالاً منه من الناحية الاجتماعية كانت أيضاً شخصاً  
ناقصاً غير مكتمل الحقوق غير تام الأهلية من الناحية القانونية .

وسنتناول هنا دراسة النواحي المختلفة لوضع المرأة القانوني فنبداً الكلام على  
أهليتها بالنسبة لزواجها ، ثم عن أهليتها المالية ، وأخيراً عن أهلية  
المرأة المتزوجة .

obeykandi.com

# الفصل الأول

## أهلية الزواج

الزواج طبقاً لمفهومه الحديث رابطة بين رجل وامرأة الفرض منها تحقيق السعادة المشتركة ، أساسه الحب المتبادل وعماده التعاون بين الزوجين على مجابهة أعباء الحياة . وهذا يفترض بطبيعة الحال قيام مودة مشتركة ، وشهور بالميل متبادل بين الراغبين في الدخول في هذه الرابطة .

لذلك فإن التشريعات الحديثة تقيم الزواج على أساس إرادة الطرفين الحرة الهادفة إلى إيجاد هذه العلاقة . فهي لا تسمح بمباشرة الضغط على إرادة أحد الطرفين ولا تعترف بإمكان أن يجبر شخص آخر على الزواج من شخص يختاره له ، لأن قبول ذلك من شأنه أن يهدم الزواج في أساسه فهي تشترط لصحة الزواج أن يكون قد تم بناء على رضا الزوجين رضاءً حراً ، وهي تعير رضا المرأة نفس الأهمية التي تعيرها رضا الرجل . فالمرأة طرف في الزواج لا يقل أهمية عن الرجل ، ورضاها على نفس الدرجة من الضرورة التي عليها رضا الرجل .

لذلك فهذه التشريعات لا تعترف مثلاً للأب بحق تزويج ابنته رغماً عن إرادتها بأي حال من الأحوال ، ولا تنص على حالات تحمل فيها إرادة الدولة محل إرادة المرأة في الزواج ، أو تلزمها فيها بقبول شخص معين كزوج لأن مثل ذلك غير متصور مع قيام المفهوم الحديث للزواج .

وقد ظهر الأعتداد بإرادة المرأة في زواجها نتيجة لتطور فكرة الزواج في ذاتها من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتحرر المرأة ومساواتها بالرجل .

إلا أن الأمر لم يكن كذلك في كل العصور ولا عند جميع الشعوب . فقد أعتنقت شعوب كثيرة في الزواج مفهوما يبعد كل البعد عن مفهومه الحديث ، وكونت في المرأة رأيا يختلف كل الاختلاف عن الرأي المعاصر فيها . فكانت تنظر إلى الزواج على أنه رابطة بين رجل وامرأة القصد منها إنجاب أبناء بقصد كفالة استمرار القيام بالطقوس الدينية للأسلاف ، ومن أجل ضمان الخلود للعائلة وبغية تزويد الوطن بما يحتاج اليه من مقاتلين لا زمين للدفاع عنه ضد المعتدين . فلم يكن هدف الزواج في هذه المجتمعات تحقيق سعادة الزوجين المشتركة ، أو إيجاد شركة بينهما من أجل التعاون على مجابهة أعباء الحياة ومواجهة مشاكلها . ومع تصوير كهذا للزواج والغرض منه تصبح عاطفة الحب ورابطة المودة والليل المشترك أشياء ثانوية بالنسبة للزواج ، لا يصح الوقوف عندها أو الاهتمام بها .

ومن ناحية أخرى كانت تلك المجتمعات تنظر إلى المرأة على أنها أداة للنسل ووسيلة للحصول على الذرية . فتلک كانت مهمتها في الحياة وذلك كان مبرر وجودها . إذ لم تكن لها مقدرة حرية فيرجى منها المساهمة في الدفاع عن الوطن ، ولم تكن ذات نفع اقتصادي فينتظر منها المشاركة في خلق الثروة ولم تكن ذات فائدة من الناحية الدينية فتساهم في أداء الأعباء الدينية .

لذلك اضطرت المرأة في هذه المجتمعات أن تتخذ مكانا منزويا ، وأن يكون دورها فيها دور التابع لا الأصيل ، ومركزها فيها مركز الخاضع لا المستقل . لذلك كان طبيعيا والزواج في هذه المجتمعات هدفه الوحيد النسل ، ووضع المرأة فيها وضع التابع الخاضع لا الحر المستقل ، أن لا تعتمد هذه المجتمعات بتوافر الرضا وقيام الميل بين المقبلين على الزواج ، وعلى الأخص كان من الطبيعي أن لا تعير تشريعاتها وتقاليدها رضا المرأة التفاتا . فأجازت إجبارها على قبول زوج معين اختاره لها وليها أو حدده لها القانون .

وقد كان الشعب اليوناني من بين تلك الشعوب التي آمنت بهذه الفكرة عن الزواج واعتنقت في المرأة هذا الرأي . فأدى بها ذلك إلى نتيجه الطبيعية وأثره المنطقي فلم يعتبر قانونها المرأة طرفا في عقد الزواج . وإنما موضوعا له ، ولم يترك لها حرية اختيار زوجها بل جعل هذا الاختيار من حق ولي أقامه عليها ، بل إنه تولى في حالة خاصة تعيين الزوج وألزم المرأة امتثال أمره . وسنتكلم أولا عن ولاية التزويج ، ثم نتكلم بعد ذلك عن الحالة الخاصة التي أشرنا إليها وهي حالة بنت الميراث .

### ولاية التزويج:

لم تكن المرأة اليونانية أهلا لأن تبشر زواجها بنفسها . بمعنى أنها لم تكن صالحة من الناحية القانونية لإجراء عقد زواجها ، بل كان ينوب عنها في ذلك أشخاص حددهم القانون . ومن ناحية أخرى كان القانون يخول هؤلاء

الأشخاص سلطة تزويج من تحت ولايتهم من النساء رغم إرادتهن . فعدم أهلية المرأة بالنسبة للزواج كانت ذات وجهين : فالمرأة أولا لا تستطيع أن تبشر زواجها بنفسها ولو كان ذلك برضا الولى أو حتى بتفويض صريح منه . ومعنى هذا أن عبارة النساء فى الزواج لا يعتد بها وأن عبارة الرجال وحدها هى التى يمكن أن ينعقد بها الزواج . ومن ناحية أخرى كان للأشخاص الذين خولهم القانون السلطة على المرأة ، الحق فى أن يختاروا لها من يرون من الأزواج دون أن يكونوا ملزمين باستشارتها أو أخذ رأيها لاصراحة ولا ضمنا ، وحق إجبارها على الزواج غصبا عنها ورغما منها .

#### الأشخاص الذين لهم ولاية التزويج : —

هؤلاء الأشخاص هم : — الأب والأخ لأب والجد الصحيح وبصفة عامة العصابة أى الأقارب الذكور عن طريق الذكور والزوج والأبن والأوصياء . وسنتناول الكلام عن كل من هؤلاء بشئ من التفصيل .

#### الأب : —

رأينا أن الزواج فى العصر القديم كان يتم عن طريق الشراء حيث كان يقوم الأب ببيع ابنته إلى راغب الزواج منها لقاء ثمن معلوم . وطبيعى أن العقد بما يتضمن من اتفاق على الثمن كان يتم بين الأب من ناحية والراغب فى الزواج من ناحية أخرى . والنتيجة المنطقية لكون الزواج بيعا هو عدم الاعتداد بإرادة الفتاة لأنها لم تكن طرفا فى العقد وإنما موضوعا له . كذلك

كان حضورها أثناء عقد الزواج ليس ضروريا ، تماما كما لم يكن من الضروري وجود الشيء المباع في مجلس العقد . وقد كان موضوع البيع في مبدأ الأمر هو شخص المرأة ذاته ، وقد تطور الأمر فيما بعد فأصبح موضوعه السلطة الزوجية عليها طبقا للحدود ووفقا للخصائص التي كان يقررها العرف .

وفي العصر القديم كان وضع الابن شبيها بوضع البنت فكان الأب يختار لابنه زوجته . فقد جاء في الألياذة على لسان البطل أخيل « أما أنا فإذا وصلتني الآلهة سالما إلى وطني ، فإن فيلا ( والده ) سيختار لي زوجة » (١)

ولم يكن الابن يملك مباشرة عقد زواجه طالما بقي أبوه على قيد الحياة . يستثنى من ذلك حالة ما إذا كان الأب ضعيف الشخصية ضعفا غير عادي ، إذ في هذه الحالة كان الابن يقوم باختيار زوجته غير متقيد بإرادة أبيه بل وعلى الرغم من هذه الإرادة .

وفي العصر الكلاسيكي لم يعد الزواج يتم في صورة بيع بل أضحي يتم في صورة عقد يجري بين الأب والشخص الراغب في الزواج . ولم يكن هناك ثمن يدفعه الراغب في الزواج ، بل على العكس من ذلك أصبح الأب هو الذي يدفع لابنته بمناسبة الزواج دوة توضع تحت تصرف الزوج من أجل المساهمة في تحمل أعباء الحياة الزوجية .

وعلى الرغم من التطور الذى حدث بالنسبة لشكل الزواج فإن دور الفتاة بقى كما كان دورا سلبيا محضاً ، فلم تعتبر طرفاً فى عقد الزواج ، بل ظلت كما كانت موضوعاً له ، ولم يشترط رضاها بالتقدم زوجها لصحة الزواج بل كانت إرادة أبيها كافية تماماً لكى يصبح الزواج صحيحاً من الوجهة القانونية .

إلا أنه ينبغى ألا نتصور أن الآباء كانوا يرغبون بناتهم بصفة مستمرة على الزواج من أشخاص لا يرغبون فى الزواج منهم إذا تصادف وكانت لهم رغبة مخالفة لرغبة الآباء . فهناك شواهد تدل على أن الآباء كانوا فى بعض الأحيان يستشيرون بناتهم ولا يزوجهن إلا بناء على رغبتهن . من ذلك مثلاً ما فعله كالياس الذى عاش فى القرن السادس قبل الميلاد حيث ترك لبنساته الحرية المطلقة فى مباشرة اختيار أزواجهن .

ولسكن ذلك لم يكن سوى محض استثناء مبعثه رقة شعور ولطف طباع لدى الأب ، وحب أبوى غامر منه نحو ابنته . (١)

وعلى أى الحالات فإن رضا البنت أو موافقتها لم تكن لها أهمية قانونية وكان المعول عليه هو إرادة الأب وحدها .

وقد بلغ من رموخ هذه الفكرة فى تقاليد اليونانيين أن أفلاطون الذى نادى — كما سبق أن رأينا — بضرورة إباحة الاختلاط بين الفتيان والفتيات حتى

تتاح لهم فرصة التعارف فيما بينهم ، وحتى يسكون من المستطاع أن تنشأ بينهم  
علائق مودة وروابط محبة من شأنها أن ترفع المستوى المعنوي للزواج ،  
لم يستطع الانعتاق من تأثير هذه التقاليد ، فلم يطالب بجعل المرأة طرفاً في عقد  
زواجها ، ولم يناد بضرورة موافقتها على الاختيار الذي يتم من أجلها بل احتفظ  
للولى بحق التصرف في يد مولتيه . (١)

مما سبق يتضح أنه لم يطرأ في العصر الكلاسيكي أى تطور على وضع  
البنات بالنسبة لزواجهن . فقد ظل وضعها في العصر الكلاسيكي على ما كان  
عليه في العصر القديم ، ظلت تلعب دوراً سلبياً محضاً ، وبقيت مقصورة عن  
المساهمة بنصيب في أخطر حدث في حياتها .

على العكس من ذلك طرأ تطور هام على أهلية الابن بالنسبة لزواجه .  
فلم يعد الأب هو الذى يعقد زواج ابنه ، وإنما أصبح الابن نفسه هو الذى  
يتولى أمر زواجه . بل لم يعد للأب فيما يتعلق بزواج ابنه أية سلطة ، فلم يعلق  
القانون صحة الزواج على إجازة منه ، ولم يعطه حقاً ولو مقيداً ، في الاعتراض  
عليه إذا وجدت لذلك أسباب جديده . فعبارة الابن نفسه هي اللازمة لتمام  
الزواج ، أما رضا الأب فلا أثر له من الناحية القانونية . ويصبح الابن أهلاً  
لمباشرة زواجه بمجرد بلوغه سن الرشد التى كانت محدودة في أئتنا بثمانى عشرة

---

(١) إردمان ص ٢٢٧ ؛ ٢٢٨ .

سنة كاملة والتي كان عندها يتحرر الابن من سلطة أبيه سواء من الناحية الشخصية أم من الناحية المالية .

ولكن هذا لايعنى أن الأب لم يكن يتدخل مطلقا في زواج ابنه أو كان يترك له الحرية دائما في اختيار زوجته وفقا لميوله وطبقا لرغبته . فكثيرا ما كان الأب يختار لابنه زوجته دون اعتداد برأى الابن بل ورغم معارضته . وغالبا ما كان يصدع الابن بأمر أبيه وينفذ رغبته على الأخص إذا كان حديث السن . وكانت لدى الأب وسيلة فعالة لجل الابن على تنفيذ رغبته ، والخضوع لأمره ، هى الضغط المالى أوالاقتصادى عن طريق التهديد بالحرمان من الميراث أو عن طريق الوعد بمعونة مالية .

أما إذا أصر الابن على استعمال حقه رغم معارضة أبيه ، غير مكترث بالوعيد ، غير ملتفت إلى الوعد ، فإن العقد ينعقد صحيحا بعبارة ولا عبرة بمعارضة الأب .

ولم يكن التطور الذى طرأ على أهلية الابن بالنسبة للزواج الا مظهرا من مظاهر تحرر الابن من السلطة الأبوية بصفة عامة ، ذلك التحرر الذى تم فى العصر الكلاسيكى .

ففى العصر القديم - كما سنرى ذلك فيما بعد - كان الأب يباشر على ابنه سلطة دائمة ومطلقة : دائمة بمعنى أن الأب كان يباشرها طالما بقى على قيد الحياة بصرف النظر عن سن الابن ونشوجه الجسمى والعقلى . ومطلقة بمعنى

أنهما كانت تحول الأب في مواجهة ابنه مكناً ضخمة واختصاصات واسعة :  
وتزويج الابن لم يكن إلا إحدى هذه المكّنات .  
وقد تطورت السلطة الأبوية وأخذت تفقد خصائصها القديمة شيئاً فشيئاً .  
وفي العصر الكلاسيكي لم تمد السلطة الأبوية سلطة دائمة ومطلقة ، بل أضحت  
مقيدة محدودة سواء من حيث المدة أو من حيث المدى فلم يعد للأب على ابنه  
نفس الحقوق والقدرات التي كانت له في الماضي . وصار الابن يتحرر من سلطة  
أبيه بمجرد بلوغه سنًا معينة . ومن النتائج التي كانت تترتب على تحرر الابن أن  
يصبح قادراً على إبرام زواجه بنفسه .

وسنرى أن من بين الأسباب التي أدت إلى هذا التطور ما طرأ من تغيير  
على ظروف حياة المجتمع اليوناني من الناحية الاقتصادية حيث انتقل من مجتمع  
زراعي إلى مجتمع يعتمد جل اعتماده على التجارة . وقد أدت التجارة بما كانت  
تقتضيه من كثرة الأسفار والتنقّلات وما كانت تستتبعه من انتشار روح  
الفردية إلى تفكك الروابط بين أفراد الأسرة مما جعل من الضروري الاعتراف  
لهم بشخصية مستقلة عن شخصية رب الأسرة . ولكن ذلك لم يكن صحيحاً  
إلا بالنسبة للأفراد الذكور في الأسرة حيث أن هؤلاء هم الذين كان بوسعهم  
مباشرة نشاط تجاري والقيام بالأسفار والرحلات . أما أفراد الجنس الآخر  
فقد ظلوا بعيدين عن التأثير بما طرأ من تغيير عاجزين عن الإفادة مما حدث  
من تطور

ومن بين الأسباب التي ساعدت على إبقاء الحالة على ما كانت عليه بالنسبة للفتاة مبدأ عدم الاختلاط بين الجنسين الذي أدى إلى حبس الفتاة في الغرف الداخلية من المنزل ، وإلى منعها من الاختلاط بالشبان والتعرف بهم الأمر الذي أدى بدوره إلى أنها أصبحت عاجزة عن أن يكون لها في معظم الحالات رأى شخصي فيمن يتقدم للزواج منها .

وحق الأب في تزويج ابنته حق دائم ، غير مقيد بمدة معينة ، يباشره الأب على ابنته سواء أ كانت صغيرة أم بالغة ، وسواء أ كانت بكرًا لم تتزوج من قبل أم ثيبًا سبق لها الزواج .

وكما يستطيع الأب أن يختار لابنته حال حياته فإنه كان يستطيع أن يختار لها زوجًا لما بعد ثماته ، وذلك بأن يوصى بها لمن يختاره زوجها لها ، كما فعل والد الخطيب اليوناني ديموستين حيث أوصى بابنته التي كانت تبلغ من العمر عند وفاته خمس سنين إلى ديمافون ابن اخته . (١)

وينبغي الإشارة إلى أن سلطة الأب كانت مقصورة على أن يختار لابنته الزوج الذي يراه مناسبًا . فلم يكن حراً في أن يزوج أو لا يزوج ابنته . بل كان يقع على عاتقه واجب تزويجها بمجرد بلوغها ، فإذا أهمل أو امتنع عن القيام بواجبه كان معرضاً لأن ترفع عليه دعوى لها طابع عام أي يستطيع رفعها أي مواطن في المدينة ، وكانت العقوبات التي يقضى بها فيها شديدة (٢) وذلك أن المدينة

---

(١) انظر لبترو ص ٤١٦ .

(٢) انظر جيد ص ٧٧ .

كانت لها مصلحة قوية في تزويج الفتيات حتى يستطعن تزويدها بما تحتاج اليه من مواطنين . إلا أن حالة الأب الممتنع عن تزويج ابنته لا بد وأنما كانت فادرة ، إذ أن الأب كان يسارع من تلقاء نفسه تحت ضغط التقاليد وما يقضى به الرأي العام إلى البحث لابنته عن زوج مناسب . فلم يكن ينتظر بلوغ الفتاة حتى يزوجه ، بل كثيراً ما كان يقرر مصيرها بمجرد ميلادها أو وهى ما زالت طفلة صغيرة .

#### عند وفاة الأب : —

عند وفاة الأب تنتقل الولاية على الفتاة إلى أخيها من نفس الأب سواء أكان أخاً شقيقاً أم أخاً لأب . وإذا تعدد الأخوة فإن لكل منهم حقا في الولاية ويباشرونها بصفة جماعية ، بشرط أن يكونوا جميعاً قد بلغوا سن الرشد وإلا باشرها منهم من كان قد بلغ هذه السن . وإذا لم يوجد إلا أخ واحد ولم يكن قد بلغ بعد سن الرشد فإن الولاية على الفتاة تكون لمن له الولاية على أخيها حتى يبلغ من الرشد فتنتقل إليه .

أما إذا لم يوجد للفتاة إخوة يشتركون معها في نفس الأب ، أو عند وفاة هؤلاء فإن الحق في الولاية ينتقل إلى الجد الصحيح أى الجد لأب .

فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء فإن الفتاة في هذه الحالة تعتبر إبيكليروس epikleros أى بنت ميراث وينتقل الحق في الولاية عليها إلى من له الحق

في تلقى الميراث الذى تركه أبوها . وصنمناول وضع بنت الميراث فيما بعد بشيء أكثر من التفصيل ،

ويلاحظ أن الأقارب الذين ينتمون إلى الفتاة عن طريق الأم ، أى ذوى الرحم ، لم يكن لهم حق فى الولاية عليها (١) . ذلك أن هؤلاء الأقارب لا تنفء صفة العصوبة عنهم لم يكونوا يدخلون فى تكوين الأسرة . لأن الأسرة لم تكن وقتئذ مبنية على القرابة الطبيعية ، أى على رابطة الدم بصفة مطلقة سواء من ناحية الأب أم من ناحية الأم ، وإنما كانت مؤسسة على رابطة الدم منظور إليها خلال الذكور فقط .

#### ولاية المدينة : —

أما إذا لم يوجد للفتاة التى مات أبوها أقارب ذكور ، فإن ولاية تزويجها تؤول إلى المدينة ، فتقوم الخزانة العامة بتقرير دوة لها ويتولى القاضى الأول Archonte éponyme تزويجها . (٢)

#### الزوج : —

كان يترتب على الزواج انتقال الحق فى الولاية على المرأة من أبيها أو غيره

(١) إردمان ص ٤٠ .

(٢) لابييه ص ٢٠ .

من الأولياء ، إلى الرجل الذي أصبح زوجها لها . وولاية الزوج لم تكن تشمل فقط الولاية على المرأة من الناحية المالية ، بل كانت تمتد إلى شخص المرأة . فكان من حق الزوج أن يقوم بتزويج امرأته ، وقد يبدو ذلك غريبا لأول وهلة . وتفصيل ذلك أن التقاليد كانت تخول الزوج إذا أراد الانفصال عن زوجته أن يختار لها زوجا ، كما كانت تخوله الحق في أن يوصي بها إلى شخص يختاره زوجها لما بعد مماته ، ولم يكن للمرأة في أى من هاتين الحالتين حق الاعتراض على إرادة الزوج .

وطبيعى أن حقا كهذا لا يمكن أن يثير فينا اليوم إلا الغرابة والدهشة ، وهو على أى الحالات لا يخلو من الشذوذ ، ولا يمكن فهمه وتفسيره إلا إذا تذكرنا ما كان عليه شكل الزواج في العصر القديم . فقد عرفنا أن الزواج في ذلك العصر كان يتم في صورة بيع ، يقوم فيه الأب ببيع ابنته إلى راغب الزواج منها لقاء ثمن معلوم ، أو مقابل خدمة معينة . فلم تكن الزوجة طرفا فيه بل كانت موضوعا له . وبالزواج كان الزوج يكتسب على زوجته حق ملكية . ولما كان المالك الحق في التصرف فى الشيء موضوع حقه بالتنازل عنه أو بنقله إلى غيره فلا عجب إذا خول الزوج على زوجته نفس هذه الممكّنات ، فكان له أن يتنازل عنها بالطلاق ، وأن ينقل حقه عليها إلى آخر حال حياته أو بعد مماته .

وعندما تطور شكل الزواج في العصر الكلاسيكى ، فلم يعد يتم في صورة

بيع ، ولم يعد هناك ثمن يدفعه الزوج وإنما دوة يقدمها أب الزوجة ، كان الأمر يكون منطقيا لو أنه ترتب على ذلك اختفاء حق الطلاق أو على الأقل تقييده بأسباب معينة ، وزوال حق الزوج بالتنازل عن زوجته لمصلحة آخر . ولكن ذلك لم يحدث بل احتفظ الزوج بالحقوق والامتيازات التي كانت ترتب له في ظل النظام القديم للزواج ، رغم فقدها في العصر الكلاسيكي سبب وجودها ومبرر بقائها ، ورغم تعارضها مع النظام الجديد . وذلك أن النظام الاجتماعية في تطورها لا تخضع دائما للمنطق ، وكثيرا ما تنفصل بالنسبة لها الأسباب عن المسببات . فهي لا تتطور تطورا واعيا مدركا حتى يتحقق الانسجام والاتساق بين أجزائها المختلفة ، بل تخضع في تطورها إلى عوامل اقتصادية واعتبارات دينية وسياسية وأخلاقية غير متساوية التأثير ، غير متحدة المفعول .

فمن الجائز أن يكون السبب في الإبقاء على حقوق الزوج هذه على زوجته وجود النساء في حالة تبعية وخضوع بالنسبة للرجال .

وقد يكون السبب في ذلك الرغبة في تأمين المرأة ضد مطالب الحياة ومشاكلها ، بتوفير زوج لها يقوم عليها ويرعى شؤونها . وقد يكون السبب في ذلك أيضا مجرد اتباع ما جرى عليه العرف ، والسير على ما قضت به التقاليد .

وهناك ديموستين يروي لنا - في دفاعه أمام المحكمة - ماذا فعل أبوه به

وبأخذه وبأمرها عندما قارب الموت - فلنستمع إليه :-

«ترك أبي عند وفاته ، أيها القضاة ، ثروة تقدر بحوالي أربعة عشر طالنت وابننا كان له من العمر سبع سنين هو أنا وأخى الذى كان لها من العمر خمس سنين وأمنا التى كانت قد حملت إلى المنزل خمسين ميما .

وعندما أشرف على الموت اتخذ قراراته بشأننا فوضع الكل بين يدي أفوبوس الماثل أمامكم ، وديمافون ابن ديمون ، أحدهما ابن أخيه والآخر ابن أخته .. وإلى ديمافون أعطى أختى وطالنتين مستحقى الدفع فى الحال ، وإلى خصمى أعطى أمنا مع أربعة وثمانين ميما كدوطة فضلا عن حق استعمال منزلى ومنقولاتى » (١)

ومن الأزواج من كان يبلغ به العظم على زوجته ، والرفق بها ، أن كان يترك لها حرية اختيار زوجها المقبل وفق رغبتها . من ذلك ما يروى من أن منيكليس ، بعد أن فقد الأمل فى الحصول على وريث من زوجته ، رجا أخاها أن يقضى له بحجالة بتزويجها برضاها من شخص آخر (٢)

الابن:

قلنا إن للزوج أن يقرر مصير زوجته لما بهد ممتلكاته فيوصى بهما زوجة لمن

( ١ ) أورده ليتروص ٤١٦ .

( ٢ ) أنظر إردمان ص ٢٢٧ .

يختاره لذلك . فإذا لم يرد الزوج استعمال حقه هذا ، أو حالت الظروف دون استعماله ، فإن ولاية التزويج تنتقل إلى الأب . فيصبح الأب ولي أمه . ويستطيع بالتالي أن يختار لها زوجا . ولكن الأمر هنا يحتاج إلى شيء من التفصيل .

فقدما كانت المرأة تنفصل بزواجها عن عائلتها الأصلية وتدخل في عائلة زوجها ، وكان يترتب على ذلك أن الزوجة إذا مات عنها زوجها وترك ابنا منها فإن الأب يصبح وليها ، وبالتالي يكون من حقه تزويجها .

وفي عصر لاحق اعتمد الأزواج عند وفاتهم أن يتركوا الزوجات الخيار في أن يبقين في منزل الزوجية أي منزل أسرة الزوج ، أو يهجن إلى منزل الأب أي منزل أسرة المرأة الأصلية . فإذا اختارت الزوجة البقاء في منزل الزوجية فإنها كانت تخضع لولاية ابنها ، أما إذا اختارت العودة إلى منزل أبيها فإنها كانت تخضع من جديد لولاية الأب أو لولاية من يكون قد حله محله إذا كان الأب قد توفي .

وفي العصر الكلاسيكي تطور الأمر فأصبح هذا الخيار من حق المرأة دون حاجة إلى تحويل أو تنازل صريح من الزوج ، كل ما يشترط لكي ينشأ للزوجة هذا الحق أن يكون زوجها قد توفي دون أن يبت في مصيرها لما بعد مماته . فكان للارمل عندئذ الخيار في أن تظل في منزل الزوجية فتخضع لولاية ابنها إذا كان راشدا ، أو لولاية وليه إذا لم يكن قد بلغ حد سن الرشد

وحتى بلوغه هذه السن حيث تنتقل الولاية عندئذ إلى الابن . وأما أن تغادر منزل الزوجية وتقفل عائدة إلى منزل أبيها وأسررتها الأصلية وعندئذ تخضع لولاية الأب ، أو لولاية أحد عصبتها في حالة عدم وجود الأب .

هذا إذا كان للأرمل ابن ، فإذا لم يكن لها ابن من زوجها المتوفى فلا يكون لها مثل هذا الخيار ، وإنما يكون عليها أن تغادر المنزل وتعود إلى وليها الأول الذي كانت خاضعة لولايته قبل الزواج أو من يكون قد حل محله .

خلاصة ما تقدم أن الأم إذا بقيت في منزل الزوجية بعد وفاة زوجها فلها تخضع لولاية ابنها الذي يكون له الحق في تزويجها بمن يحب وبرضى (١)

ويبدو أن دور النساء اللاتي سبق لهن الزواج ويراد تزويجهن من جديد كان أكثر إيجابية من دور الفتاة التي يراد تزويجها لأول مرة . ونحن نقصد - بطبيعة الحال - دورها من الناحية العملية لا من الناحية القانونية . فإن المرأة - كما سبق وذكرنا - نظن عديمة الأهلية بالنسبة لعقد الزواج مهما بلغت من السن ، ومهما أوتيت من الخبرة والمعرفة أما الناحية العملية أو العملية فإنها تخضع لإعتبارات متعددة . فالمرأة التي سبق زواجها

---

( ١ ) راجع في ذلك إردمان ص ٤٣ و داربوا ص ٤٤١ .

قد اكتسبت خبرة بالزواج ومعرفة بالرجال ، وهى عادة تكون قد بلغت سنا متقدمة اكتسبتها نضوجا فى الرأى واتزاناً فى التفكير وقوة فى الشخصية ومن المستبعد أن تظل هذه الاعتبارات عديمة الأثر على إرادة الولى . وبعبارة أخرى نحن نعتقد أن من المحتمل أن تلعب المرأة فى مثل هذه الحالة دورا هاما فى اختيار زوجها الثانى ، سواء أكان ذلك انتهاء بالمراقبة على اختيار الولى ، أو ابتداء بتوجيه إرادته وجهة معينة .

### الأوصياء :

رأينا فيما سبق الأشخاص الذين خولهم القانون ولاية النكاح على المرأة ونضيف هنا أن هؤلاء الأشخاص لهم الحق فى مباشرة هذه الولاية بأنفسهم كما أن لهم أن ينيبوا عنهم غيرهم فى تولى هذا الأمر عنهم . وسواء أكان المقصود بالإنابة تخويل الحق فى مباشرة الزواج حال حياة الولى أو بعد مماته . وقد رأينا أن للولى أن يقرر مصير موليته سلفا بأن يوصى بها زوجة إلى شخص بعينه ، يصير زوجها لها بمجرد وفاة الموصى . وحق الولى لا يقتصر على ذلك ، فله أن يختار شخصا يعهد إليه بمهمة تزويج موليته بعد مماته . وله أن يضع شروطا تقيد من حرية هذا الشخص فى اختيار الزوج كما أن له أن يطلق له اليد فيه .

فلأب والأخ والجد وغيرهم من العصبة وللزوج والابن حق اختيار

شخص يحيلون إليه ولاية تزويج المرأة بعد وفاتهم .

ووصى الأب مقدم على الأخ ، ووصى الأخ مقدم على الجسد ، وهكذا فوصى الولى المتقدم فى الترتيب أولى من الولى المتأخر فيها .

### زواج بنت الميراث:

ذكرنا فى صدر هذا الباب أن المرأة اليونانية لم تسكن تسهم بأى نصيب فى اختيار زوجها أو فى عقد زواجها . وأن الذى كان يتولى عنها ذلك أولياؤها فى أغلب الأحوال ، والقانون أحيانا . وقد تكلمنا حتى فى هذه اللحظة عن الأولياء وسنتكلم الآن عن دور القانون فى تزويج المرأة .

فالقانون لم يكتف بتحويل سلطة التزويج إلى بعض الأشخاص وإنما قام هو بنفسه بإلزام المرأة بالزواج من شخص معين فى حالة خاصة ونفى بها حالة بنت الميراث .

فالأُسرة التى يموت عائلها دون أن يترك وراءه ابنا ذكرا قادرا على أن يضمن لها الاتصال ويكفل لحياتها البقاء والخلود ، أسرة محكوم عايتها لفناء مقضى على عبادتها بالزوال . وفناء أسرة وزوال عبادة لم يكن فى ذلك الوقت أمرا هينا ولم يكن شأنا يخص الأسرة ويقتصر أثره عليها ، بل كان حدثا له أثره بالنسبة للنظام الاجتماعى فى المدينة ، وأمرا له خطره بالنسبة للمعتقدات الدينية فيها . فلم يكن فى وسع المدينة أن تتجاهل هذا الأمر ، أو تتغاضى عنه

بل كان لزاما عليها أن توليه ما هو جدير به من اهتمام . لذلك اتخذت الوسائل اللازمة لسد الذريعة ودرء الخطر . فقرر تشريعها أنه في حالة ما إذا ترك رب أسرة بنتا ولم يترك معها أخوة ذكورا فإن البنت تزوج من أقرب أقارب أبيها ، واعتبر الابن الأول الذي تأتى به من هذا الزواج ابنا لأبيها ، ينسب إلى هذا الأخير ، ويحمل اسمه ، وتؤول إليه أمواله ، ويرث ديانته .

وعلى ذلك فالبنت ملزمة في هذه الحالة بنص القانون بالزواج من شخص يحدده القانون ، هو كما ذكرنا أقرب أقارب أبيها . فإذا كانت الفتاة لم تتزوج بعد فالأمر سهل لا تعقيد فيه إذ يتزوجها من ينحوله القانون الحق عليها . أما إذا كانت متزوجة فإن القانون يقضى بوجوب التفريق بينها وبين زوجها الحالى ، لكي تتزوج من قريبها . بل أكثر من هذا ، إذا تزوجت المرأة من قريبها ثم انضح فيما بعد وجود قريب أكثر تقدما في الترتيب ، فإنها تطلق ممن زوجت منه وتزوج من هذا الأخير . (١)

كان زواج بنت الميراث يتم بحكم من المحكمة . إذ يتقدم من له الحق في الزواج منها بطلب مكتوب إلى القاضى يعلن فيه مطالبته بالزواج منها ، ويقوم القاضى قبل نظر الدعوى بإلصاق هذا الطاب في صالة انعقاد الجلسة

حتى يستطيع أن يعلم به كل من يهمه الأمر فيمكنه أن يتدخل إذا شاء . فإذا كان المدعى محقاً في دعوة قضت المحكمة بحقه في بنت الميراث وقام حكمها مقام عقد الزواج . (١)

والزواج في هذه الحالة ليس فرضاً لزاماً على الشخص الذي يحدده القانون على عكس الحال بالنسبة للمرأة ، بل هو حق له يستطيع أن يستعمله ، كما يستطيع أن يتخلى عنه ، ولكن حقه في الاختيار بين هذين الأمرين ليس مطلقاً . إذ أن الفتاة إذا كانت غنية ، أى إذا كان أبوها قد ترك وراءه ثروة طائلة ، ولم يرد من له الحق في الزواج منها استعمال حقه ، فإنها لا تقدم قريباً متأخراً في الدرجة يتقدم لكي يحمل محله ، فإن في ثروتها ما يغري بالزواج منها . أما إذا كانت فقيرة أى لم يترك لها أبوها مالا مطلقاً ، أو ترك لها أموالاً ضئيلة القيمة ، فإنه يخشى في هذه الحالة إن تركت وشأنها أن تظل عانساً . لذلك ألقى القانون في هذه الحالة على عاتق قريبها إلزاماً إما بالزواج منها ، وإما بالبحث لها عن زوج وتقرير دواة لها تتناسب مع مقدرته المالية وكانت تحمى هذا الالتزام دعوى حسبة يستطيع أن يرفعها على الناكل أى من المواطنين . (٢)

• • •

---

(١) انظر فارماس ص ١١٤ .

(٢) راجع في ذلك جيد ص ٧٩ ، ٨٠ .

من كل ما سبق نستطيع أن نخلص بالنتيجة التالية وهى أن المرأة اليونانية كانت بمخصوص زواجها خاضعة خضوعاً تاماً لسلطة رجل يختاره لها القانون ويجعل منه قياً عليها وولياً لها . وذلك فى جميع مراحل حياتها لافرق بين فتاة حديثة السن وامرأة ناضجة ؛ ولا بين فتاة تتزوج لأول مرة وامرأة خبرت الزواج مرات عديدة .

# الفصل الثاني

## الأهلية المالية

سنتناول بالدراسة في هذا الفصل أهلية المرأة المالية فنحاول أن نتعرف مدى صلاحيتها لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات ، ومدى قدرتها على مباشرة التهرفات الخاصة بدمتها المالية . وسنبداً بدراسة وضع البنت حال حياة أبيها ثم نشفع ذلك بدراسة وضع المرأة بعد وفاة الأب ؛

### ١ - أهلية البنت :

لكي نعرف مدى ما كان للبنت من أهلية لا بد أن نتعرف على الأسرة ؛ فنقف على تصويرها وتبين خصائصها . إذ أن أهلية البنت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتصوير الأسرة ، وبسلطة رب الأسرة فيها .

فالأسرة بمفهومها الحديث تنكون من الأب والأم والأولاد ، ولا تشمل عدا هؤلاء من الأقارب وأساسها رابطة القرابة المبنية على رابطة الدم التي تصل الأولاد بكل من الوالدين .

وطبقاً للمفهوم الحديث للأسرة لكل فرد من الأفراد الداخلين في تكوينها شخصية قانونية مستقلة ، تثبت له بمقتضاها ذمة مالية منفصلة . فالأبن مثلاً له شخصية قانونية مستقلة عن شخصية أبيه ، وله ذمة مالية منفصلة عن ذمة أبيه ومن نتائج ذلك أن الأموال التي يكتسبها الابن من أى طريق تعتبر ملكاً

له وتدخل في ذمته هو ، كما أن من الممكن أن يجرى الأب مع ابنه ما يشاء من التصرفات القانونية .

غاية ما هناك أن القانون قد أقام من الأب وليا على ولده الصغير ، وكلفه النيابة عنه في القيام بالأعمال وإجراء التصرفات التي تستدعيها إدارة أمواله ، وذلك لأن الولد إذا كان صغيرا - عاجز عن إدارة أمواله بنفسه ، لما به من عدم اكتمال في الملكات ، ونقص في الخبرة بشئون الحياة . فالقانون حماية لأموال الابن من الضياع يلقي على الأب واجب العناية بأموال ولده . ولما كانت ولاية الأب مربوطة بعلة المعجز في الابن فإنها تدور مع علمتها بقاء وعدمها . فإذا ما بلغ الولد رشده انفكت عنه الولاية وأصبحت له أهلية كاملة في إجراء التصرفات . ويلاحظ أن التشريعات الحديثة لا تفرق في ذلك بين الأنثى والد كور فهي لا تجمل من اختلاف صفة الذكورة أو الأنوثة سببا في اختلاف الحكم .

وقد يتبادر إلى الذهن أن تصوير الأسرة هذا ، بما يترتب عليه من نتائج ، كان متبعيا في جميع الأزمنة ، مطبقا عند كل الشعوب . ولكن لا شيء أكثر مجانبة للصواب من هذا الظن . فقد سبق هذا التصوير الذي قد نطلق عليه التصوير الحديث تصوير آخر ، يختلف عنه في الأساس والنتائج . وقد مر هذا التصوير الأخير قبل أن يصل إلى صورته النهائية بتطور طويل ، فقد خلاله صفاته الأولى تدريجيا ، واكتسب على مهل خصائص جديدة .

وقد مرت الأسرة عند اليونانيين بنفس هذا التطور . فقد كان لها في العصر القديم تصوير يختلف كثيرا عن التصوير الذي سار في العصر الكلاسيكي . فالأسرة في العصر القديم كانت من النوع الذي يطلق عليه اسم الأسرة البتريركية أو الأسرة الكبيرة ، وهى تلك الأسرة التى كانت تتكون ليس فقط من الأب والأم والأبناء ، بل كانت تضم عدة أجيال فكانت تجمع بين الجد وأبنائه وبناته ( اللأى لم يتزوجن ) وحفدائه من أبنائه ( دون حفدائه من بناته ) وفضلا عن ذلك فإنها كانت تضم أفرادا لا تربطهم بباقي أفراد الأسرة رابطة الدم كزوجة رب الأسرة وزوجات الأبناء والأحفاد والأشخاص الذين دخلوا الأسرة عن طريق التبني .

كان كل هؤلاء الأشخاص يـكـوـنـون كـلا يخضع لسلطة رب الأسرة ولم تكن الرابطة العائلية التى تربط الأفراد الداخلين فى تكوين الأسرة مبنية على رابطة الدم بل كانت مؤسسة على واقعة الخضوع لسلطة رب أسرة مشترك .

وكانت كل أسرة تكون وحدة مستقلة تمام الاستقلال عن غيرها من الأسر . فكان لكل منها رئيسها الخاص وديانتها وتقاليدها الخاصة وملكيته الخاصة . (١)

وكانت الملكية وقتئذ - ملكية جماعية ، أى ان ما تملكه الأسرة من

الأراضى والمباني وقطعان الغنم والماشية وغيرها من الأموال كان يعتبر ملكا للأسرة بصفة جماعية ، فلم يكن للأفراد الداخلين في تكوينها ملكية أو حقوق خاصة ، وبالتالي فلم تسكن لهم ذمة مالية مستقلة .

وكانت أموال الأسرة موضوعة بين يدي رب الأسرة وتحت تصرفه ، فهو الذى كان له الحق فى إدارتها واستغلالها لأنه كان الفرد الوحيد فيها الذى كان يتمتع بالشخصية القانونية ، والذى كان له بمقتضى ذلك أن يكتسب الحقوق وأن يجرى التصرفات .

أما غير رب الأسرة من الأفراد الداخلين فى تكوينها فلم يسكن يعرف لهم بشخصية قانونية مستقلة عن شخصية رب الأسرة ، وإنما كان ينظر إليهم على أنهم أدوات ووسائل موضوعة تحت تصرف هذا الأخير من أجل استغلال ثروة الأسرة وتنميتها .

وقد كان هذا الوضع عاما لا يقتصر على فرد فى الأسرة دون آخر ، ولا فرق بصدده بين الذكور والإناث ، وعلى ذلك فالبنت بصفتها فردا فى الأسرة كانت عديمة الأهلية أى غير أهل لا اكتساب الحقوق ولا للتحمل بالالتزامات بل كان كل ما تكسبه يصبح ملكا للأسرة ويخضع لسلطة أبيها .

وكان عدم اهلية افراد الأسرة يدوم ما دامت حياة الأب بغض النظر عن سن الشخص أو مركزه . فالابن كان يظل عديم الأهلية طالما بقى ابوه على

قيد الحياة ولا عبء بما قد يبلغه من سن ، او بما يكتسبه من خبرة أو بما يصل اليه من مركز . ولم يكن لزواج الأبْن على الاخص ادنى اثر في تحريره من السلطة الأبوية . كل ما كان يترتب عليه أن تصبح زوجة الابن فردا من أفراد الأسرة تخضع بذلك لسلطة رب الأسرة . وكذلك زواج البنت لم يكن يترتب عليه الاعتراف لها بأهلية . كل ما كان يترتب عليه هو استبدال اسرة بأخرى مع بقاء وضع المرأة على حاله رغم اختلاف صفاتها في الأسرتين لأن وضعها كزوجة في الأسرة الجديدة لم يكن يختلف كثيرا عن وضعها كبنت في أسرتها الأصلية .

هذا النوع من الأسرة - الأسرة البترية - كانت تقتضيه ظروف الحياة السائدة في العصر القديم سواء منها الظروف السياسية او الاقتصادية ففي هذا العهد البعيد لم تكن هناك سلطة عليا تتكفل بإقرار الامن بين الاسر بل كانت كل أسرة تعتمد على نفسها في المحافظة على كيانها ، وهذا كان يقتضى تركيز السلطات داخل الأسرة بين يدي شخص واحد ، ثم إن استغلال الأرض الزراعية كان يتطلب مجهودا كبيرا ليس من السهل أن تقوم به أسرة قليلة العدد محدودة الطاقة ، فكان طبيعيا أن توجد الأسرة الكبيرة ، وكان طبيعيا أن تركز الحقوق بين يدي رئيسها حتى يمكن استغلال المقومات الاقتصادية للأسرة استغلالاً مفيداً .

إلا أن هذا الوضع تطور في العصر اللاحق ، فبعد أن كان المجتمع اليوناني يعتمد جـل اعتماده على الزراعة والرعى بدأ دور الزراعة يتضاءل واخذت التجارة تحتل المكان الأول في نشاط الأفراد ، والتجارة بطبيعتها فردية تسكره الحياة الجماعية ، وتقتضى التنقل وكثرة الأسفار ، وقد أدى ذلك إلى بعثرة أفراد الأسرة في أما كن متباعدة ، مما جعل من الضروري الاعتراف للأبناء بشخصية مستقلة .

ثم إن عدد الرقيق ازداد زيادة واضحة في هذا العصر وترتب على ذلك أنه لم تعد هناك ضرورة ملحة للحياة الجماعية ، حيث حلت القوة العاملة للرقيق محل القوة العاملة لأبناء الأسرة .

ومن ناحية أخرى تركت الأسرة عزلتها القديمة ، وبدأت تفقد استقلالها شيئاً فشيئاً لصالح المدينة الناشئة ، والى أخذت سلطتها تمتد ونفوذها يقوى . وطبيعى أن تفضل المدينة التعامل مع أفراد على التعامل مع تكتلات ، لأن هذه الأخيرة يخشى منها على المدينة ونفوذها ، لذلك عملت على تفكيك هذه التكتلات ، ومن أجل ذلك سعت إلى تحرير الأبناء من سيطرة الآباء واعترفت لهم بشخصية مستقلة وكيان ذاتي . (١)

---

(١) انظر جلوتز س .

وقد أدى كل ذلك إلى تغير عميق في كيان الأسرة ، وتعديل شامل لسلطة رب الأسرة . فلم تعد الأسرة جماعية تنظم أجيالا عدة بل أصبحت تقتصر في معظم الأحيان على الأب والأم والأولاد ، ولم يعد أساسها الخضوع لسلطة رب أسرة مشترك بل صار مبناها رابطة الدم المشترك . ولم تعد الملكية فيها ملكية جماعية مركزة في يدي رب الأسرة بل أضحت ملكية فردية .

ولم تعد سلطة رب الأسرة سلطة ذات طابع سياسى يزاوئها صاحبها على سبيل التأييد وعلى نحو مطلق ، بل أضحت سلطة تنفيذاً لحماية الخاضع لها ، فلم تعد لا مطلقة ولا مؤبدة .

وقد ترتب على ذلك أن صارت للابن شخصية قانونية مستقلة عن شخصية أبيه ، وأصبح من الممكن أن تسكون له ذمة مالية منفصلة عن ذمة أبيه . فهو إذا اكتسب حقوقاً فإنما يكتسبها لنفسه وإذا تحمل بالتزامات فإنها تقع على عاتقه هو . إلا أن القانون أقام من الأب ولياً على ابنه الصغير وكلفه رعاية شئونه ومباشرة أموره والقيام على مصالحه نظراً لعدم نضوج الابن العقلى وقلة خبرته . وقد ربط القانون هذه الولاية بسبب وجودها فهى توجد طالما وجد مبررها وتزول باختفاء السبب الداعى إليها . فإذا اكتمل للابن نضجه العقلى وأصبح نصيبه من الخبرة بالحياة يسمح بالاطمئنان اليه فإن القانون ينهى ولاية الأب ويطلق للابن الحرية فيصبح شخصاً مستقلاً فى نشاطه حراً فى تصرفاته . وقد حدد القانون سناً معينة إذا بلغها الابن تحرر من

ولاية أبيه ، وقد حدد القانون هذه السن مفترضاً أن الابن يبلوغه إياها يكون قد توافر له من النضوج الذهني ما يكفي ومن الخبرة العملية ما يطمأن . وقد اختلف تحديد هذه السن باختلاف المدن اليونانية فهي في أثينا ثمانى عشرة سنة كاملة .

ذلك هو وضع الابن في العصر الكلاسيكي . أما وضع البنت فقد كان مختلفاً ، فالقانون لم يحدد لها أسوة بالابن سناً إذا بلغتها تحررت من سلطة أبيها واكتسبت كيانا مستقلاً . ولذلك فهي تظل خاضعة لسلطة أبيها طالما بقي أبوها على قيد الحياة . وزواجها لا ينهى السلطة الأبوية إلى غير رجعة وإنما يوقفها لمصلحة زوجها ، حتى إذا ما انفصلت عقدة الزواج إثر طلاق أو نتيجة لوفاة الزوج ، وعادت المرأة إلى بيت أبيها ، خضعت من جديد لولايته ، وتبقى خاضعة لها حتى تموت أو حتى يموت أبوها فتنتقل الولاية إلى قريبها أو حتى تزوج مرة أخرى فتنتقل الولاية إلى زوجها الجديد .

وتفسير الافتراق الذى حدث بين وضع الابن ووضع البنت هو أن العوامل والأسباب التى أدت إلى التغيير لم يمتد أثرها إلى البنت ، فالبنت لم يكن لها نشاط تجارى ، بل كانت ملزمة القرار فى الغرف الداخلية من دار أبيها تقوم بالأعمال المنزلية . ومن ناحية أخرى لم يكن يهم المدينة فى شيء أن تظل سلطة الآباء على البنات قوية ومستمرة ، فهي لم تجعل منهن مواطنات ، ولم

تعترف لمن بحقوق المواطنين كما فعلت بالنسبة للأبناء .

## ٢ - البنت بعد وفاة الأب :

في العصر القديم كان الابن يصبح بوفاء أبيه رب أسرة بدوره وتكون له السلطة على أبنائه وزوجات أبنائه ، ويكتسب الشخصية القانونية فيصبح أهلاً لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات .

هذا إذا كان الابن بالغاً وقت وفاة الأب ، أما إذا لم يكن قد وصل بعد إلى سن البلوغ فإنه كان يخضع لولاية أقرب عصبته ويظل تحت الولاية حتى يبلغ . وقد بقي الأمر كذلك في العصر الكلاسيكي . غير أن القانون في هذا العصر حدد سناً معينة إذا بلغها الفتى تحرر من الولاية واكتملت له الأهلية . ذلك كان أمر الفتى أما الفتاة فقد كان لها وضع خاص .

ففي العصر القديم لم يكن يترتب على وفاة الأب تحرر البنت واستقلالها واكتسابها شخصية قانونية ، بل كانت تعتبر جزءاً من التركة تنتقل معها إلى الوارث وكان للوارث عليها حق أشبه بحق الملكية ومن الطبيعي أنها كانت في ظل تصوير كهذا عديمة الأهلية محرومة من كل ذمة مالية .

إلا أن هذا الوضع كان قد تغير في العصر الهومييري حيث اعترف للمرأة بشخصية قانونية محدودة . وبالتالي أصبح من الجائز أن تكون لها ذمة مالية . وطبعاً أن هذه الذمة كانت قليلة الأهمية فلم تكن تشمل سوى

الهدايا التي كان يقدمها إليها زوجها ، أو تلك التي كان يهبها لها أبوها بمناسبة زواجها ، والتي كانت تقتصر في معظم الأحوال على الحلى والملابس وغيرها من الأشياء ذات الاستعمال الشخصي . وقد زادت أهمية هذه الذمة شيئاً فشيئاً أولاً عندما جرت عادة الآباء على التنازل إلى بناتهم عن جزء من مهورهن وعلى الخصوص عندما جرت عادة الآباء على منح بناتهم بمناسبة زواجهن بعض الأموال .

إلا أن المرأة لم تترك لها الحرية الكاملة في التصرف في أموالها وإدارة شئونها بل وضعت تحت ولاية لم تدع لنشاطها مجالاً كبيراً . ويبدو أن الهدف من هذه الولاية في مبدأ الأمر كان المحافظة على الأموال التي كانت تؤول إليها خشية تبديدها محافظة على مصلحة وليها وبصفته ورثتها المحتمل . وقد بقيت الولاية على النساء قائمة في العصر الكلاسيكي إلا أن الغرض الأساسي منها لم يعد حماية مصلحة الوارث وإنما أضحي هدفها الرئيسي حماية المرأة نفسها حيث كان الإعتقاد سائداً بأن المرأة غير مكتملة النضوج العقلي ونظراً لقلة خبرتها بالشئون المالية بسبب الحياة المنزلية التي كانت تحياها . ومع ذلك فقد بقيت سلطات الولى واسعة فلم يخضعه القانون لرقابة دقيقة ولم يضع من القواعد ما يكفل محاسبته إن هو أساء أو قصر . ثم أن الولاية بقيت كما كانت دأمة أى لا تقتصر على فترة معينة من حياة المرأة وإنما تستغرق حياتها بأكملها .

وسنتناول فيما يلي بيان الأشخاص الذين لهم حق الولاية المالية ، ثم أهلية

المرأة . وأخيرا مسؤولية الولي . وقد رأينا نظرا لأهمية أهلية الميراث أن نفردها بدراسة مستقلة .

### ١ - الأشخاص الذين لهم حق الولاية :

عرفنا فيما سبق - عند الكلام عن أهلية الزواج - من هم الأشخاص الذين جعل منهم القانون أولياء على المرأة ، كما عرفنا ترتيبهم في مباشرة الولاية . ونريد هنا أن هؤلاء الأشخاص هم أنفسهم الذين جعل منهم القانون أولياء على المرأة من الناحية المالية وبفرض الترتيب السابق الذي ذكرناه .

فبعد وفاة الأب تخضع البنت لولاية أخيها الشقيق أولأب فإذا لم يكن للبنت أخ يشترك معها في الأب فإن الولاية عليها تصبح من حق الجد الصحيح وهو الجد عن طريق الأب . فإذا لم يوجد للبنت جسد صحيح فإن الحق في الولاية يصير إلى أقرب عصبتها وهو أقرب أقاربها الذكور عن طريق الرجال كالعم وابن العم ، أما أقاربها الذين ينتمون إليها عن طريق الأم أو عن طريق النساء فلا حق لهم في الولاية عاينها . فلا حق إذن للأخ لأم أو للخال أو لابن الخال في الولاية على أخته من أمه أو ابنة أخته أو ابنة خالته . فالعلاقة التي كانت تربط الأقارب عن طريق النساء بعضهم ببعض لم تكن تعتبر رابطة قرابة بالمعنى الصحيح . وعلى أي الحالات فلم يكن القانون يحاها محل الاعتبار بصدد الولاية . وفي حالة زواج المرأة فإن الولاية المالية شأنها في ذلك شأن ولاية النكاح تنتقل إلى زوجها ، وإذا مات الزوج فإن الولاية على الأرمل

تنتقل إما إلى ابنها وإما إلى أبيها أو عصبتها . فإذا كان للارمل ابن وفضلت البقاء بجانبه في منزل الزوجية فإنها تخضع لولايته . فإذا لم يكن لها ابن مطلقا أو كان لها ابن ولكنها رغبت عن البقاء معه وفضلت العودة إلى بيتها الأصلي فإنها تخضع لولاية أبيها من جديد أو لولاية من يكون قد حل محله من عصبتها . هؤلاء هم الأولياء الشرعيون أى أولئك الأشخاص الذين خولهم القانون الحق في الولاية على المرأة . وقد رأينا بمناسبة الكلام عن أهلية الزواج أن لكل من هؤلاء أن يختار وصيا يخلفه في حقه على المرأة ويباشر سلطاته عليها . والأمر بالنسبة للمال لا يختلف عنه بالنسبة للزواج . فمن حق كل من هؤلاء الأشخاص السابق ذكرهم أن يختار لموليته وصيا يعهد إليه بإدارة أموالها .

### أهلية المرأة :

ذكرنا فيما سبق أن المرأة قد اعترف لها بأهلية أداء ولو أنها أهلية ناقصة شأنها في ذلك شأن الصبي قبل بلوغه سن الثامنة عشرة . ومعنى هذا أن المرأة تظل طول عمرها في نفس الوضع الذى لا يمكن به الرجل إلا فترة قصيرة من حياته .

فالقاعدة أن المرأة لا تستطيع أن تبيع أو تشتري ، ولا أن تؤجر أو تعير ، ولا أن تقرض أو تقترض ، ولا أن تهب أو توصى ، ولا أن تأتى ماعدا ذلك من التصرفات دون إجازة من وليها . فالتصرف من هذه التصرفات الذى تأتیه المرأة دون موافقة وليها لا قيمة له من الناحية القانونية .

ولكن هناك استثناء يرد على هذه القاعدة هو حالة ما إذا لم تتجاوز قيمة الشيء المتصرف فيه عن قيمة نصف مديونوس من الشعر . إذ في هذه الحالة للمرأة أن تجرى التصرفات وحدها دون حاجة إلى تدخل من جانب الولي . ولكن يلاحظ أولاً أن هذه القيمة ضئيلة وليست بذات أهمية ، وأن التصرف لا يمكن أن يكون إلا تصرفاً من تلك التصرفات التي تقتضيها الحياة اليومية . ومن ناحية أخرى يلاحظ أن أهلية المرأة لمباشرة هذه التصرفات تبنى على إجازة ضمنية من جانب الولي . فقلة أهمية هذه التصرفات ولا كونها ضرورية لتسيير دفة الحياة اليومية كان يفترض أن الولي قد أجاز مقدماً التصرفات التي تجريها موليته والتي تدخل في نطاق هذا التحديد .

ولم يكن للمرأة الحق في الالتجاء إلى القضاء . فليس لها أن تقف موقف المدعى أو المدعى عليه في دعوى من الدعاوى . وإنما كان يقوم بتمثيلها أمام المحكمة وليها وإن كان يباشر الدعوى باسمها ولحسابها (١) . بل إن المرأة لم تسكن تساهم في مباشرة الدعوى بحضورها أمام المحكمة ومشاركتها في المناقشة والدفاع بل كان وليها هو الذي يقوم بما كانت تتطلبه الدعوى من إجراءات . وواضح أن عدم حضور المرأة أمام المحكمة كان نتيجة لمبدأ عدم الاختلاط بين الجنسين ، إذ لا يخفى أن حضور المرأة أمام المحكمة واشتراكها

---

(١) أردمان ص ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣

في المناقشة والدفاع أمر ليس سهل التحقيق في مجتمع يحرم اختلاط الجنسين .  
كذلك لم يكن للمرأة أهلية أداء الشهادة أمام المحكمة. ويبدو أن السبب  
في عدم أهلية المرأة لأداء الشهادة هو أيضا مبدأ عدم الاختلاط بين الجنسين .  
فإلزام النساء القبوع في دورهن كان من شأنه أن يجعل الحالات التي تستطيع  
المرأة فيها أن تعين واقعة قانونية أو تصرفا قانونيا شديدة القدرة . ثم إن  
مبدأ عدم الاختلاط بين الجنسين كان من شأنه أيضا أن يجعل من الصعب  
سماع شهادة امرأة لما يقتضيه ذلك من رؤية وجه المرأة لإمكان ملاحظة ما يرسم  
عليه من تعبير .

ولا يشترط في موافقة الولى أن تتخذ صيغة معينة ، فمن الممكن أن تتم بكل  
عبارة تفيد الموافقة ، بل وقد تتم بمجرد السكوت إذا دل هذا السكوت على  
الرضا . كما أنه لا يلزم أن تتم الموافقة في وقت معين كوقت إجراء التصرف  
مثلا بل من الجائز أن يوافق الولى مقدما على التصرف ، ومن الجائز أن  
يوافق عليه في جلسة العقد ، كما أنه من الجائز أن يوافق عليه مؤخرا وذلك  
بإجازته . غير أنه يبدو أن الحالات التي كانت تشترك فيها المرأة اشتراكا فعليا  
في إجراء التصرف لا بد وأنهما كانت نادرة وذلك لأن مبدأ عدم اختلاط  
الجنسين ، وإلزام المرأة القرار في دارها من شأنه أن يقلل من الفرص التي  
تنشأ فيها ابتداء لدى المرأة فكرة إجراء تصرف من التصرفات. لذلك نعتقد  
أن فكرة التصرف كانت في الأعم الأغلب من الحالات تنشأ أول ماتنشأ لدى

الولى فيقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لاتمام التصرف بما يتضمنه ذلك من إشراك للمرأة في إجراءاته .

إلا أن هناك طائفة من النساء كانت تتمتع بحرية أوسع في مباشرة التصرفات وهى طائفة النساء المحترفات أى اللاتى كن يزاولن مهنة أو حرفة . فزاوله النساء لمهنة أو حرفة ولو أنه كان أمراً غير مألوف فى البيئات الميسورة إلا أنه كان ضرورة بالنسبة للنساء الفقيرات اللاتى لاعائل لهن وأغلبهن من الأرامل والمطلقات . فهؤلاء لم يكن فى وسعهن أن يحيين حياة الدعة والراحة التى كان يحياها غيرهن ممن كن أسعد حظا ، بل كان لزاما عليهن أن يكافحن من أجل لقمة العيش . لذلك كان منهن المرضعات والحاضنات والقبالات والحاطبات وفضلا عن هذه المهن التى تعد مهنا تقليدية للنساء كن يمارسن التجارة الصغيرة بل وكن يشتغلن أحيانا عاملات زراعات . وطبيعى أن هؤلاء النسوة كن يتمتعن بنصيب أكبر من الحرية فى إجراء التصرفات الخاصة بحرفهن كما كان لهن الحق فى الالتجاء إلى القضاء للمدافعة عن حقوقهن<sup>(١)</sup> .

إلا أن الرأى العام كان قاسيا بالنسبة لهذه الطائفة من النساء ، وكان من أكبر العار الذى يلزم المرء طيلة حياته أن تكون أمه قد اضطرتها ظروف الحياة إلى التكسب والاحتراف . ولذلك فإن النساء لم يكن يجرؤن على ذلك

١ انظر فى ذلك إردمان ص ٥٩ - ٦٠ ، لالييه ص ٦٢ .

إلا تحت ضغط شديد من العوز والحاجة كما أن أقاربهم — إذا وجدوا — لم يكونوا يسمحون لهم بذلك إلا في حالة عجزهم عن إعالةهن وكفالة القوات اليومية لهم .

### مسئولية الولي :

نشأت الولاية في الأصل كحق للولي الغرض منه المحافظة على ما يكون قد آل إلى المرأة من أموال باعتبارها الوارث المحتمل لها . ولذلك فلم يضع العرف ولم يرتب القانون على الولي التزامات تكفل حسن إدارته لأموال موليته ، وتضمن سلامة تصرفاته بشأنها . فلم تلزمه بتقديم حساب عن هذه الإدارة للسلطة العامة ولم تعط المرأة الحق في الالتجاء إلى القضاء تشكو سوء إدارته وإحلال آخر محله .

كل ما خوله القانون للمرأة من ضمانات ينحصر في أنه أعطى لكل مواطن حقاً في الرقابة على غيره من المواطنين الذين يباشرون ولاية على امرأة ، جعل من حقهم اتهم الولي أمام القاضي إذا أساء استعمال حقه فأهمل في إدارة أموال المرأة أو بددها . وعلى الرغم من شدة العقوبات التي كان يقضى بها في مثل هذه الدعوى فإن هذه الحماية لا بد وأنها كانت قاصرة عن أن تحمي مصالح المرأة بصفة جدية ، عاجزة عن أن تضمن لها حسن قيام الولي بمهمته . إذ لا بد أن نتوقع أن تدخل الأفراد في شئون بعضهم البعض كان يكون غير

محتمل إلا إذا اتصفوا بالحیطة والحذر فی مباشرتهم تلك السلطة الخطيرة التي خولها القانون إياهم . فاقصر تدخلهم على تلك الحالات التي يكون فيها الظلم الحال بالمرأة صارخا ، دون تلك الحالات التي لا تخلو فيها تصرف الولي من فساد ولو لم يبلغ مبلغا فاضحا مثيرا للشعور جارحا لعاطفة الإنسانية لدى غيره من المواطنين .

إلا أنه يلاحظ أن الأولياء كانوا في الأعم الأغلب أقارب المرأة ، ولذلك فليس من المستبعد افتراض قيامهم - بصفة عامة - بمهمتهم على وجه مرض ، مدفوعين في ذلك بما تولده رابطة القرابة في نفوسهم من عطف على قريبتهم ، ورفق بها ، ورغبة في رعاية مصالحها ، أو مسوقين بباعث أقل إشارا وسموا وهو الرغبة في المحافظة على أموال المرأة ، حتى تؤول إليهم كاملة غير منقوصة عند وفاتها ، حيث أنهم ورثتها المحتملون .

### أهلية الميراث :

أساس الحق في الميراث طبقا لتصويره الحديث هو رابطة القرابة الطبيعية أو رابطة الدم التي تربط بين الميت والوارث . وفي التصوير الحديث تستوى المرأة مع الرجل أولا في القدرة على إيجاد الرابطة التي ينبنى عليها الميراث ، إذ أن الميراث مبناه رابطة الدم سواء أكانت عن طريق الرجال أم عن طريق النساء . فالحق في الميراث ليس فقط من حق الأشخاص الذين يرتبطون بالميت عن طريق الرجال بل أيضا من حق أولئك الذين ينتمون إليه عن طريق

النساء. ومن ناحية أخرى للمرأة حق في الميراث وحقها في ذلك مساو لحق الرجل سواء من حيث القسوة أو من حيث المدى . فإذا تساوت المرأة مع الرجل في درجة القرابة التي تربطها بالميت فإن وجود الرجل لا يحجب المرأة أى لا يترتب عليه استبعادها من الميراث ثم إن حق المرأة مساو لحق الرجل من حيث المدى ، بمعنى أن نصيبها في الميراث مساو لنصيب الرجل ، فليس لصفة الأنوثة تأثير منقص .

هذا التصوير الحديث للميراث يبعد كل البعد عن التصوير الذي كان سائداً عند اليونانيين في العصر القديم ، فالميراث في العصر القديم كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعبادة الأسلاف وبفسكرة تخليد العائلة . فكان يخلف رب الأسرة في أمواله الشخص الذي كان يستطيع أن يؤدي الطقوس الدينية للأسلاف والذي كان يمكنه كفالة الاتصال للأسرة . ولم يكن يصلح لأداء ذلك إلا شخص ينتمي إلى رب الأسرة عن طريق الذكور ، وقد ترتب على ذلك استبعاد الأشخاص الذين ينتمون إليه عن طريق النساء كالإخوة لأم وأولاد البنات .

ثم إن هذه المهمة لم يكن من الممكن أن يؤديها إلا الذكور دون الإناث من بين الأشخاص الذين ينتمون إلى رب الأسرة عن طريق الرجال . فالأبناء دون البنات هم القادرون على أداء الطقوس الدينية للأسلاف وكفالة الاتصال للأسرة ، إذ أن البنات مصيرهن الزواج والخروج من عائلتهن الأصلية والدخول في عائلة أجنبية وقد أدى ذلك إلى استبعاد البنات من الميراث .

وعلى ذلك ففي العصر القديم كان العرف يقضى باستبعاد النساء من الميراث، كما كان يقضى أيضا باستبعاد الأقارب عن طريق النساء سواء أكانوا ذكورا أم كن إناثا .

وقد طرأ تطور في عصر لاحق على التصوير القديم للميراث . فاعترف سولون للأقارب عن طريق النساء بحق معين في الميراث . ولكنه لم يسو بينهم وبين الأقارب عن طريق الرجال . فلم يعترف لهم بحق في الميراث إلا في حالة عدم وجود أحد من العصابة . وهالك ما نص عليه سولون « إذا مات أب دون أن يترك وصية ولم يترك سوى بنت فأقرب العصابة يرث بالزواج من البنت . فإذا لم يترك ذرية ورث أخوه دون أخته : أخوه الشقيق أو لأب دون أخيه لأم . وفي حالة عدم وجود إخوة أو أبناء إخوة فإن الميراث ينتقل إلى الأخت . فإذا لم يوجد لا إخوة ولا أخوات ولا أبناء أخ ورث أبناء العم وأبناءؤهم فإذا لم يوجد أبناء عم آل الميراث إلى الأقارب من ناحية الأم » (١) . وقد نص القانون صراحة على أن « الذكور والفروع عن طريق الذكور يحجبون الإناث والفروع عن طريق الإناث » . (٢)

ونلاحظ هنا مقدار ما حدث من تطور فبعد أن كان الأقارب عن

---

(١) أورده دو كولانج ص ٢٧٢ ، ٢٧٣

(٢) المؤلف السابق ص ٢٧٣

طريق النساء ( ذوو الرحم ) مستبمدين بصفة مطلقة من الميراث أصبح لهم في عصر سولون حق في الميراث ولو أنه حق متأخر في الدرجة فهو لا يتحقق إلا إذا لم يكن هناك أحد من الأقارب عن طريق الرجال (العصبة). ثم إن سولون قد اعترف للأخت بحق في الميراث . وذلك تجديدا بالنسبة للماضى حيث كان الميراث مقصورا على الذكور . إلا أن حق الأخت في الميراث ليس مساويا لحق الأخ ، إذ أن الأخت لا تستطيع أن ترث إلا في حالة عدم وجود إخوة أو أبناء إخوة .

وقد أبقى سولون على ما كان ساريا قبله من قواعد تقضى بحرمان البنت من الميراث حالة وجود ابن معها . فقضى بأن « القسمة تقع بين الأبناء » (١) . إذن فالبنت ظلت مبعدة عن الميراث ولم يعترف لها بحق في الميراث في حالة ما إذا ترك أبوها معها إخوة . إذ في هذه الحالة تقسم التركة بين هؤلاء الإخوة وحدهم .

إلا أنه مع تقدم المدنية ، وتطور الأفكار ، وجد أنه ليس من العدل أن تحرم البنت من أموال أبيها حرمانا تاما . ولذلك بدأ الآباء يمنحون بناتهم بمناسبة زواجهن قدرا من المال يعوضهن عن الشيء عن الحرمان من الميراث ( وهو ما كان يسمى بالدوطة ) . وقد استقرت تلك العادة وعمت فأصبحت عرفا ملزما .

---

(١) المؤلف السابق ص ٢٧٢

فالبنات وإن لم يكن لهما عند وفاة أبيهما حق في المطالبة بنصيب في التركة إلا أن القانون كان يلزم الورثة بتقرير دواة لها تتناسب مع تركة أبوها إذا لم تكن البنت قد تزوجت بعد . أما إذا كانت متزوجة فالمفروض أن الأب قد قام بتقرير دواة لها . وعلى ذلك فلا يكون لها أدنى حق في أموال التركة .

أما إذا لم يترك الأب وراءه سوى البنت فإن البنت في هذه الحالة وصفا خاصا ، وهو ما يعرف بحالة الـ إيكليروس (١) أي بنت الميراث . وقد سبق أن تكلمنا عن بنت الميراث بصدد الكلام عن شكل الزواج ثم عندما عرضنا لأهلية الزواج : أما الآن فسنتناول الكلام عنها من زاوية الميراث (٢) .

إذا توفي الأب ولم يترك وراءه ذرية من الذكور وترك بنتا فإن الأسرة تكون في طريقها إلى الانقراض وعبادتها في سبيلها نحو الفناء . فبموت البنت أو بزواجها يختفى آخر فرد في أسرتها . فإذا بقيت البنت في بيتها الأصلي دون زواج فإن أسرتها تبقى فناء طبيعيا بموتها ، أما إذا تزوجت فإنها تخرج من أسرتها الأصلية وتدخل في أسرة زوجها وما تنجبه من أبناء لا يعدون أعضاء في أسرتها الأصلية وإنما يعتبرون داخلين في تكوين أسرتها الجديدة . وبذلك

---

( ١ ) إيكليروس معناها في اليونانية « التي بجانب الدفة » أو « التي تذهب مع الميراث » أنظر وسترب ٢ ص ١٠٩ .

( ٢ ) راجع فيها يتعلق ببنت الميراث وسترب ٢ ص ١٠٦ وما بعدها ، دو كولانج ص ٨١ وما بعدها .

تفنى أسرتها الأصلية كما تفنى عبادتها، لأن أبناء البنت غير صالحين لأداء الطقوس الدينية لأسلاف أمهم لأنهم لا يرتبطون بهم إلا عن طريق الأم ، وهذه الرابطة لم تكن كافية لتمكينهم من أداء هذه المهمة .

ولسكن لما كان اختفاء أسرة وفناء عبادة أمرا عظيم الخطورة بالغ الأهمية سواء من الناحية الاجتماعية أم من الناحية الدينية فقد ابتدع العرف وسيلة أقرها التشريع ابتغى بها درء الخطر ودفع الضرر . فقضى بأن تزوج البنت في هذه الحالة أقرب عصبتها كما قضى بأن أول ابن يولد لها من هذا الزواج يعتبر ابنا لأبها هي لا ابنا لزوجها فينسب الابن إلى جدة كما لو كان هذا الجدة أباه فيحمل اسمه ويرث تركته ويؤدى ما هو مستحق له ولأسلافه من عبادة ويعمل على استمرار الأسرة وإتصالها .

وعلى ذلك فالبنت ولو كانت وحيدة لا ترث أموال أبيها لنفسها بل هي وسيط فقط لنقل هذه الأموال إلى ابنها الذى سيعتبر الوارث الحقيقى . وحتى بلوغ الابن رشده واسترداده الأموال التى تتضمنها تركة جده لأمه فليس للبنت على هذه الأموال سوى حق التمتع بها يشاركه فى ذلك زوجها بصفته وليها .

من كل ما سبق يتضح أن المرأة اليونانية كانت محرومة - بصفة عامة - من كل حق فى الميراث : إلا أن هناك مدنا يونانية اعترفت للمرأة بحق فى الميراث . ففى أسبرطة لم يكن الإرث مقصورا على الذكور بل كان للنساء أيضا من حق

فيه . وقد أخبرنا أرسطو أن النساء في أسبرطة كن يمتلكن خمس الأراضي بها وهو يرجع ذلك إلى كثرة الوارثات وإلى ما كان يجري عليه العرف من تقرير دوطات ضخمة (١) .

وفي جورتين كانت النساء يتمتعن بأهلية إرث محدودة ، فكانت البنت ترث مع الابن إلا أن نصيبها كان يعادل نصف نصيب أخيها (٢) .

---

(١) أنظر جودسال ص ٨٨ .

(٢) أنظر وسترب ص ٢ ، ص ١١٢ ، ٥ ، ٣ .

## الفصل الثالث

### أهلية المرأة المتزوجة

كان من رأى أفلاطون أن العمل الرئيسى للمرأة ، طاعة زوجها والعناية بمنزلها « (١) .

وقد صدق أفلاطون في التعبير عن رأى اليونانيين فيما ينبغي أن تكون عليه علاقة الرجل بالمرأة . فالرجل هو السيد الذى يجب له الطاعة والذى يأمر وينهى فتسمع كلمته . اما المرأة فهي مخلوق تابع خاضع للرجل يجب عليها طاعته ويلزمها الائتمار بأمره والانتفاء عما نهى . هكذا كان شأن المرأة بصفة عامة وهكذا كان على الخصوص شأن المرأة المتزوجة .

فالزوج فى المنزل هو السيد والرئيس ، صاحب الكلمة الأخيرة والرأى المطاع ، أما الزوجة فهي تابعة لزوجها مرؤوسة منه ، عليها أن تطيعه وأن تطيعه دائما .

وكانت السلطة التى يكتسبها الزوج على زوجته لا تقتصر على شخص

---

(١) أورده خارماس ص ٢٧ وكان من رأى ارسطو أن « الذكر أكثر صلاحية للإمرة من الانثى ، تماما كما كان الاكبر سنا والبالغ اصاح من الاحداث والأقل نضوجا » أورده جروسيل ص ٨٦ .

المرأة ، بل كانت تمتد إلى مالها وسنتكلم أولاً عن الجانب الشخصى لسلطة الزوج ، ثم نتبع ذلك بالكلام عن الجانب المالى لها .

### الجانب الشخصى لسلطة الزوج :

ذكرنا فيما سبق أن الزواج فى العصر القديم كان يتم عن طريق الشراء ولذلك كان الزوج يكتسب بمقتضى الزواج حق ملكيه على زوجته . وكان هذا الحق يحوله عليها سلطات واسعة شبيهة بسلطات المالك على ملكه . فكان له أن يتصرف فيها بكل أنواع التصرفات ، كان له أن يقتلها ، أو يزوجها بآخر حال حياته أو بعد مماته ، كما كان له أن يتنازل عن حقه عليها بتطليقها . وفى عصر لاحق إختفى الشراء كطريقة للزواج ، واختأت معه بعض السلطات الواسعة التى كانت تترتب عليه ، وذلك نتيجة للتطور الذى طرأ على العادات والتقاليد فرقه منها وخفف من شدتها ، ولكن بقيت له على الرغم من ذلك رواسب على جانب عظيم من الخطورة

فكان للزوج أن يعاقب زوجته عن كل خطأ تأتبه . فإذا ما ارتكبت خطأ جسيماً كالزنا مثلاً كان له أن يذهب فى عقسائها حتى القتل ، وفيما عدا ذلك من الأخطاء كان له أن يعاقبها بالضرب والحبس . وقد رأينا فيما سبق زوجاً يهدد زوجته بالضرب إن هى لم تسكنه عن التدخل فى شئونته .

وفضلاً عن ذلك فقد بقى للزوج الحق فى أن يتصرف فى زوجته فيستغنى عنها بالطلاق ، أو يطلقها لىكي يزوجها من آخر حال حياته ، أو يوصي بها زوجة لشخص يهينه فى رسميته .

فالزوج إذاً كانت له سلطة واسعة على الزوجة ، وكانت الزوجة في مركز التابع بالنسبة له . ولكن يلاحظ أنه من الناحية العملية كانت السلطة في البيت تعتمد إلى حد كبير على خصال وصفات كل من الزوجة والزوج فإذا كانت الزوجة قد منحت قوة في الشخصية ، وحكمة في الرأي وبسطة في الكلام أو أوتيت سحرًا وجاذبية فلا يستبعد في هذه الحالة أن يكون للزوجة في المنزل نفوذ عظيم ، وقد يرى الزوج نفسه في هذه الحالة مضطراً إلى الاعتراف بمزايا زوجته فيتعلق بها ويستشيرها ويستنصَحها ، وقد ينضج لقلوبها ويصدق بأمرها . ولكن ذلك لا بد وأنه كان نادراً لأن الظروف التي كانت تعيش فيها المرأة اليونانية ، والمبادئ التي كانت تربي وتنشأ على مقتضاها ، لم يكن من شأنها أن تساعد المرأة على تقوية شخصيتها أو تنمية إدارتها أو تجلية ذكائها . (١)

كما أنه يلاحظ أن المروطة التي كانت تحملها الزوجة معها إلى منزل الزوجية والتي كان إيرادها ينحصر للمساهمة في نفقات الحياة الزوجية وأعبائها كان من شأنها أن تجعل المرأة تشعر أنها لا تعيش عالة على زوجها ، فتستمد من ذلك قوة لشخصيتها ، ووعياً بقيمتها ، وإدراكاً لأهميتها . وإذا كانت المرأة عظيمة الثراء أو كانت قد حملت إلى زوجها دوية بالغة الكبر فإنها كانت غالباً ما تنسحب إلى التسلط والتحكم مستندة إلى قوة مركزها الاقتصادي ومستقلة رغبة الزوج في الإبقاء عليها للتمتع بها .

وقد ضج الكتاب اليونانيون بالشكوى من المرأة الثرية . ففي إحدى مسرحيات أرسطوفان يصبح أحد الأزواج قائلاً « لقد تزوجت ساحرة بدوطة . وذلك يا أبولون أسوأ الشرور فإذا كنت فقيراً وتزوجت امرأة غنية استملت عبداً وفقيراً في نفس الوقت » (١)

### الجانب المالى لسلطة الزوج :

كان يترتب على الزواج قديماً اكتساب الزوج على زوجته حق ملكيه ولذلك كانت الزوجة تعتبر جزءاً من ذمة الزوج وبالتالي لم تكن لها شخصية قانونية .

ومن ناحية أخرى فالعبد الذى كان مائداً فى ذلك العصر هو مبدءاً وحدة الذمة فى الأسرة ، ومقتضاه أن الأسرة الواحدة ليست لها إلا ذمة واحدة فتعدد الأفراد فى الأسرة لم يكن يترتب عليه تعدد فى الذمة المالىة . وقد رأينا أن رب الأسرة هو الإنسان الوحيد فيها الذى كان يعتبر شخصاً قانونياً والذى كان له بمقتضى صفته هذه اليد على ذمتها المالىة . وكانت الزوجة - شأنها فى ذلك شأن غيرها من مائر الأفراد الداخلين فى تكوين الأسرة والعاضعين لسلطة رئيسها - تعتبر أداة لزيادة الثروة العائليّة . فكل ما كانت تكتسبه من أموال ، وكل ما كان يترتب على عملها من إثراء ، كان يدخل فى ذمة الأسرة ، ويعتبر مملوكاً لرب الأسرة باعتبارها سيد ذمتها المالىة .

ويلاحظ أنه من الناحية العملية لم يكن في وسع المرأة في العصر القديم أن تكون لها ذمة مالية على جانب من الأهمية . وذلك لأنها كانت محرومة من كل حق في الميراث . وكان المهر أو الثمن الذي يدفعه زوجها يؤول إلى أبيها أو إلى عصبتها ، ثم إن عملها لم يكن إذ ذاك إلا عملاً منزلياً تعود فائدته على أسرته الأصلية أو أسرة زوجها . إلا أن تطوراً طرأ في هذا الصدد ، فقد سبق أن رأينا أن الزوج كان يقدم إلى زوجته بعض الهدايا وقد كانت هذه الهدايا في الأصل قليلة القيمة ، ولكن أهميتها زادت على مر الزمن ، ثم إن الأب أو القريب أصبح ينازل لابنته أو قريبته عن جزء من المهر الذي تسلمه من زوجها . وقد رأينا أن المهر قد اختفى مع الزمن وحلت محله عادة أخرى . فلم يعد الزوج هو الذي يقوم بدفع مبلغ من المال لمن له السلطة على المرأة التي يرغب في زواجها وإنما أصبح من له السلطة على المرأة ملزماً بأن يقرر لها بمناصفة زواجها دوطه . وقد رأينا أن الدوطة نشأت كتعويض المرأة عن حقها في الميراث عندما تقدمت الأخلاق ، وتطورت الأفكار ، فرأت حرمان المرأة من كل حق في الميراث ظالماً يجب رفعه وجوراً ينبغي دفعه .

وحتى بعد أن أصبح من الممكن للمرأة أن تكون لها أموال خاصة فإنه كان يترتب على زواجها اندماج أموالها في أموال زوجها وصيرورة زوجها سيداً على هذه الأموال .

فقد جاء في الإلياذة على لسان البطل هكتور ما يلي « إسمعوا أيها الطرواد والاغريق ، ماذا يقول فاريس وهو الذي ولد هذه الحرب ما بيننا

إنه يقول : دعوا الجميع يلقوا بأسلحتهم إلى الأرض ودعوني أنازل ما ينال لأجل هيلانة الحسنة وأموالها، وستكون وما تملك نصيب الغالب منا ، أما الباقون فليقسموا على الايمان والصدقة (١) .

وعندما تطور تصوير الأسرة فلم يعد المبدأ السائد هو وحدة الذمة المالية وإنما أصبح من الممكن أن تتعدد الذمم المالية في الأسرة بتعدد الأفراد الداخلين في تكوينها ، أصبح من الجائز أن تكون للزوجة ذمة مالية مستقلة عن ذمة زوجها ، ولكن تحولت السلطة القديمة التي كانت للزوج على أموال زوجته إلى مجرد ولاية فالزوج كان يعتبر ولي زوجته، وكان له بمقتضى ذلك الحق في مراقبة تصرفاتها . فلم يكن من الجائز للزوجة أن تجرى تصرفات قانونية إلا بموافقة زوجها . يستثنى من ذلك حالة ما إذا كانت قيمة التصرف لا تزيد على قيمة نصف مديونوس من الشعير إذ في هذه الحالة - كما رأينا - كان من الجائز للمرأة أن تجرى التصرف وحدها دون حاجة إلى موافقة من جانب الولي وقد رأينا أن هذا الاستثناء كان يؤسس على إجازة ضمنية من جانب الزوج إذ يفترض أن الزوج قد وافق سلفاً على التصرفات التي تجريها زوجته والتي لا تتجاوز قيمتها هذا الحد .

وقد سبق أن قلنا إن العادة قد جرت على تقرير دوة للمرأة حال

زواجها . وإنها قد أصبحت في العصر الكلاسيكي عاملاً مهماً للتمييز بين الزواج والمحادثة وسنتناول الكلام عنها فيما يلي بشيء من التفصيل .

### الدوطة : (١)

الدوطة كما رأينا هي الأموال التي تحملها المرأة معها إلى منزل الزوجية والتي يحصص إيرادها للمساهمة في نفقات الحياة الزوجية .

وقد جعل القانون للمرأة حقاً في الدوطة وجعل منها التزاماً ألقاه على عاتق الأب بالنسبة لابنته والقريب العصبية بالنسبة لقسريته وعلى الدولة إذا كانت اليتيمة فقيرة ولم يكن لها أقارب .

وقد حدد القانون للدوطة حداً أدنى كان يختلف باختلاف ثروة القريب ودرجة قرابته .

وكان الاتفاق على قدرها وشروط دفعها واستردادها يتم حال الاتفاق على الزواج وقد جرت العادة أن يحزر كشف تذكر فيه تفصيلاً للدوطة أو وحداتها مع ذكر قيمة كل منها .

وكان للزوج على الدوطة حق انتفاع كان له بمقتضاه الحق في إستغلالها وإدارتها والانتفاع بإيراداتها .

ولكن الزوج لم يكن حراً طليقاً في استثمار الدوطة أو الإفادة منها بل

---

(١) أنظر فيما يتعلق بالدوطة فارماس ص ١٩٠ ، جيد ص ٨٥ .

كان حقه عليها مقيداً بشرطين : - الأول أن يتفق إيرادها فيما تستدعيه الحياة الزوجية من نفقات - والثاني - هو وجوب ردها في حالة ما إذا انفصلت عقدة الزواج لسبب من الأسباب ، كوفاة الزوجة أو طلاقها أو وفاة الزوج ، ففي حالة وفاة الزوجة كان الزوج ملزماً برد الدوطة إلى ورثتها ، وفي حالة طلاقها أو ترملها كان لها الحق في مطالبة زوجها أو ورثته بردها وكان يقوم عنها في هذه المطالبة وليها .

وكان يضمن حق الزوجة في إسترداد الدوطة حق إمتياز قانوني ، ولذلك كانت الزوجة تفضل عن غيرها من الدائنين على الأقل في حالة مصادرة أموال الزوج . كما أن العادة جرت على تقرير رهن على أموال الزوج يترتب عايه تفضيل الزوجة بالنسبة لاسترداد الدوطة على غيرها من الدائنين في حالة إعسار الزوج أو وفاته .

ويبدو أن الدوطة كانت تلعب دوراً هاماً في التشجيع على الزواج واجتذاب الأزواج ، كما يبدو أن كثيراً من الأزواج كانوا يبذلون فيما يملقونه من أهمية على الدوطة . وقد أثار ذلك انتقاد ميناندر فأجرى على لسان إحدى شخصياته القول التالي « ألا كان يكون من الأجدر أن نفكر أقل بعض الشيء في الدوطة ، وأن نولي إهتماماً أكبر لمزايا وعيوب تلك المرأة التي نريد أن نتزوجها ؟ ولكن لا . نحن ننقص آلاف المعلومات غير المحدية فنسأل من كان جد المخطوبة ومن كانت جدتها ونجعل الدوطة تحمل إلينا على المائدة لكي يتحقق الحبير بما إذا كانت النقود من نوع جيد ، النقود التي

ان تمكث بالمنزل حتى خمسة أشهر ، وأما فيما يتعلق بتلك التي ستظل طيلة حياتها بجانبنا فمنحن لانفكر في تقصى ماذا تساوى ؟ نحن نأخذها مصادفة دون معرفة بها عرضة لأن نجد فيها امرأة غضوباً أو ذات مزاج صعب أو ربما ثرثاره . (١)

وقد رأينا أن الدوطة لاسيما إذا كانت قيمتها كبيرة كانت تدفع بالمرأة إلى استغلال رغبة الزوج في الإفادة منها والتمتع بها لكي تبسط سيطرتها وتمد نفوذها عليه . من أجل ذلك انتقد أفلاطون نظام الدوطة باعتبار أنها تقلل من سلطة الزوج الذي يرى نفسه مضطراً إلى الخضوع لزوجته التي حمت إليه دوطة كبيرة ، فقال « إن الزوجات بدون دوطة سيكون أقل تبجحاً وسيكون الأزواج في مواجهتهن أقل خضوعاً وعبودية » . (٢)

### سلطة الزوجة :

عند الكلام عن الوضع الاجتماعى للمرأة ذكرنا أن مهمة الزوجة عند اليونانيين هي القيام بإداره شؤون البيت الداخلية ، فتوزع العمل على الخدم وتشرف على صناعة الملابس وإعداد الخبز والطعام وتربى أطفالها فترضهم أو تعهد بهم إلى مرضعات . ولم تكن الزوجة تباشر هذه المهام باعتبارها

(١) أورده لاليه ص ٧١

(٢) أورده فارماس ص ١٩٥

شريكة للزوج بل كانت العلاقة بينهما أقرب إلى علاقة المستخدم برب العمل . فلم تكن لها بالنسبة لأبنائها أية سلطة فلم يكن يؤخذ رأيها مثلاً في زواج ابنتها . وفي حالة انفصام عرى الزوجية بالطلاق لم يكن لها الحق في حضارة أطفالها الصغار ، (٣) بل كانت ملزمة بمغادره منزل الزوجية وترك أطفالها به مهما بلغت حاجتهم إليها ومهما بلغ تعلقها بهم . وبعد وفاة الزوج لم يكن من حقها مباشرة الولاية على أطفالها الصغار بل كانت تخضع هي نفسها لولاية ابنها البالغ أو ولاية أبيها أو قريبها

### الطلاق :

عرف اليونانيون كما عرف غيرهم الطلاق كوسيلة لفصم عرى الزوجية . وكان الحق في الطلاق مقصوراً على الزوج فلم يكن للزوجة حق مماثل .

وفي العصر القديم حيث كان الزواج يتم عن طريق الكهنة كان للزوج حق مطلق في تطليق زوجته ، ولم يكن حق الزوج في تطليق زوجته إلا صورة من صور حق الملكية الذي كان له عليها . فكما أن للمالك أن يتنازل عن حقه بمجرد إرادته فكذلك للزوج أن يتنازل عن زوجته بتطليقها بمجرد إرادته . وبطبيعة الحال لم يكن للزوجة في هذا العصر أى حق في الطلاق إذ أن للرجل حقاً عليها فلا يتصور أن تتمكن الزوجة من إنهاء حق الرجل

---

(٣) أنظر دو كولانج ص ٩٩ .

رغم إرادته .

ومع ذلك فلم يكن الطلاق كثير الحدوث في العصر القديم . فقد لاحظ جودسل (١) أنه لم يرد في الإلياذة أو في الأوديسة أية إشارة إلى الطلاق مما يفيد أن الطلاق لا بد وأنه كان نادراً . ولعلنا نستطيع أن نفسر ندرة الطلاق في ذلك العهد إذا أدخلنا في اعتبارنا العوامل الآتية :-

١ - أولاً التقارب من الزوجين نتيجة الاختلاط بين الجنسين وتقارب المستوى الثقافي بينهما . ففي هذا العصر كما سبق أن رأينا لم يكن هناك فصل بين نوعي الجنس البشري بل كانت المرأة تخرج من المنزل وتختلط بالناس في حرية ، فانزوج يرى زوجته قبل الزواج . ومن ناحية أخرى لم تسكن الثقافة قد انتشرت بعد والمعارف لم تسكن قد اتسعت فكان المستوى الثقافي للرجل مقارباً للمستوى الثقافي للمرأة

٢ - ثم إن المهر أو ثمن الزوجة الذي كان ينبغي على من يرغب في الزواج دفعه لاهل الزوجة لا بد وأنه ساعد على ندرة الطلاق . فالزوج إذا عرف أنه ينبغي عليه لكي يتزوج مرة أخرى أن يدفع مهراً مرة ثانية فإنه يتردد كثيراً قبل أن يقبل على فسخ الرباط الزوجي

وكان الطلاق أغلب ما يحدث لسببين :-

أولاً . زنا الزوجة . فلكي يتلخص الزوج من زوجته التي خانته كان

(١) أنظر كتابه ص ٩٨ .

له أن يطلقها . ومن المحتمل أنه كان له الحق في استرداد الثمن الذى دفعه  
إذ أن الزوجة أخلت بالغرض المقصود من الزواج وهو أن تنجب لزوجها  
أبناء شرعيين .

ثانياً : فى حالة عقم الزوجة ، إذ أنه فى هذه الحالة يكون الزواج عاجزاً  
عن تحقيق الغرض منه وهو إنجاب الذرية . ولذلك لم يكن الزوج يتردد فى  
طلاق زوجته إذا ثبت أنها عاقرة أو لم تكن تنجب سوى بنات .

وقد رأينا الأهمية التى كان يطلقها الرجل على أن يكون له من بعده  
أبناء يحققون لأسرته الاتصال ويكفون لعبادتها الخلود .

وفى العصر الكلاسيكى تغير شكل الزواج فلم يعد يتم عن طريق الشراء  
وكان المفروض أن يختفى مع التصوير القديم أحد آثاره وهو الحق المطاق  
للزوج فى الطلاق ، ولكن ذلك لم يحدث . فقد أبقى الرجال على حق  
اكتسابه فى عهد آخر وفى ظل قواعد ومبادئ مغايرة .

وقد تعدد الطلاق فى العصر الكلاسيكى وكثر كثرة بالغة وقد تعاونت  
على ذلك عدة أسباب .—

( ١ ) على العكس مما كان يجرى عليه الحال فى العصر القديم من إباحة  
الاختلاط بين الرجال والنساء أصبح المبدأ فى العصر الكلاسيكى الفصل التام  
بين الجنسين . وكان يترتب على ذلك أن الزوج كان لا يرى زوجته إلا لیسلة  
الزفاف ، فلم يكن يتمتع للرجل فرصة التعرف على المرأة التى ستصبح يوماً زوجة

له ، فيرى ما إذا كانت تلاءمه من الفاحية الجسمية ، وما إذا كانت أخلاقها توافق أخلاقه ، وطبائعها توائم طباعه . ولذلك فإن انسجام الزوجين خلقيا وخلقا كان أمرا متروكا للمصادقة وأغلب الظن أن هذا الانسجام الجسمي والاتساق الروحي لم يكن يحدث إلا نادرا . ولذلك نستطيع أن نقرر أن الزوج كثيرا ما كان يصاب بخيبة أمل ، وكثيرا ما كان يتحين الفرص للتخلص من زوجته حتى يستطيع تجربة حظه مرة أخرى .

( ٢ ) ثم إن نظرة اليونانيين إلى المرأة ودورها في الحياة الزوجية لم يكن من شأنها أن تتيح الفرصة لقيام علاقة مودة ورابطة محبة بين الزوجين . بل كان الزوج ينظر إلى زوجته نظرتة إلى مستخدمة كلفها إدارة البيت . فكان من السهل عليه أنه يستغنى عنها وأن يحل غيرها محلها .

بل إن القانون نفسه لم يكن يحترم رابطة المودة التي كان من الجائز أن تربط الزوجين أحدهما بالآخر أو على الأقل تلك التي كان من الممكن أن تجعل المرأة تتعلق بزوجها . ففي حالة بنت الميراث مثلا كان يفرق بين المرأة وزوجها إذا اتضح أن للبنت قريبا أقرب في الدرجة من زوجها فيكون بذلك أولى بالزواج منها . وكان القانون يلزم من له الحق في الزواج من بنت الميراث تطليق زوجته الأولى إذا كان متزوجا الأمر الذي كان الزوج يسارع إلى تحقيقه إذا كانت التركة غنية .

فإذا أضفنا إلى ما تقدم الحالتين اللتين كان يحصل فيها الطلاق في العصر

القديم وللتين بقيتا كذلك في العصر الكلاسيكي سببين هاميين للطلاق وهما عقم الزوجة وزناها ، وكذلك الحالات التي كان يحدث فيها الطلاق نتيجة نزوة أو بسبب الرغبة في التغيير فإننا نستطيع أن نعطي أنفسنا فكرة عما كان عليه الطلاق من شيوع (١) .

إلا أن الدوطة كانت تساعد في بعض الأحيان على التقليل من حالات الطلاق . فقد سبق ورأينا أن الزوج كان ملزماً حال انفصام رابطة الزوجية برد الدوطة التي سبق له استلامها عند قيام الزوجية . ولا شك أن ذلك كان سبباً من شأنه حمل الزوج الراغب في الطلاق على التردد والتفكير كثيراً قبل أن يقدم عليه ، حتى لا يجرد نفسه ملزماً بدفع مبلغ من المال قد يكون باهظاً .  
ربلاحظ أن المرأة في العصر الكلاسيكي اكتسبت حقاً مقيداً في الطلاق فلم يكن الطلاق متوقفاً على إرادتها وإنما كان ينبغي عليها إن هي أرادت الطلاق أن تتقدم بنفسها بطلب مكتوب إلى القاضي تبرر فيه رغبتها في الطلاق ولم يكن طلبها ليجاب إلا في حالتين : —

(١) ولا نجد ما نعلق به على حق الرجل المطلق في تطليق زوجته سوى أن نورد ما قاله لالييه في هذا الصدد : بقينا ، لم يكن هنالك شيء من شأنه أن يذكر المرأة بصورة أقسى — بوصفها التابع . فغير واثقة من غدها مهددة في كل لحظة بفصلها عن أطفالها وبتاردها من منزل الزوجية كانت مسامة دون حماية تقريباً إلى سلطة زوجها التحككية . فلم تكن فضيلتها ولا دقتها في القيام بواجباتها لتحميها من إهانة — في مثل هذه الفسوة — لسكراتها وخاناتها الأسي « أنظر كتابه ص ٢٣٤ .

الاولى هى حالة ما إذا أسرف الزوج فى حياة المحزون والحلاعة وترتب على ذلك إهماله لأسرته وهجره لزوجته .

والثانية هى حالة ما إذا أساء الزوج معاملة الزوجة إساءة بالغة .  
على أن وضع المرأة التابع جعل من هذا الحق حقاً صورياً أو نظرياً  
فاشترط أن تذهب المرأة بنفسها إلى القاضى لتقديم طلب الطلاق كان من  
شأنه تصعيب الاجراءات . إذ كان من السهل على الزوج الذى يوجس من  
زوجته رغبة فى التقدم بمثل هذا الطلب أن يتربص لها حتى إذا رآها فى  
طريقها إلى القاضى حملها عنوة إلى منزله ومنعها بذلك من التقدم بطلبها  
دون أن يقع فعله هذا تحت طائلة العقاب .

من ذلك ما يروى من أن السبياد عندما قابل زوجته فى السوق فى طريقها  
إلى القاضى ويدها طلب الطلاق حملها عنوة وقفل عائداً بها إلى منزله  
دون أن يفكر أحد من الحاضرين فى أن يحول بينه وذلك . (١)

obeykandi.com

## خلاصه

إذا أردنا الآن أن نخلص لأنفسنا بصورة مبسطة عن وضع المرأة اليونانية الاجتماعي والقانوني لاحظنا باديء ذي بدء أن اليونان لم يحلوا المرأة المحل اللائق بها ولم يقدروها حق قدرها .

فمن الناحية الاجتماعية كانت المرأة محبوسة في عقار دارها ، مقصاة عن كل نشاط اجتماعي ، محرومة من كل متعة خارجية . تفتح أبواب الثقافة والمعرفة أمام الرجل وتوصل دونها . ويذهب الرجل حيث يشاء ويتمتع بكل ما تهفو إليه نفسه ، وتبقى هي قعيدة الدار تعمل عمل الرقيق لكي توفر له طعامه وشرابه وكساءه وراحته ، ويضن عليها حتى بالبريء من مباحج الحياة يعاشر الرجل من شاء من النساء الأخريات على مرأى ومسمع من زوجته دون أن يكون لها حق الشكوى أو الاعتراض ؛ فإذا دفعتهما الغيرة إلى الخيانة رأت سيف القانون مصلتا عايقها ، وغضب الزوج يحل بها ما شاء من عقاب .

أما من الناحية القانونية فقد ضنوا عليها إلا بالقليل من الحقوق . فلم يعطوها حقا في الميراث ، وأبقوها طيلة حياتها خاضعة لسلطة رجل وكلوا إليه أمر زواجها فهو يستطيع أن يفرض عليها من يشاء زوجا ، وعمدوا إليه بالإشراف عليها في إدارة أموالها فهي لا تستطيع أن تبرم تصرفا دون موافقته ، وجعلوا للرجل الحق في الطلاق في قسم أعزى الزوجية بينما لم يمنحوا المرأة حق

طلب الطلاق إلا في حالات استثنائية بل ووضعوا العراقيل في سبيل هذا الحق .

وإن الإنسان لمعجب كيف أن اليونان وقد بلغوا ما بلغوه من حضارة ، ووصلوا إلى ما وصلوا إليه من معرفة ؛ لم يتبينوا سوء وضع المرأة عندهم ولم يتحققوا ما كان في مسلكهم نحوها من ظلم فادح بها .

الحقيقة أن اليونان قد فطنوا إلى سوء وضع المرأة عندهم واكتنهم رغبوا عن أن يصلحوه أنانية منهم ورغبة في الابقاء على إمتيازات اكتسبوها في عصور قديمة مظلمة ولاشك أنهم بذلك قد وضعوا نقطة سوداء في تاريخ حضارتهم ستظل عالقة بها إلى الأبد . ولن يشفع لهم ما قدموه للإنسانية من ثقافة ومعرفة . تماماً كما لن يكفر ما أدى إليه الاستعمار والرأسمالية من تقدم في العلوم والمعارف عما ارتكبه من جرائم في استغلال الشعوب الضعيفة والطبقات السكادحة .

## ثبت بأسماء الكتاب

اليونانيين والرومانين الذين ورد ذكرهم

|                 |                 |             |           |
|-----------------|-----------------|-------------|-----------|
| Theognis        | تيوجنيس         | Aristote    | أرسطو     |
| Théodecte       | تيودكت          | Aristophane | أرسطوفان  |
| Décaiarche      | ديكايروش        | Platon      | أفلاطون   |
| Démosthène      | ديموستين        | Xénophon    | إكزينوفون |
| Socrates        | سقراط           | Alexandrus  | ألكسندر   |
| Simonides       | سيمونيد         | Euripide    | إوريبيد   |
| CORNELIUS NÉPOS | كورنيليوس نيبوس | Isocrates   | إيزوقراط  |
| Ménandre        | ميناندر         | Plutarque   | بلوتارك   |
| Hérodote        | هيرودوت         | Plaute      | بلوط      |
| Hesiode         | هيزيود          | Polybe      | بوليب     |

## ثبت بأسماء الأعلام

|           |         |            |          |
|-----------|---------|------------|----------|
| Télémoque | تلماك   | Achille    | أخيل     |
| Denis     | دنيس    | Archidamie | أرشيدامي |
| Demaphon  | ديمافون | Arété      | أريتيه   |
| Démon     | ديمون   | Aristippe  | أريستيب  |
| Solon     | سولون   | Agamemnon  | أغاممنون |
| Peleus    | فيلا    | Aphobos    | أفوبوس   |

|          |          |            |          |
|----------|----------|------------|----------|
| Philippe | فيليب    | Alcibiade  | ألسبياد  |
| Kallias  | كالياس   | Alcinous   | ألسينوس  |
| Menelas  | مانىلا   | Amyntas    | أمينتناس |
| Menekles | مبنيكليس | Antinos    | أنتينوس  |
| Hector   | هيكطور   | Andromaché | أندروماخ |
| Hiero    | هيرو     | Hecuba     | أيقاب    |
| Phyrrus  | فيروس    | Pénélope   | بذيلوب   |

### ثبت بأسماء الأماكن

|          |         |           |         |
|----------|---------|-----------|---------|
| Troy     | طروادة  | Athènes   | أثينا   |
| Thèbes   | طيبه    | Sparte    | اسبرطه  |
| Crète    | كريت    | Scean     | اسكيه   |
| Megabaze | ميجاباز | Gortyne   | جورتين  |
|          |         | Sicile    | سيسيليا |
|          |         | Chaeronea | شيرونيا |

## ثبت المراجع

اليانزة هوميرويس

نقلتها إلى العربية عنبرة ملام الخالدي  
دار المعارف سنة ١٩٤٧

Erdmann

إردمان

Die Ehe im alten Griechenland.

ميونخ سنة ١٩٣٤

Glitz G.

la cité grecque

جلاوتز

باريس ١٩٢٨

Goodsell willystine

جودسل

A History of marriage and the Family.

نيويورك الطبعة الثانية ١٩٣٤

Gide, Paul

جيد

Etude Sur la condition privée de la femme.

باريس ١٨٨٥

D' arbois de Joubainville

داربوا

La Famille homérique et la famille celtique.

Nouvelle Revue Historique. في

باريس ١٨٩٨

De Coulanges . Fustel

دوكولانج

la cité antique

باريس طبعة حديثة ١٩٥٢

Pharmas Phebus

فارماس

Sociologie du mariage chez les Hellènes.

الاسكندرية ١٩٣٣

Croiset maurice

كروازيه

La Civilisation de la grèce antique.

باريس ١٩٤٢

Lallier

لاليه

Condition de la femme dans la famille atteniennne.

باريس ١٨٧٥ رسالة دكتوراه في الآداب

Licht Hans

ليشت

Sexual life in Ancient greece

لندن ١٩٤٩ الطبعة الخامسة

Letourneau

ليترنو

Condition de la femme dans les  
diverses races et civilisations.

باريس ١٩٠٣

Lissner Ivar

ليسنر

Ainsi vivaient nos ancêtres.

باريس ١٩٥٥ مترجم عن الألمانية

Michell H.

ميشيل

Sparte et les Spartiates.

باريس ١٩٥٣ مترجم عن الإنجليزية

Westrup C.W.

وسترب

Introduction to carly Roman law.

Comparative Sociological Studies.

لندن أربعة أجزاء . الثاني ١٩٣٤ . الثالث ١٩٢٩

Wester marck (Edward)

وسترمارك

L'origine et le developpement des  
idées morales

باريس ١٩٢٩ جزءان مترجم عن الإنجليزية

Histoire du mariage

باريس ١٩٤٣ ٥ أجزاء الجزء الخامس

# ثبت بمحتويات الكتاب

إهداء

مقدمة السلسلة

٣

مقدمة الكتاب الأول

٨

الباب الأول : - وضع المرأة اليونانية الاجتماعي

١٣

الفصل الاول - اختلاط. أو عدم اختلاط. الجنسين

١٤

الفصل الثاني - نظرة المجتمع اليوناني إلى السلوك الجنسي لكل من الرجل والمرأة

٢٢

الفصل الثالث - المرأة في نظر اليونانيين

٣٠

الفصل الرابع - الزواج :-

٣٥

نظام الزواج - تعدد الزوجات ووحدة الزوجة

٣٨

شكل الزواج

٤٤

ضرورة الزواج وغايته

٤٩

سن الزواج

٥١

اجراءات الزواج

٥٤

الفصل الخامس - وضع المرأة في الأسرة

٥٤

وضع المرأة كزوجة

٥٨

وضع المرأة كام

٦١

وضع البنت

٧٠

الباب الثاني : - الوضع القانوني للمرأة اليونانية

٧١

الفصل الأول - أهلية الزواج

٧٣

ولاية التزويج

٧٤

الاشخاص الذين لهم ولاية التزويج

|     |                                      |
|-----|--------------------------------------|
| ٨٩  | زواج بنت الميراث                     |
| ٩٣  | الفصل الثاني - الأهلية المالية       |
| ٩٣  | أهلية البنت                          |
| ١٠١ | البنت بعد وفاة الأب                  |
| ١٠٣ | الأشخاص الذين لهم حق الولاية         |
| ١٠٤ | أهلية المرأة                         |
| ١٠٨ | مسئولية الولي                        |
| ١٠٩ | أهلية الميراث                        |
| ١١٦ | الفصل الثالث - أهلية المرأة المتزوجة |
| ١١٧ | الجانب الشخصي لسلطة الزوج            |
| ١١٩ | الجانب المالي لسلطة الزوج            |
| ١٢٢ | الدوطة                               |
| ١٢٤ | سلطة الزوجة                          |
| ١٢٥ | الطلاق                               |
| ١٣٢ | خلاصة                                |
| ١٣٤ | ثبت المؤلفين اليونانيين والرومانيين  |
| ١٣٤ | » » الأعلام                          |
| ١٣٥ | » » الأمماكن                         |
| ١٣٦ | » » المراجع                          |
| ١٣٨ | » » بمحتويات الكتاب                  |
| ١٤٠ | تصويب                                |

## تصويب

| صفحة | سطر | الصواب   |
|------|-----|----------|
| ٤    | ٨   | يبين     |
| ٦    | ٢   | تمثنته   |
| ٢٨   | ١١  | التماون  |
| ٢٩   | ٢   | الزوج    |
| ٥٦   | ٢   | أرسطوفان |
| ٥٨   | ٦   | فميوننا  |
| ٥٨   | ٦   | لنسا     |
| ٥٩   | ١٥  | الصحة    |
| ٧٠   | ٦   | الخلل    |
| ٧٧   | ١٦  | معدة     |
| ٩١   | ٢   | دعواه    |
| ٩٩   | ٧   | تنفيا    |
| ١٠٦  | ٥   | الندرة   |
| ١١٣  | ٢   | أبيها    |
| ١١٣  | ٥١  | الذمة    |
| ١١٥  | ١   | شمسي     |
| ١١٦  | ٥٢  | أن       |
| ١١٩  | ٤   | استعلت   |
| ١٢٣  | ١٨  | كان      |
| ١٢٩  | ٥٣  | بوضعها   |
| ١٣٠  | ٥١  | ليسند    |